وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة الدكتـــور يحـــي فـــارس – المديـــة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون ودول المغرب الإسلامي خلال القرنين 7-8هـ /13-14م

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ / تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إعداد الطالبتين:

شهيرة دومة

اسمهان لغواطي

إشراف الأستاذ:

وجدي خلف الله

الموسم الجامعي: 1439– 1440هـ/2018– 2019م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة الدكتـــور يحـــي فـــارس – المديـــة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون ودول المغرب الإسلامي خلال القرنين 7–8هـ /13–14م

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ / تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إعداد الطالبتين:

شهيرة دومة

اسمهان لغواطي

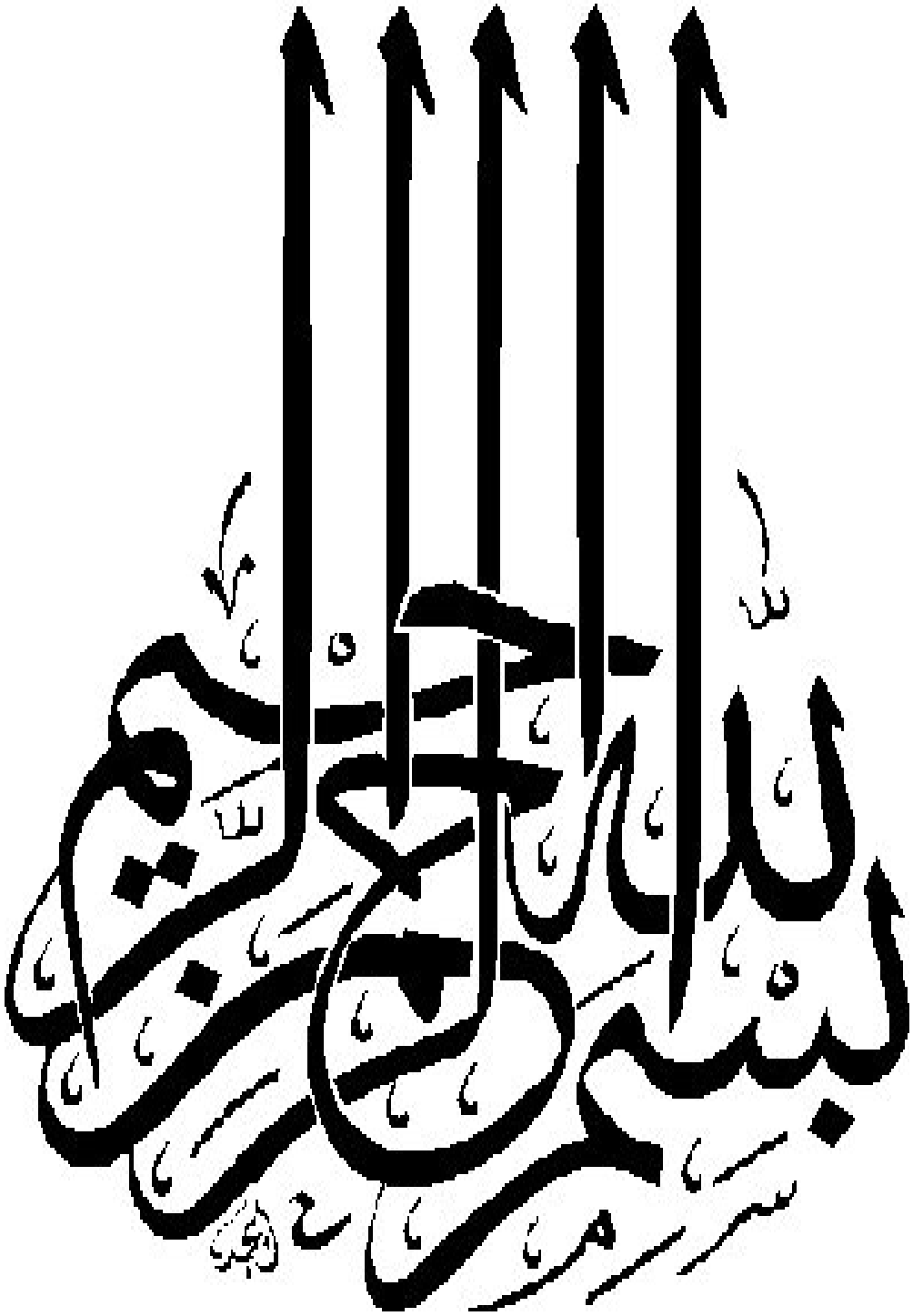
إشراف الأستاذ:

وجدي خلف الله

أعضاء لجنة المناقشة

أ.شيخي فريدة	رئيسا
أ.د وجدي خلف الله	مشرفا ومقررا
أ.د موهوبي نور الدين	مناقشا

الموسم الجامعي: 1439– 1440هـ/2018– 2019م


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الذي منّ علينا بنعمة العلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

يقتضي العرفان بالجميل أن نتقدم بخالص الشكر وأسمى آيات الامتنان إلى من سدد خطانا على طريق البحث الأستاذ الفاضل وجدي خلف الله، كما نشكره على صبره وسعة صدره فجزاك الله خيرا يا أستاذنا وأدامك ذخرا للعلم.

كما نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية بجامعة الدكتور يحي فارس.

الإهداء

إلى من كان لهما الفضل في وصولي إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة، ولم ينسياني يوما بدعائهما ونصائحهما الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى شقيقاتي صاحبات الصدر الحنون، ومصدر قوتي وفخري حورية، أمينة، ياسمينة.

إلى روح أخي الغالي عبد القادر.

إلى الذي كان له فضل كبير في توجيهي ونصحي، ولم يبخل عليّ بعلمه الأستاذ المشرف وجدي خلف الله.

إلى من أتقاسم معها ثمرة هذا العمل صديقتي اسمهان.

إلى كل أساتذتي في كل الأطوار.

إلى كل صديقاتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

شهيرة

الإهداء

إلى من أودعني لله، إلى من افتقدته منذ الصغر.

إلى والدي أسأل الله أن يسكنه فسيح جنانه.

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، إلى كل ما في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية.

إلى من أحببت الحياة بقربهم إلى من كانوا أجمل ما فيها إخوتي مختار، عامر، صلاح الدين، إياد.

إلى من علمني في صغري وكان لي مرشدا معلمي عامر شيخي.

إلى أستاذي المشرف الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وجدي خلف الله.

إلى زميلتي في البحث وصديقتي شهيرة.

إلى رفيقات دربي صديقاتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

اسمهان

مقـدمـة

التعريف بالموضوع وأهميته:

ظهرت مملكة أراغون بصفة رسمية في الساحة السياسية لشبه الجزيرة الأيبيرية إثر التقسيم الذي قام به سانشو الكبير (Sancho) ملك نفار (Navare) بين أبنائه، فخص ابنه راميرو (Ramiro) سنة 1035م بمنطقة أراغون التي كانت عبارة عن مقاطعة صغيرة شمال شبه الجزيرة الأيبيرية، ونمت وتوسعت هذه الأخيرة بشكل كبير حينما اتحدت مع برشلونة، وأصبحت من أكبر القوى المتوسطية مستفيدة في ذلك من أسطولها البحري القوي، وقد ساعدها في ذلك على الاستيلاء على جزيرة ميورقة، وصقلية بالإضافة إلى جزيرة جربة، وسردينيا وكورسيكا، وهذا بفضل سياسة ملوكها الأقوياء.

ومع مطلع القرن 7هـ/13م بدأت مملكة أراغون تسير في طريق تحقيق طموحاتها السياسية والتجارية والدينية معلنةً عن قيام إمبراطورية في البحر المتوسط، وحاجزةً لنفسها مكانةً في التجارة المتوسطية، ففسحت بذلك المجال لأسطولها التجاري حتى يصول ويجول في البحر، في الوقت ذاته كانت الضفة الجنوبية للمتوسط تشهد سقوط دولة الموحدين، وقيام الدويلات المغاربية الثلاثة (الحفصية، الزيانية، المرينية)، وقد عرفت هذه الدول من النماء والثراء الاقتصادي ما جعلها محط أنظار هذه المملكة التي سعت إلى ربط علاقات تجارية معها.

أصبحت مملكة أراغون سيدة الحوض الغربي للمتوسط بعدما أزاحت من طريقها الجمهوريات الإيطالية التي سيطرت على هذا الحوض من قبل، وأصبحت تملي شروطها التعسفية على دول المغرب (الحفصية، الزيانية، المرينية).

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يتيح لنا فرصة التعرف على هذه المملكة التي لعبت دورا كبيرا في حركة الاسترداد في الأندلس، كما تمكننا من معرفة الأسباب الكامنة وراء توسعها، وطبيعة العلاقات التي جمعتها مع دول المغرب خلال القرنين 7-8هـ/13-14م خاصة التجارية منها، كما أوضحت لنا الحالة السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها المغرب في هذه الفترة.

أسباب اختيار الموضوع

يعتبر موضوع العلاقات التجارية لمملكة أراغون من المواضيع الهامة في تاريخ العصور الوسطى، وتاريخ البحر المتوسط خاصة، ومن المواضيع التي لم تلقى حقها من الدراسة والبحث،

إذا ما استثنينا بعض المواضيع الشاملة التي لم تتطرق إلى هذا العنوان كموضوع مستقل بذاته، فارتأينا أن نسلط الضّوء عليه، ونميط اللثام عن جوانب مهمة من التاريخ التجاري بين الضفتين، خاصة وأنّ الفترة المدروسة تعتبر من أهم الفترات التي انتعشت وازدهرت فيها التجارة بين الطرفين.

إنّ جل الدراسات التي عنيت بتاريخ الغرب الإسلامي كانت تصب في الجوانب السياسية والعسكرية أكثر منها الاقتصادية والتجارية التي تبدو لنا قليلة، ومن بين الدراسات التي اهتمت بالعلاقات التجارية بين ضفتي المتوسط نذكر دراسة بشاري لطيفة تحت عنوان العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين، حيث تطرقت للعلاقات التجارية للمغرب الأوسط، بالإضافة إلى دراسة أخرى لمريم مُحَمَّد عبد جبودة بعنوان التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555-980هـ/1160-1572م) تطرقت إلى العلاقات التجارية للدولة الحفصية بصفة عامة مع المشرق والسودان الغربي، والجمهوريات الإيطالية، وبلاد الأندلس، وكذلك الممالك النصرانية، دون أن ننسى دراسة بن مصطفى إدريس التي كانت بعنوان العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في فترة (7-10هـ/13-16م) ،والتي تطرق فيها لعلاقات دول المغرب التجارية مع دول جنوب غرب أوروبا بصفة عامة.

إشكالية البحث:

وللبحث في موضوع المذكرة الذي يحمل اسم " العلاقات التجارية لمملكة أراغون مع دول المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين/13-14م" طرحنا مجموعة من الإشكاليات أهمها: ظروف قيام مملكة أراغون؟، أسباب توسعاتها البحرية؟، وكيف كانت علاقتها بدول المغرب الإسلامي؟

خطة البحث:

وللإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا خطة مكونة من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة ومجموعة من الملاحق والخرائط.

أمّا المبحث الأول كان بعنوان الخريطة الجغرافية والتاريخية لمملكة أراغون ودول المغرب الإسلامي، وتناولنا فيه دراسة جغرافية لمملكة أراغون، وتطرقنا إلى الموقع الجغرافي والمناخ، ثمّ دراسة

تاريخية تطرقنا فيها إلى ظهور كونتية أراغون ثمّ قيامها كمملكة وتوسعاتها، وخرجنا فيه أخيرا بمجموعة من النتائج، أمّا المطلب الثاني فقد خصصناه لدول المغرب الإسلامي تناولنا فيه الامتداد الجغرافي لبلاد المغرب، أقاليمه الثلاثة والمناخ، ودراسة تاريخية سلطنا فيها الضّوء على الأحداث التاريخية التي عرفتها بلاد المغرب منذ الفتح حتى سقوط دولة الموحدين كتوطئة للموضوع، ثمّ تكلمنا عن قيام دويلات المغرب الثلاث كل على حدا (الحفصية، الزيانية، المرينية) حيث ذكرنا فيها الحدود السياسية لكل دولة وظروف قيامها، وختمنا باستنتاج كحوصلة حول الموضوع.

وفيما يخص المبحث الثاني فقد حمل عنوان العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والحفصيين، فتناولنا فيه العوامل المساعدة على تنشيط الحياة التجارية أدرجنا فيه المعاهدات والرسائل، والمنشآت التجارية المتمثلة في الأسواق، والفنادق والقنصليات، والمراكز البحرية وكذلك السفن، ثمّ انتقلنا إلى المبادلات التجارية بين البلدين، وأهم الصادرات والوردات، وأخيرا تطرقنا إلى العراقيل التجارية بين البلدين.

أمّا فيما يتعلق بالمبحث الثالث فقد حمل عنوان العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والدولة الزيانية، فتناولنا فيه مثل المبحث الأول، وأهم الصادرات والواردات التي كانت بين البلدين، بالإضافة إلى العوامل التي عكرت من صفو العلاقة التجارية بين البلدين.

والمبحث الرابع الذي حمل عنوان العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والدولة المرينية، فقد تناولنا فيه كذلك العوامل التي ساهمت في بعث العلاقة التجارية بين البلدين، وفيما تمثلت الصادرات والواردات، وأخيرا معوقات التجارة بين البلدين، وخرجنا فيه باستنتاج.

وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة ضمناها أهم النتائج التي خرجنا بها، كما أثرينا موضوعنا بمجموعة من الملاحق تمثلت في المعاهدات والاتفاقيات التي تمت بين ملوك أراغون وسلاطين دول المغرب الإسلامي، وخرائط توضيحية، وقائمة للمصادر والمراجع.

وفيما يتعلق بالمنهج المتبع في إنجاز هذه الدراسة فإنّه وصفي تحليلي إذ حاولنا تقديم وصف شامل للحالة السياسية لشبه الجزيرة الأيبيرية، ثمّ بلاد المغرب الإسلامي كما وصفنا أيضا الحالة الاقتصادية التي كان عليها هذا الأخير فتحدثنا عن أهم المنتجات الفلاحية ومناطق تواجدها، والتي تحكمت فيما بعد في طبيعة المبادلات التجارية بين الطرفين، بالإضافة إلى هذا فقد وضعنا

وصفا شاملا لأهم المنشآت التجارية بما فيها الأسواق والفنادق في دول المغرب، وقدمنا صورة دقيقة عن الموانئ التجارية التي كانت تصدر منها مختلف المنتجات وترد إليها، أمّا المنهج التحليلي فقد ساعدنا في الوقوف عند الرسائل والمعاهدات التي كانت بين الطرفين والتي كانت في حاجة للتحليل والتدقيق حتى يتسنى لنا فهم طبيعة العلاقات التي جمعتهم سواءً السياسية منها أو التجارية، كما استطعنا من خلال تحليل هذه الرسائل والمعاهدات فهم ما كانت ترمي إليه هذه المملكة في ظل علاقاتها بدول المغرب.

عرض لأهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر والمراجع حتى يخرج في شكله النهائي، وتراوحت هذه المصادر بين التاريخية والجغرافية ومن المصادر التاريخية نذكر: "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، لمؤلفه عبد الرحمان ابن خلدون (ت 808 هـ/1405م)، ويعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر التي تناولت تاريخ المغرب الإسلامي، والذي لا يمكن لأي باحث في التاريخ الاستغناء عنه، ونخص بالذكر هنا الجزئين 6 و7 حيث قدم لنا أخبارا مفصلة حول الدولة الزيانية والحفصية وكذلك المرينية.

كما اعتمدنا أيضا على مصدر آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو كتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" لصاحبه أحمد بن عبد الله القلقشندي (ت 821هـ/1418م) اعتمدنا عليه في بعض المعلومات التي تخص مملكة أراغون فهو أورد أحداثا عن الممالك المسيحية.

بالإضافة إلى كتاب "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" لابن عذاري المراكشي (أبي العباس أحمد) عاش في القرن 7هـ/13م، وهو من المصادر الأساسية في دراسة تاريخ المغرب والأندلس.

هذا فيما يخص كتب التاريخ العام، أمّا فيما يتعلق بكتب الجغرافيا فنذكر كتاب "معجم البلدان" لياقوت الحموي (ت 626هـ/1228م) الذي يعتبر من أهم المعاجم الجغرافية التي درست العالم الإسلامي بصفة عامة فقد اشتمل على معلومات هامة تخص الجغرافيا والتاريخ، وبالنسبة لنا فقد أفادنا هو الآخر في التعريف بمدن المغرب وتوضيح أهميتها الاقتصادية.

بالإضافة إلى مصدر آخر مهم وهو كتاب "الروض المعطار في خبر الأقطار "لمؤلفه الحميري (أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد المنعم) توفي أواخر القرن 9 هـ/15م، والذي اعتمدنا عليه في التعريف بالمدن المغربية، والأندلسية حيث يذكر الحميري مواقع المدن ويعطي تعريفا شاملا حولها.

هذا بالنسبة للمصادر، أمّا بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا على كتب عمر سعيدان منها كتاب علائق الحفصيين ببلاط أراغون في عهد جاكمو الثاني، حيث استعرض فيه العلاقات التجارية التي ربطت مملكة أراغون بالحفصيين، وتكلم فيه عن أطماع هذه المملكة في إفريقية، كما تحدث عن القرصنة واستعرض لنا فيه أهم المعاهدات والرسائل التي كانت بين الطرفين.

بالإضافة إلى هذا اعتمدنا على كتاب روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م بجزئيه تناول فيهما المعاهدات والرسائل كما تكلم عن الأسواق، وكذلك المنتجات التي تصدرها إفريقية لمملكة أراغون والواردات التي تأتيها من هذه الأخيرة.

دون أن نهمل كتاب لطيفة بشاري الذي كان تحت عنوان العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن 7هـ إلى القرن 10هـ، والذي تناولت فيه العلاقات التجارية التي جمعت المغرب الأوسط بمملكة أراغون عرضت فيه أهم الرسائل والمعاهدات بينهما، كما استعرضت لنا السلع المتبادلة بين الطرفين والموانئ البحرية والسفن .

إضافة إلى مذكرة خلف الله وجدي التي تحمل عنوان توسعات مملكة أراغون في البحر المتوسط من قيام المملكة حتى نهاية عهد خايمي الثاني (1035-1327م/426-727هـ)، والتي أفادتنا بشكل كبير فيما يخص قيام مملكة أراغون وتوسعاتها بالإضافة إلى علاقتها مع دول المغرب.

الصعوبات التي واجهتنا:

وقد واجهتنا صعوبات جمة أثناء قيامنا بجمع المادة، وتمثلت في قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع، وإن وجدت فإنّ أغلبها كان باللغة الأجنبية مما صعب علينا ترجمتها، ومن الصعوبات أيضا خلو مكتبة الجامعة من المراجع التي تخدم بحثنا مما زاد من صعوبة البحث خاصة وأنّ بعض المراجع التي تهمنا لم نستطيع تحميلها ونخص بالذكر هنا العلاقات مع الدولة المرينية ممّا أجبرنا على الاعتماد على دراسات سابقة.

المبحث الأول

الخريطة الجغرافية والتاريخية لمملكة أراغون ودول المغرب الإسلامي

المطلب الأول: مملكة أراغون

1 – دراسة جغرافية

2 – دراسة تاريخية:

أ – ظهور كونتية أراغون

ب – قيام مملكة أراغون وتوسعاتها

المطلب الثاني: دول المغرب الإسلامي

1 – دراسة جغرافية

2 – دراسة تاريخية:

أ – الدولة الحفصية

ب – الدولة الزيانية

ج – الدولة المرينية

المطلب الأول: مملكة أراغون

1 – دراسة جغرافية:

رسمت المصادر العربية مصطلح أراغون (Aragon) بأشكال مختلفة، فالحميري، وابن عذاري، وابن القطان ذكروها بأراغون[1] (Aragon)، وابن عبد الظاهر ذكرها بريداغون[2] (Redagon)، أمّا ابن خلدون ذكرها بوارغون[3] (Wargon)، وابن الحاج النميري بأراجون[4] (Araajun)، وعبد الواحد المراكشي بأرغن[5] (Arghn)، كما لا يجب الخلط بين أراغون وأراجونة لمجرد التشابه اللّفظي، فأراجونة بلد بناحية جيان[6] (Jean) أي النصف الجنوبي من اسبانيا[7].

أمّا أراغون فهي تقع أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة الأيبيرية[8] (Iberia)، وأراغون في

[1] – الحميري (مُحَمَّد عبد المنعم): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط2، 1984م، ص27؛ ابن عذاري (أحمد بن مُحَمَّد المراكشي): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج.س كولان وليفي بروفنسال، ج4، دار الثقافة، لبنان، 1983م، ص40 ؛ ابن القطان (أبي مُحَمَّد حسن بن علي المراكشي): نظم الجمان لترتيب ماسلف من أخبار الزمان، تحقيق علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1990م، ص51.

[2] – ابن عبد الظاهر (محي الدين بن أبي الظاهر): تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، 1961م، ص156.

[3] – ابن خلدون (عبد الرحمن بن مُحَمَّد): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة سهيل زكار، ج4، دار الفكر، بيروت، 2000م، ص235.

[4] – ابن الحاج النميري (أبو القاسم برهان الدين): فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، إعداد مُحَمَّد ابن شقرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1990م، ص12.

[5] – المراكشي (عبد الواحد بن علي): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق مُحَمَّد سعيد العريان، القاهرة، 1963م، ص125.

[6] – مدينة بالأندلس تتصل بكورة ألبيرة في شرقي قرطبة. (انظر: ياقوت الحموي (شهاب الدين أبي عبد الله): معجم البلدان، ج2، دار صادر، بيروت، 1977م، ص195).

[7] – ج.س كولان، الأندلس، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة لجنة دائرة المعارف الإسلامية، دار الكتاب، ط1، بيروت، 1980م، ص46-47.

[8] – الجزيرة الأيبيرية اسم يطلق على اسبانيا والبرتغال، وهي جزيرة يحيط بها البحر، وسميت بالأيبيرية نسبة إلى أمة قديمة يقال لها الأيبير Ibére، وهي أقدم أمة عمرت تلك البلاد، وهناك من يذكر أن اسمها في القديم إبارية Iberia من واد إبره. (انظر: شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، ج1، مكتبة الحياة، لبنان، دون تاريخ، ص31 ؛ الطاهر أحمد مكي، دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1987م، ص10).

الأصل اسم نهر ينحدر من جبال البرانس[1] (Pyrenèes)، ويصب في نهر إبره (Ibre)، فسميت المناطق المحاذية لهذا النهر بأراغون، وهي تمتد من جبال البرانس شمالا إلى جبال كونكة[2] (Cuenca) جنوبا، ومن بلنسية[3] (Valencia) شرقا، إلى نفار[4](Navar) غربا، غير أنّها لم تلبث وتجزأت على مرّ العصور إلى مقاطعات نذكر منها: وشقة[5] (Huesca)، وسرقسطة [6] (Saragosse)، وأراغون[7].

أمّا المناخ السائد فيها، فهو المناخ القاري الذي يتميز بالحرارة المرتفعة صيفا، والبرودة القاسية شتاءً [8] .

---

[1] – تعرف بجبال البرت أو البرتات، وهي جبال عظيمة تمتد من برشلونة في الشرق حتى مدينة بيونة في الغرب. (انظر: عبد المحسن طه رمضان، الحروب الصليبية في الأندلس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 2001م، ص126).

[2] – تعرف أيضا بكنكة وقونكة، وكانت من أمنع حصون منطقة الثغر الأدنى طليطلة. (انظر: ابن الكردبوس (أبو مروان عبد الملك التوزري): تاريخ الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971م، ص81).

[3] – تقع شرق الأندلس، وبلنسية في أحسن مكان وقد حفت بالأنهار والجنان، ويقال أنّ ضّوء بلنسية يزيد على ضّوء سائر الأندلس. (انظر: أبي الفداء (عماد الدين إسماعيل بن مُحَمَّد): تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه وطبعه رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1830م، ص179؛ ابن سعيد المغربي(أبو الحسن علي بن موسى): المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ج2، دار المعارف، ط4، القاهرة، دون تاريخ، ص297).

[4] – تعرف بمملكة نبرة، تفصل بين قشتالة وبرشلونة، وهي صغيرة قاعدتها مدينة بنبلونة، وملكها ملك البشكنس Basques. (انظر: القلقشندي (أبي العباس أحمد): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج5، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915م، ص271).

[5] – تقع شرق سرقسطة، وهي بلدة بالأندلس ينسب إليها طائفة من أهل العلم منهم حديدة بن الغمر. (انظر: الحميري، المصدر السابق، ص612؛ الحموي ، المصدر السابق، ج5، ص377).

[6] – سرقسطة تقع في شرق الأندلس، وهي قاعدة الثغر الأعلى، أسسها قيصر أوغسطس، وهي مدينة أزلية قد أحدقت بها من بساتينها زمردة خضراء والتفت عليها أنهارها الأربعة فأصحت بها رياضها مرصعة مجزعة، وتعرف سرقسطة بالمدينة البيضاء. (انظر: القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص232؛ ابن الدلائي (أحمد بن عمر بن أنس العذري): نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، دون تاريخ، ص21؛ أبي الفداء، المصدر السابق، ص181 ؛ الحميري، المصدر السابق، ص317).

[7] – ج.س كولان، المرجع السابق، ص47-48.

[8] – خلف الله وجدي، توسعات مملكة أراغون في البحر المتوسط من قيام المملكة حتى نهاية عهد خايمي الثاني(1035-1327م/426-727هـ)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2018م، ص22.

2 – دراسة تاريخية:

أ – ظهور كونتية أراغون:

بعدما تمكن طارق بن زياد[1] من دخول الأندلس سنة 92هـ/711م، والقضاء على رودريغو[2] (Rodigo) – لذريق في الروايات العربية – في معركة واد لكة[3] على مقربة من شذونة[4]، واصل العرب فتوحاتهم نحو ولايات الثغر الأعلى[5] ،فاستولى على سرقسطة سنة 94هـ/713م[6]، وأخضعوا منطقة أراغون سنة 96هـ/715م[7] التي كانت تحت حكم بنو قسي[8] هذه العائلة أسلمت وتعاقب أفراد أسرتها على حكم الثغر الأعلى، ولكن رغم إسلامهم ظلوا يعتزون بأصلهم القوطي،

[1] – هو طارق بن زياد بن عبد بن ولغو بن ورفجوم بن نبرغاسن بن ولهاص بن يطوفت بن نفزاو، وأصله من البربر أسلم على يد موسى بن نصير، جمع بين التقوى والورع والكفاءة الحربية فتح الأندلس سنة 92هـ .(انظر: ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص 43 ؛ محمود شلبي، حياة طارق بن زياد فاتح الأندلس، دار الجيل، ط1، بيروت، 1992م، ص53؛ راغب السرجاني، قصة الأندلس من الفتح إلى السقوط، مؤسسة إقرأ، ط1، القاهرة، 2011م، ص37).

[2] – رودريك Rodrigo والعرب يسمونه لذريق، وهو قوطي الأصل تولى الملك سنة 709م. (انظر: زيدان جرجي، فتح الأندلس، تقديم ودراسة محمود علي مكي، دار الهلال، 1984م، مصر، ص6).

[3] – كان يطلق عليه نهر برباط، وفيه جرت معركة طاحنة بين المسلمين والإسبان، استمرت هذه المعركة ثمانية أيام من 28 رمضان إلى 5 شوال سنة 92هـ/711م، انتهت بهزيمة لذيق الذي اختفى حيث يقال أنّه غرق أو قتل، وقد سميت هذه المعركة بأسماء كثيرة، فهي معركة "واد لكة" أو"بكة" معركة "شذونة" و"البحيرة" .(انظر: علي حسن الشطاط، تاريخ الإسلام في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة، دار قباء، القاهرة، 2001م، ص35).

[4] – ابن القوطية (أبو بكر مُحَمَّد بن عمر): تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط2، القاهرة، 1989م، ص33.

[5] – كل موضع قريب من أرض العدو يسمى ثغرا، كأنّه مأخوذ من الثغرة، وهي الفرجة في الحائط، واستعمل الأندلسيون مصطلح الثغر للدلالة على حدودهم المجاورة للممالك النصرانية، فوجدت في الأندلس ثلاث ثغور: الثغر الأعلى ومن أعماله سرقسطة، والثغر الأوسط وقاعدته طليطلة Toledo، والثغر الأدنى قاعدته قورية Coria .(انظر:المقري (أحمد بن مُحَمَّد التلمساني): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، ج1،دار صادر، بيروت، 1988م، ص166؛ عبد الرحمن علي حجي، التاريخ الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة، دار القلم، ط2، بيروت، 1981م، ص38).

[6] – شكيب أرسلان، المرجع السابق، ج2، ص122.

[7] – لطيفة بشاري، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين(13–16م)، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011م، 142.

[8] – بنو قسي عائلة اسبانية يقال أصلها من القوط، وقد دانت بالإسلام في القرن التاسع، وصارت لها سيادة عظيمة في الثغر الأعلى، ومن رؤساء هذه العائلة موسى بن فورتونيو Fortinio .(انظر: شكيب أرسلان، المرجع السابق، ج2، ص123).

ولم تربطهم رابطة الولاء التام بحكام الأندلس المسلمين، لذا تطلعوا إلى الانفصال عن المسلمين وانتهاز الفرصة للثورة عليهم والتآمر ضدّهم، ومحالفة خصومهم من النصارى[1]،وبعد تولي عبد الرحمن الداخل[2] الإمارة في الأندلس سنة 138هـ/755م، وجه اهتمامه للتصدي إلى أطماع الإمارات النصرانية (قشتالة، نفار، أراغون، وليون) التي استفادت من الثورات والفتن الداخلية، ونشطت من أجل الاستيلاء على الأراضي الإسلامية وتوسيع رقعة بلادها، كما اشتغل بمحاربة الأمراء الخارجين عليه، ومن بينهم والي برشلونة[3] (Barcelon) سليمان الأعرابي الكلبي[4]، الذي تحالف مع شارلمان[5] –قارلة في المصادر العربية– ملك الفرنجة[6].

[1] – عبد المحسن طه رمضان، المرجع السابق، ص170.

[2] – هو عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك، ولد سنة 113هـ/731م نشأ وترعرع في بيت جده، بعد سقوط الدولة الأموية فرّ من ملاحقة العباسيين من فلسطين إلى مصر ثم إلى المغرب، ثم دخل الأندلس وأصبح أميرا عليها سنة 138هـ/755م، ولقب بالداخل توفي عبد الرحمن في 10 جمادى الآخرة 172هـ/2 أكتوبر 788م. (انظر: عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس من الفتح إلى بداية عهد الناصر، مكتبة الخنائجي، ط4، القاهرة، 1997م، ص149؛ عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1984م، ص60؛ حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، ط5، القاهرة، 2000م، ص299–303).

[3] – يقال لها برشنونة، وهي أعظم بلدة تجارية وصناعية في الجزيرة الأيبيرية، وهي قاعدة بلاد كتلونية، حدودها من الشمال الشرقي جيرونة، ومن الغرب لاردة، ومن الجنوب طركونة. (انظر: أبو الفداء، المصدر السابق، ص 132؛ شكيب أرسلان، المرجع السابق، ج2، ص272).

[4] – منى حسين محمود، المسلمون في الأندلس وعلاقتهم بالفرنجة، دار الفكر، القاهرة، 1986م، ص178.

[5] – كان معروفا عند معاصريه باسم كارلوس أو كارل العظيم، وعرفه الإنجليز باسم شارلمان (Charlemagne)، وأطلق عليه المؤرخون العرب اسم قارلة، وعرفت الأسرة الشارلمانية باسم الأسرة الكارولنجية نسبة إلى كارلوس العظيم (Karlous Magnus) أي شارلمان، وهو ابن بيبين القصير (Pipin The Short) الذي قسم المملكة الفرنجية قبل وفاته عام 768م بين ولديه شارلمان وكارلومان (carloman)، لكن كارلومان مات عام 771م فقام شارلمان بضم أقاليم أخيه إلى ممتلكاته وانفرد بحكم المملكة الفرنجية، وتوج شارلمان إمبراطورا رومانيا على يد البابا ليو الثالث (Leo 3) في 25 ديسمبر 800م .(انظر: اينهارد، سيرة شارلمان، ترجمة عادل زيتون، دار حسان ، ط1، دمشق، 1989م، ص13 وما بعدها من الصفحات).

[6] – هم الجرمان أو التيتون انتشروا في القرنين الأول والثاني في أواسط أوروبا وشرقيها عبر نهري الراين والدانوب، أمّا موطنهم الأصلي فكانت البلاد المحيطة بالبحر البلطي، ومن هنا أخذوا يتحركون جنوبا ليحلوا محل الكلت (الغالين) حتى استقروا في المناطق الواقعة بين نهري الألب والراين، وكان أهم الأحداث في تاريخ الغزوات قيام دولة الفرنجة، وقد كونت قبائل الفرنجة فيما بينها حلفا في هيئة كتلة متراصة أهم عناصرها الفرنجة البحريون الساليون الذين استقروا في حوض الراين الأدنى، أمّا البريون أقاموا على شاطئ النهر، ويعتبر كلوفيس Clovis هو المؤسس الحقيقي لدولة الفرنجة البحريين.(انظر:سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م، ص58؛ منى حسين محمود، المرجع السابق، ص93).

خرج سليمان للقاء هذا الأخير سنة 160هـ/777م، وعرض عليه مقاتلة عبد الرحمن، وكانت الخطة تتلخص في أن يقوم شارلمان بشن حملة على شمال اسبانيا ويساعده الثائران سليمان ويحي الأنصاري عامل سرقسطة، وجهز شارلمان جيشا سار به نحو سرقسطة لكن هذه الحملة فشلت بعدما غير يحي الأنصاري رأيه ووقف ضدّ شارلمان حيث قام بتحصين سرقسطة وغلق أبوابها[1]، وقد تحدث صاحب أخبار مجموعة في فتح الأندلس عن طمع شارلمان في مدينة سرقسطة وكيف واجهه أهلها حيث يقول: "فخرج حتى حل بها فقاتله أهلها ودفعوه أشد الدفع إلى بلده[2]"، قرّر شارلمان الانتقام لهزيمته، فاستغل عودة الاضطرابات في مدن الثغر الأعلى واستولى على مدنه جيرونا (Gerona)، وبيسالو (Besallo)، وأورخل (Uregel)، وسرطانية (Cerdana)، ثمّ برشلونة[3]، ففي سنة 185هـ/801م، سار شارلمان إلى اسبانيا بجيش ضخم للاستيلاء على برشلونة بقيادة ولده لويس (Louis) أمير أكيتانيا، وقسم هذا الجيش إلى قسمين: قسم يحاصر برشلونة يقيادة جيرونة، والقسم الآخر بقيادة جيوم كونت دي تولوز يمنع وصول الإمدادات للمدينة مع ذلك صمدت برشلونة لكن الأمر تفاقم بعد مجيء جيش جديد من الفرنجة، فاضطرت المدينة إلى التسليم بعد أن ضاقت ويلات الحصار سبعة أشهر، واتخذ الفرنجة من برشلونة حاجز بينهم وبين المسلمين في الأندلس، وأطلق عليه شارلمان اسم "الثغر القوطي"[4]، وأصبح هذا الثغر كيانا سياسيا تحت حكم ملك الفرنجة، ويعين حكامه من قبله، كما عينوا حكاما آخرين على المناطق التي استولوا عليها بما في ذلك منطقة أراغون، وأول حاكم عين على أراغون هو أوريولس (Aureolus)، الذي توفي سنة 809م/194هـ، وبعد وفاته حكمت أراغون أسرة جديدة برئاسة الكونت أزنار غاليندو (Aznar Galindo) واعترف شارلمان بحكمه وأصبح يلقب بكونت أراغون في سنة194هـ/809م، استولى على مدينة جاقة[5] (Jaca).

---

[1] – منى حسين محمود، المرجع السابق، ص179–180.

[2] – مجهول: أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب، ط2، بيروت، 1989م، ص103.

[3] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص28–29.

[4] – عبد الله عنان، الأندلس من الفتح إلى بداية عهد الناصر، ص235–236.

[5] – تقع شرق طليطلة. (انظر: حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 1986م، ص251).

ثمّ قام بحملة ضدّ بنبلونة سنة 824م/208هـ، لكنه هزم وأسر، وبعد إطلاق سراحه توجه إلى لويس التقي (Lius La Débonnaire) خليفة شارلمان، فمنحه مقاطعة أورخل وسرطانية إلى أن توفي سنة 839م/224هـ[1]،وبعد وفاته خلفه ابنه غالينـدو أزنار الأول في حكم كونتية أورخل، وبعدها دخلت الإمبراطورية الكارولنجية مرحلة من الضعف خاصة بعد معاهدة فردان[2](Verdun) سنة 843م/228هـ، فاستغل حكام الثغر الإسباني هذا الضعف واستقلوا عن دولة الفرنجة، في نفس الوقت كسب غالينـدو صداقة ملك نفار اينيغو أريستا (Inigo Arista) –في المصادر العربية ونقة بن شانجة–واستعاد كونتية أراغون وحكمها من سنة 844م/229هـ، إلى سنة 867م/253هـ، بعد ذلك تم دمج كونتية أراغون في مملكة نفار بعد زواج ابنة أندريغوت غالينـدز (Endregote Galindes) من ملك نفار سانشيز غارسية (Sanches Garcés)، وبذلك أصبحت أراغون كونتية تابعة لملك نفار[3].

ب – قيام مملكة أراغون وتوسعها:

حكم مملكة نفار غارسية سانشيز (Garcia Sanchez) الملقب بالمرتعش أو المرتجف، وكانت مملكته تشمل ولايات كنتبريا، وسوبراب، وريباجورسا، وبعد وفاته سنة 1000م خلفه ابنه سانشو الثالث (1004–1035م) الملقب بالكبير، فعمل على توسيع حدود مملكة قشتالة[4] التي

[1] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص30–31.

[2] – كانت هذه المعاهدة بين أبناء لويس التقي، حيث اتفقوا على تقسيم الإمبراطورية الكارولنجية تقسيما يرضيهم جميعا، فأخذ لويس الجرماني الجزء الواقع شرقي الراين من استراسيا فضلا عن بفاريا وسوابيا سكسونيا، في حين أخذ لوثر الجزء الأوسط بين المملكتين السابقتين أي فريزلاند (الأراضي المنخفضة)، والجزء الباقي من استراسيا غربي الراين زيادة على برجنديا وبروفانس وايطاليا، أمّا شارل الأصلع أخذ نستيريا، وأكوتين، والماركية الإسبانية على الحدود الجنوبية، وهذه الإتفاقية وضعت نهاية لوحدة الإمبراطورية الفرنجية، كما وضحت أيضا بداية مولد بعض الدول العظمى الحديثة. (انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص170–172).

[3] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص29–30.

[4] – يطلق عليها في الروايات العربية اسم ألبة والقلاع، وهما علمان جغرافيان يستعملان معا في النصوص العربية، وألبة فهي (Alava)، وهي الأقاليم الواقعة عند منابع نهر إبره على الضفة الشمالية للنهر، أمّا القلاع فيراد بها المنطقة التي تعرف اليوم بقشتالة، وسماها العرب بذلك لكثرة قلاعها. (انظر: ابن الأبار (أبي عبد الله مُحَمَّد): الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، ج1، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1985م، ص135–136).

احتلها بصفته وريثا لعرشها[1]،كما قام بحملة ضد ليون[2] (Leon) وافتتحها وأصبح سانشو يلقب بملك اسبانيا[3].

قام سانشو الكبير قبل وفاته في سنة 1035م، بتقسيم المملكة بين أبنائه بحيث خص غارسيا (Garcia) بنفار، وفرناندو[4](Fernando) بقشتالة، وكونزالو (Conzalo) منحه إقطاعيات سوبراب وريباجورسا، أمّا راميرو (Ramiro) الابن الغير شرعي فمنحه أراغون، وكانت في تلك الفترة ولاية غير هامة وصغيرة عندما ورثها سنة 1035م[5]،وهذا التقسيم أدى إلى نشوب حرب أهلية بين أولاده[6]،فبعد مقتل كونزالو سنة 1038م، اختار أهل سوبراب أخاه راميرو أمير أراغون لخلافته، وبذلك اتحدت الإمارتان في مملكة واحدة، لكن راميرو لم يقنع بالاستيلاء على سوبراب بل أخذ يطمح إلى الاستيلاء على مملكة نفار نفسها، وتحالف مع ابن هود[7] أمير سرقسطة، وأمده ببعض قواته ثمّ زحف راميرو إلى نفار لكنه فشل وهزم[8]،وبعدما ساءت العلاقة بين فرناندو ملك قشتالة وليون، وغرسية ملك نفار تحالف هذا الأخير مع راميرو ملك أراغون وانظم إليهم ابن هود

[1] – سانشو الكبير ملك نفار كان متزوجا من ألفيرة ابنت سانشو غارسية أمير قشتالة، فلما قتل الكونت غرسية في ليون احتل سانشو الكبير قشتالة بصفته وريث للعرش عن طريق زوجته. (انظر: عبد الله عنان، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، مكتبة الخنائجي، ط4، القاهرة، 1997م، ص377).

[2] – هي قاعدة من قواعد قشتالة عامرة بها معاملات وتجارات ومكاسب .(انظر: الحميري، المصدر السابق، ص514).

[3] – عبد الله عنان، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، ص376–377.

[4] – هو الابن الأكبر لسانشو العظيم Sancho El Mayor (1035–1065م) حكم قشتالة في بادئ الأمر، ثم حارب صهره أخو زوجته سانشا Sancha برمودوا الثالث Permodo 3 ملك ليون فانتصر عليه وقتله وضم بلاده إلى مملكته. (انظر: ابن الكردبوس، المصدر السابق، ص75).

[5] – مُحَمَّد محمود أحمد النشار، علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1997م، ص29–30.

[6] – مُحَمَّد محمود أحمد النشار، دراسات في تاريخ اسبانيا والبرتغال، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، ط1، القاهرة، 2007م، ص10.

[7] – ينسبون إلى هود أول من دخل إلى الأندلس، حكمت هذه الأسرة منطقة الثغر الأعلى (سرقسطة) سنة 431هـ/1040م، وكان أول ملوكها أيوب سليمان بن مُحَمَّد الملقب من الألقاب السلطانية المستعين بالله . (انظر: ابن خلدون، العبر، ج4، ص209؛ ابن الأبار، المصدر السابق، ج2، ص246؛ عبد الله عنان، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، ص271).

[8] – عبد الله عنان، المرجع السابق، ص378–379.

صاحب سرقسطة، وساروا للقاء فرناندو لكن هزموا وقتل غرسية ملك نفار سنة 1056م[1]،فقام فرناندو بضم نفار إلى مملكته[2]،فخاف راميرو من توسع فرناندو على حساب مملكته فوضعها تحت حماية البابوية، وبدافع الانتقام لمقتل أخيه غرسية[3] حاول راميرو أن يستولي على مدينة جرادوس (Graus) سنة 1063م/455هـ، وكانت في حوزة المقتدر بن هود[4] ملك سرقسطة، فأرسل هذا الأخير إلى حليفه فرناندو يطلب العون فأمده بجيش تحت قيادة شانجة (سانشو)، وانتصر المقتدر ومعه القشتاليون، وقتل راميرو في هذه المعركة 1063م/455هـ[5] ،فخلفه ابنه سانشو راميرز (Sancho Ramirez)، هذا الأخير قرّر الاستيلاء على بربشتر[6] (Barbastro)، والانتقام لوالده فجهز جيشا وحاصرها وقاتل أهلها، وكان ذلك سنة 456هـ/1064م، وقطع الماء عن المدينة فاضطر أهلها للاستسلام، ولما دخلوها قتلوا المسلمين، وسبوا الحريم، والذرية، وحصلوا على أموال المسلمين، فلما رأى المقتدر بن هود ما جرى للمسلمين قرّر استرجاع المدينة، فجهز جيشا لقتال النصارى واقتحمها، وتمكن من الاستيلاء عليها في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وأربعمائة[7]، كما قام سانشو راميرز بضم نفار إلى مملكته بعد مقتل ملكها[8] ،وحاول أيضا الاستيلاء على وشقة سنة 487هـ/1094م، فحاصرها لكنه فشل وقتل في سنة 487هـ/1094م[9].

وبعد وفاة سانشو راميرز خلفه ابنه بيدرو الأول (Pedro1) 1094–1104م، فقرّر مواصلة سياسة والده التوسعية وحاصر مدينة وشقة في نوفمبر 1096/489م، واستولى عليها في معركة

[1] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص34–35.

[2] – ابن الكردبوس، المصدر السابق، ص75.

[3] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص35.

[4] – هو أبو جعفر أحمد الملقب بالمقتدر ، بعد وفاة والده سليمان حظي هو بولاية سرقسطة دون إخوته، لأنّه كان أقواهم سلطانا، هو الذي استرجع مدينة بربشتر وفتحها عنوة .(انظر: ابن الأبار، المصدر السابق، ج2، ص247).

[5] – الطاهر أحمد مكي، ملحمة السيد، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1983م، ص 83.

[6] – مدينة عظيمة في شرق الأندلس من أعمال بربطانية، وبربشتر من أمهات مدن الثغر الفائقة في الحصانة والامتناع وقد غزاها على غرة وقلة عدد من أهلها وعدة أهل غاليش، وذلك سنة 456هـ، ثم فتحها سليمان بن هود صاحب سرقسطة. (انظر: الحموي، المصدر السابق،ج1، ص370 ؛ الحميري، المصدر السابق، ص90-91).

[7] – ابن عذاري، المصدر السابق، ج3، ص225–227.

[8] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص42.

[9] – نفس المرجع، ص50.

الكرازة[1] ،وقد تحدث عن ذلك ابن الخطيب في قوله :"وفي سنة 489هـ نازل العدو مدينة وشقة...، وضيقوا بها، وحشد المستعين جيوشا من المسلمين...، والتقى الفريقان، ووقعت الحروب من لدن طلوع الشمس إلى غروبها، حتى غروبها، حتى كادت تأتي على الفريقين...إلى أن كانت الهزيمة على المسلمين[2] ".

استمر بيدرو على عرش أراغون حتى توفي عام 1105م/498هـ، فخلفه أخوه ألفونسو الأول (Alfonso El Batallor) المعروف بالمحارب الذي تزوج من أوراكة (Uraka) ابنة ألفونسو السادس ملك قشتالة، وبهذا الزواج تمكن من دمج قشتالة وليون في مملكة أراغون[3]، وأهم ما ميّز فترة حكمه هو استيلائه على سرقسطة عام 512هـ/1118م، بعد حصار طويل، وصارت قاعدة لمملكة أراغون حيث يقول ابن الكردبوس: " وحاصر ابن ردمير – ألفونسو المحارب – البلد (يقصد سرقسطة) شهورا وأذاق أهلها ويلا وثبورا إلى أن صالحه أهلها على أن يسلموا البلد إليه ويجعلوه في يده[4] "، توفي ألفونسو الأول بعد أيام قليلة من هزيمته في موقعة إفراغة[5] سنة 528هـ/1134م، فاستولى أخوه راميرو الراهب على الحكم لكن أهل نفار كانوا رافضين لحكم راميرو والسبب هو أنّه رجل دين ويفتقد للخبرة السياسية والعسكرية، وبالتالي انفصلت نفار عن مملكة أراغون، وعمل راميرو الراهب على الحفاظ على المملكة، فقام بتزويج ابنته بترونيلا (Pitronilla) مع رامون برنجير الرابع (Ramon Berenguer) أمير برشلونة واتحدت بذلك ملكة أراغون مع إمارة قطلونيا سنة 1137م/531هـ، وأصبحت تسمى بمملكة أراغون القطلونية، أو تاج أراغون[6].

---

[1] – عبد الله عنان، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، ص406.

[2] – ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمّد): أعمال الأعلام في من بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق وتعليق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، ط2، لبنان، 1956م،ص172.

[3] – عبد الله عنان، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، ص406.

[4] – ابن الكردبوس، المصدر السابق، ص117–118.

[5] – وقعت هذه المعركة بين المرابطين والنصارى تحت أسوار إفراغة، كانت هذه الموقعة من أعنف المعارك الحاسمة في تاريخ المعارك في الثغر الأعلى، وقع بين الفريقين قتال شديد أبدى فيه المسلمون براعة، خرج أهل إفراغة وانقضوا على النصارى من الخلف، فهلك عدد كبير منهم، وتمزقت صفوفهم فهزموا، وكان ذلك في 17 جويلية 1134م/23 رمضان 528هـ. (انظر: عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخنائجي، ط4، القاهرة، 1997م، ص123–124).

[6] – محمود أحمد النشار، علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، ص35.

ممّا سبق نستنتج أنّ الأوضاع التي عاشتها شبه الجزيرة الأيبيرية ساهمت بشكل كبير في ظهور كونتية أراغون في الشمال الشرقي لهذه المنطقة، وقد أخذت أراغون اسمها من نهر ينحدر من جبال البرانس ويصب في نهر إبره، ويسمى هذا النهر بأراغون فأخذت المناطق المجاورة له اسم أراغون، وكان ظهور هذه المملكة بصفة رسمية نتيجة التقسيم الذي قام به سانشو بين أبنائه، فخص راميرو بأراغون التي كانت ولاية صغيرة وغير هامة، ولأنّ طموح هذا الأخير كان التوسع، وفرض السيطرة على حساب المناطق المجاورة، فإنّه ضّم إقطاعيات سوبراب وريباجورسا، وبتولي سانشو راميرو الحكم قرّر مواصلة سياسة والده التوسعية فاستولى بذلك على منطقة بربشتر، وحاول الاستيلاء على وشقة لكن هذا لم يتحقق له، فقد قتل أثناء حصارها وخلفه ابنه بيدرو الذي حقق رغبة والده واستولى على مدينة وشقة.

ولم تكن القوة العسكرية وحده من ساهمت في توسيع مملكة أراغون، فحتى الزواج السياسي لعب دورا هاما في توسع هذه المملكة، وهذا ما يؤكده زواج أوراكة ابنت ألفونسو السادس ملك قشتالة مع ألفونسو المحارب ملك أراغون الذي نتج عنه إتحاد قشتالة وليون مع مملكة أراغون، وأيضا زواج بترونيلا ابنت راميرو الراهب مع رامون برنجير الرابع أمير برشلونة، واتحدت بذلك مملكة أراغون مع إمارة قطلونيا، وأصبحت تعرف بتاج أراغون، ولا يمكن أن نغفل الدور الكبير الذي لعبته هذه المملكة في حركة الاسترداد La Reconquista التي شهدتها اسبانيا على حساب أراضي المسلمين، وهكذا لم يكد ينتهي القرن 13م/7هـ، حتى أصبحت مملكة أراغون من الممالك النصرانية القوية التي سيطرت على الحوض المتوسطي، وبسطت نفوذها عليه، وأضحت بذلك إمبراطورية قوية دون منازع.

المطلب الثاني: دول المغرب الإسلامي

1 – دراسة جغرافية

يقصد ببلاد المغرب تلك البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر شرقا، إلى ساحل المحيط الأطلسي غربا[1]، وحده من الجوف (الشمال) البحر الشامي أو بحر الروم – البحر الأبيض

[1] – حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص24.

المتوسط[1] –، ويليه جنوبا الصحراء الكبرى التي تفصل المغرب عن السودان[2] ،وقد اصطلح على تقسيم المغرب إلى ثلاثة أقسام كبيرة وهي:

1 – المغرب الأدنى: ويسمى أيضا إفريقية[3] ،وكان يشتمل على جمهورية تونس الحالية، وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر، وكانت العاصمة في عهد الأغالبة القيروان[4] ،أما في عهد الدولة الفاطمية أصبحت العاصمة هي المهدية، وفي عهد الحفصيين أصبحت العاصمة هي تونس[5].

2 – المغرب الأوسط: ويشتمل حاليا بلاد الجزائر الآن، أمّا عن عاصمته فقد تعددت بتعدد الدول التي حكمته، ففي عصر الرستميين كانت العاصمة تيهرت[6] ،وفي عهد الدولة الحمادية أصبحت العاصمة أشير، وفي عهد بني عبد الواد غدت تلمسان[7] هي العاصمة[8].

---

[1] – ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص6.

[2] – أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، دون تاريخ، ص12.

[3] – إفريقية هو اسم لبلاد واسعة قبالة جزيرة صقلية، وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس، وسميت إفريقية بإفريقيس بن أبرهة بن الرائش، وهو الذي اختظها، وقيل سميت بإفريقية لأنّها فرقت بين المشرق والمغرب، وطولها من برقة شرقا إلى طنجة غربا، وعرضها من البحر إلى الشرق. (انظر: ابن أبي دينار (مُحَمَّد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني): المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، ط1، تونس، دون تاريخ، ص15 ؛ الحميري، المصدر السابق، ص47).

[4] – هي قاعدة إفريقية، أسسها عقبة بن نافع سنة 50هـ، على بعد ستة وثلاثين ميلا من البحر المتوسط، ونحو مائة ميل من تونس، وشيد بها جامعا، وتقع القيروان في ساحل رملي قاحل لا تنبت فيه أشجار ولا حبوب، وكانت من أعظم مدن المغرب، وأربحها تجارة .(انظر:أبي الفداء، المصدر السابق، ص130 ؛ ليون الإفريقي (الحسن بن مُحَمَّد الوزان الفاسي): وصف إفريقيا، ترجمة مُحَمَّد حجي، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1983م، ص87–91 ؛الحميري، المصدر السابق، ص486).

[5] – أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص10.

[6] – مدينة تقع في المغرب الأوسط، وهي اسم لمدينتين متقابلتين يقال لإحداهما تاهرت القديمة، وللأخرى تاهرت المحدثة، بينها وبين المسيلة ست مراحل، وهي مدينة جليلة كانت تسمى قديما عراق المغرب .(انظر: الحميري، المصدر السابق، ص126؛ الحموي، المصدر السابق، ج2، ص7-8).

[7] – هي قاعدة المغرب الأوسط، وأم بلاد زناتة اختطها بنو يفرن، وهي مدينة مشهورة لها خمسة أبواب ثلاث منها في القبلة باب الحمام، وباب وهب، وباب الخوخة، وفي الشرق باب العقبة، وفي الغرب باب أبي قرة، ولها أسواق ومساجد .(انظر:ابن خلدون، العبر، ج7، ص102؛ البكري (عبد الله بن عبد العزيز): المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ، ص76-77؛ مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، حققه سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد، ط1، الدار البيضاء، 1979م، ص186).

[8] – يوسف بن أحمد حوالة، الحياة العلمية في إفريقية المغرب الأدنى منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس الهجري، ج1، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، مكة المكرمة، 2000م، ص47.

3- المغرب الأقصى: عاصمة المغرب الأقصى ترددت بين مدينة فاس[1] ومراكش[2] ،ففي عهد الأدارسة كانت العاصمة هي فاس، وفي عهد المرابطين مراكش[3] ،ثمّ اتبعهم الموحدون كذلك في اتخاذ مدينة مراكش عاصمة لهم، وفي عهد بني مرين كانت العاصمة هي مدينة فاس[4].

أمّا عن مناخ أقطار المغرب الثلاثة شأنه شأن بلدان البحر الأبيض المتوسط معتدل الحرارة جاف صيفا، معتدل البرودة ممطر شتاءً[5] .

2 – دراسة تاريخية:

عرفت بلاد المغرب الكثير من الأمم الغازية كالبيزنطيين والرومان والفينقيين والوندال الذين حاولوا نشر النصرانية وسط البربر[6] ،فجاء الإسلام كنتيجة حتمية لتصفية هذه الأمم المعادية له[7] ،وقد استغرق الفتح الإسلامي لبلاد المغرب مدة طويلة تعاقب خلالها العديد من الفاتحين الذين كان لهم دور في نشر الإسلام بداية من عمر بن العاص الذي فتح برقة وطرابلس[8] ،ومهد للفاتحين الذين جاءوا من بعده، ثم عقبة بن نافع[9] الذي أسس مدينة القيروان

[1] – هي مدينة عظيمة، وهي قاعدة المغرب، وفاس مدينتان يشق بينهما نهر يسمى واد فاس، وفيها عدة عيون تجري، وللمدينتين ثلاثة عشر بابا .(انظر: أبي الفداء، المصدر السابق، ص133).

[2] – مراكش مدينة بالمغرب، تقع شمال أغمات، بناها يوسف بن تاشفين في سنة 470هـ، وبنى أسوارها، يحدها جنوبا جبل درن، وشمالا سلا، وغربا يحدها البحر المحيط، وشرقا سجلماسة وفاس .(انظر: الحميري، المصدر السابق، ص540 ؛ أبي الفداء، المصدر السابق، ص135).

[3] – عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، المرجع السابق، ص12.

[4] – أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص11.

[5] – حسين ممدوح، الحروب الصليبية في شمال إفريقية وأثرها الحضاري سنة 668-792هـ/1270-1390م، دار عمار، ط1، عمان، 1998م، ص53.

[6] – أحمد بن يوسف حوالة، المرجع السابق، ج1، ص86-87.

[7] – أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص35.

[8] – يذكر أنّ تفسير طرابلس بالأعجمية الإغريقية ثلاث مدن، وسماها اليونانيون طربليطة وتعني أيضا ثلاث مدن لأنّ طر معناه ثلاث وبليطة يعني مدينة، ويذكر أنّ أشباروس قيصر هو من بناها، وتسمى أيضا مدينة طرابلس مدينة أناس، وهي مبنية على البحر واسعة الكورة حصينة .(انظر: البكري، المصدر السابق، ص6-7؛ أبي الفداء، المصدر السابق، ص137).

[9] – هو عقبة بن نافع بن عبد قيس بن لقيط بن عامر بن أمية بن طرف بن الحارث بن فهر، ولد قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بسنة واحدة. (انظر: ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص19).

ومسجدها[1] ،كما عمل أبو المهاجر دينار على ترغيب البربر في الإسلام، ونجحت سياسته حينما كسب زعيم البربر كسيلة وجعله يدخل في الإسلام[2] ،وبفضل المساواة التي طبقها حسان بن النعمان[3] جعل البربر يميلون إلى الإسلام[4] ،وعمل موسى بن نصير[5] على تثبيته في نفوسهم "حيث لم يثبت إسلامهم إلاّ في عهده[6] ".

وقد كللت جهود الفاتحين في توطيد الإسلام وترسيخه في نفوس البربر، وأصبحت بلاد المغرب ولاية تابعة للحكم الأموي بالمشرق، وتتابع عليها العديد من الولاة تميزوا في بداية عهدهم بالقوة، لكن هذا لم يدم طويلا حيث شهدت هذه الناحية من العالم الإسلامي فترة حكم ولاة ضعاف، في الوقت الذي كانت فيه الدولة الأموية تقضي على خصومها في المشرق، فانشغلت بذلك عن بلاد المغرب[7]، وتوالت الأحداث السياسية حتى تفاقم الوضع وأدى في الأخير إلى سقوط الدولة الأموية في المشرق سنة 132هـ/750م، وقامت على أنقاضها الدولة العباسية، ودخلت بذلك بلاد المغرب تحت طاعتها[8].

ومع مطلع القرن الثاني الهجري رأت الخوارج في بلاد المغرب ملاذا آمنا لها وميدانا خصبا لبث تعاليم المذهب الخارجي، ولم يكد ينتهي هذا القرن حتى استطاع الخوارج إقامة دولتين قويتين تمثلتا في دولة بني مدرار الصفرية التي قامت سنة 140هـ/757م، جنوب المغرب الأقصى على يد

[1] – ابن عذاري، المصدر السابق، ج 1،ص8-20.

[2] – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م، ص130.

[3] – هو حسان بن النعمان بن عدى بن بكر بن مغيث بن عمرو بن مزيقيا بن عامر بن الأزد .(انظر: ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص34).

[4] – أحمد بن يوسف حوالة، المرجع السابق، ج1، ص96-97.

[5] – هو موسى بن نصير اللخمي، ولد زمن عمر بن الخطاب سنة 19هـ، وتوفي سنة 97هـ، وقيل سنة 99هـ، فاتح بلاد الأندلس وأحد الذين غزوا البر الإفريقي في خلافة عبد الملك بن مروان، فاتحا المصر بعد المصر، والثغر تلو الثغر.(انظر: يحي الشامي، موسى بن نصير الفاتح الذي لم تهزم له راية، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، 2005م، ص9).

[6] – ابن خلدون، العبر، ج6، ص135.

[7] – سوادي عبد مُحَّد، وصالح عمار الحاج، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي الأحوال الجغرافية، الفتوح الإسلامية، قيام الإمارات والدول، الحضارة الفكرية، الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المكتب المصري، ط1، القاهرة، 2004م، ص53-56.

[8] – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، ص245.

عيسى بن يزيد المكناسي[1] ،والدولة الرستمية الإباضية قامت في المغرب الأوسط في تيهرت سنة 162هـ/779م ،على يد عبد الرحمن بن رستم[2] .

وغير بعيد عن هاتين الدولتين قامت دولة أخرى في المغرب الأقصى، وهي دولة الأدارسة سنة 172هـ/788م ،على يد إدريس بن عبد الله[3] ،وفي سنة 184هـ/800م، قامت دولة الأغالبة في إفريقية –المغرب الأدنى– على يد إبراهيم بن الأغلب، ويعود السبب في تأسيس هذه الدولة إلى أنّ الدولة العباسية خافت على نفوذها من الأدارسة في المغرب الأقصى فأسسوا دولة الأغالبة حتى تكون حداً فاصلا بينها وبين بلاد الأدارسة[4] .

بقيت هذه الدول قائمة حتى مجيء الدولة الفاطمية سنة 296هـ/909م ،على يد عبيد الله المهدي[5]، حيث استطاعت أن تقضي على نفوذ الدول السابقة بما فيها دولة الأدارسة، وأن تحقق وحدة مغربية قاعدتها المهدية في إفريقية[6] ،ولأنّ هدف الفاطميين في الأول والأخير كان المشرق جعلهم هذا الأمر يرحلون إلى مصر سنة 362هـ/973م[7] ،مخلفين ورائهم بني زيري الذين بسطوا نفوذهم باسم الفاطميين على جميع النصف الشرقي من بلاد المغرب[8] ،وكان مؤسس هذه الدولة هو زيري بن مناد الصنهاجي[9]، وفي سنة 405هـ/1014م، أعلن حماد بن بلكين انفصاله عن الدولة الزيرية وعن الخلافة الفاطمية ومذهبها معلنا ولاءه للدولة العباسية واعتناقه للمذهب السني،

[1] – محمود إسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع هجري، دار الثقافة، ط2، المغرب، 1985م، ص116–117.

[2] – نفس المرجع، ص150.

[3] – محمود إسماعيل، الأدارسة في المغرب الأقصى (172–375هـ) حقائق جديدة، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت، 1989م، ص59.

[4] – أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ، ص51.

[5] – سوادي عبد مُحَمَّد، المرجع السابق، ص139.

[6] – أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ص52.

[7] – حسين ممدوح، المرجع السابق، ص105.

[8] – أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ص83.

[9] – عبد الحليم عويس، دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1991م، ص38.

وبذلك تأسست الدولة الحمادية[1]،والدولة الزيرية بدورها انفصلت عن الخلافة الفاطمية 443هـ/1052م، ودعت للدولة العباسية بقيادة المعز بن باديس[2] ،لكن الدولة الفاطمية قرّرت الانتقام لهذا التجاوز، فبعثت بالأعراب الهلالية من صعيد مصر إلى بلاد إفريقية حتى يقضوا على ملك المعز ودولته[3] ،كما تعرضت إفريقية إلى خطر آخر تمثل في النورمان[4] الذين استولوا على صقلية ثمّ زحفوا نحو إفريقية حيث غزوا العديد من مدن المغرب الأدنى كالمهدية سنة 536هـ/1142م، وصفاقس سنة 538هـ/1144م، كما استولوا على بونة وجيجل[5].

في ظلّ هذه الظروف التي كان يعيشها المغرب الإسلامي والمتمثلة في حالة الصراع مع العرب من بني هلال وبني سليم من جهة، ومن جهة أخرى النورمان الغازين لسواحله، بدأت تظهر بوادر دولة في أقصى جنوب المغرب الأقصى[6] على يد عبد الله بن ياسين سنة 448هـ/1056م، وهي دولة المرابطين التي يعود أصلها إلى قبائل صنهاجة اللثام[7].

وبحلول القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي ظهرت الدولة الموحدية على أساس دعوة دينية إصلاحية بزعامة أبو عبد الله مُحَمَّد بن تومرت الهرغي المصمودي سنة 514هـ/ 1121م، ثم تحولت هذه الدعوة إلى صراع عسكري مع المرابطين انتهي بسقوط هذه الأخيرة، وقيام دولة

---

[1] – موسى هيصام، الجيش في العهد الحمادي (405-547هـ/1014-1152م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2001م، ص1.

[2] – ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص280.

[3] – حسين ممدوح، المرجع السابق، ص119.

[4] – النورمان (Northmen) أي سكان الشمال، وهناك من يطلق عليهم مصطلح الفيكنج (Vikings)، أما المصادر العربية فيسمونهم المجوس، ويعود موطنهم الأصلي إلى شمال أوروبا أي اسكندناوة، وينقسم الشعب النورماني إلى ثلاث مجموعات بشرية كبرى، فهناك السويديون الذين اتجهوا نحو شرق أوروبا وعبر بحر البلطيق، والنرويجيون اتجهوا إلى إنجلترا، والدانمركيون (الدانيين) كانت وجهتهم نحو ايرلندا وإنجلترا، كما هددوا شواطئ الدولة الكارولنجية للمزيد. (انظر: أمين توفيق طيبي، دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية، دار إقرأ، ط1، طرابلس، 1990م، ص19؛ ميلود بن حاج، الصراع الإسلامي النورماني في الأندلس في عهد عبد الرحمن الداخل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2008م، ص54).

[5] – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، ص588 وما بعدها.

[6] – نفس المرجع، ص604.

[7] – سوادي عبد مُحَمَّد، المرجع السابق، ص153.

الموحدين سنة 541هـ/ 1147م، بقيادة عبد المؤمن بن علي المؤسس الفعلي لهذه الدولة وكانت عاصمتهم مراكش[1].

ومع مطلع القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي بدأت الدولة الموحدية تدخل في مرحلة من الضعف والانحطاط، وكان وراء هذا الانهيار أسباب كثيرة ومتعددة نذكر منها : ضعف أمر حكام الدولة الموحدية، وهذا راجع إلى ما كان بينهم من الفرقة "وكان السبب الموصل إلى ذلك أنه لما ضعف أمر بني عبد المؤمن لما كان بينهم من الفرقة[2] "،إضافة إلى صغر سن حكام هذه الدولة، فبعد وفاة مُحَمَّد الناصر[3] بن المنصور بويع ابنه يوسف[4] عام 611هـ/1215م، وهو ابن السادسة عشر[5] ،وفي فترة هذا الأخير استأثر أقاربه بالنفوذ، واستغلوا ذلك لمصالحهم الخاصة مما زاد من حدة الثورات الداخلية[6] ،ومن أسباب الضعف كذلك نذكر حركة بني غانية[7]، وطمعهم في ممتلكات الموحدين ،حيث خرجوا من جزيرة ميورقة قاصدين مدينة بجاية[8] ،وتمكنوا من احتلالها

[1] – هشام أبورميلة، علاقة الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس، دار الفرقان، ط1، الأردن، 1984م، ص31 ؛ وما بعدها؛ حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص212 وما بعدها.

[2] – التنسي (مُحَمَّد بن عبد الله): تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في شرف بني زيان، تحقيق مُحَمَّد آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص112.

[3] – هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، بويع بيعة العامة بعد أسبوع من وفاة أبيه وذلك في الآخر من ربيع الأول سنة خمس وتسعين، كانت مدّة خلافته 15سنة تلقى هزيمة في معركة العقاب أمام أذفونش، وتوفي سنة 610هـ/1213م. (انظر: ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب – قسم الموحدين–، تحقيق مُحَمَّد إبراهيم الكتاني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1985م، ص236–265).

[4] – هو أبو يعقوب يوسف بن مُحَمَّد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بويع يوم الأربعاء الحادي عشر شعبان 610هـ/1213م وسنه عشرة أعوام أو نحوها، ولقب المستنصر بالله، كانت مدّة حكمه عشرة أعوام، توفي سنة 620هـ/1223م. (انظر: ابن عذاري، قسم الموحدين، ص265).

[5] – ابن خلدون ، العبر، ج6، ص337.

[6] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة (ق7–10هـ/13–16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014م، ص22.

[7] – بنو غانية من أشهر الأسر المرابطية، وهما الأخوين يحي ومُحَمَّد، ابنا علي، من قبيلة مسوفة، ويعرفان ببني غانية نسبة إلى أمهما، ولّى علي بن يوسف يحي على غرب الأندلس وأنزله قرطبة، وعقد لمحمد على الجزر الشرقية (ميورقة ، منورقة، يابسة) للمزيد. (انظر:عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص342؛ ابن خلدون، العبر، ج6، ص253).

[8] – عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص342.

سنة 580هـ/1184م، واحتلوا المهدية سنة 602هـ/1205م[1]، وكان من الأسباب التي أدت إلى سقوط دولة الموحدين الهزيمة التي تلقوها أمام ألفونسو الثامن (Alfonso8) ملك قشتالة في معركة العقاب سنة 609هـ/1212م[2] ،ونتج عن هذا السقوط قيام ثلاث دول مستقلة تمثلت في:

أ – الدولة الحفصية:

ظهرت هذه الدولة في المغرب الأدنى، وامتدت حدودها من طرابلس شرقا إلى بجاية غربا[3]،وينتسب الحفصيون إلى الشيخ أبي حفص عمر[4] بن يحي الهنتاتي[5] ،زعيم قبيلة هنتاتة[6] ،وكان لـه دور متميز في قيام الدولة الموحدية، وقد ساعدت الظروف التي كانت تعيشها إفريقية بدور كبير في ظهور الحفصيين، ونخص بالذكر هنا ثورات بني غانية على إفريقية[7] ،ولمواجهة هذا الخطر عين الخليفة الموحدي الناصر المولى أبا مُحَمَّد عبد الواحد الحفصي لقيادة هذا الجيش فزحف إلى يحي بن غانية، والتقى الطرفان بتاجرة من جهة قابس، فهزمه واستولى مُحَمَّد عبد الواحد على عسكره، وفرّ يحي بن غانية إلى الصحراء[8].

وعندما انتصر عبد الواحد الحفصي على يحي بن غانية في معركة تاجرة ازدادت قيمته عند السلطان الموحدي، فلما أراد الناصر الموحدي اختيار والي جديد على إفريقية رأى أنّ عبد الواحد

[1] – مُحَمَّد العروسي المطوي، السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص75.

[2] – ابن أبي زرع الفاسي (أبو الحسن علي بن عبد الله): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة، الرباط، 1972م، ص240.

[3] – مريم بوعامر، الهجرة الأندلسية إلى المغرب الأدنى ودورها في الازدهار الحضاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010م، ص6.

[4] – اسمه فصكة بن ومزال، وابن تومرت سماه عمر، وكنّاه أبا حفص. (انظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص420).

[5] – ابن الشماع (أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد): الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق الطاهر بن مُحَمَّد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م، ص48.

[6] – هي إحدى قبائل مصمودة، من جبل درن وعلى أكتافها قامت الدولة الموحدية. (انظر: ابن الشماع، المصدر السابق، ص48-49).

[7] – مريم بوعامر، المرجع السابق، ص21.

[8] – ابن الشماع، المصدر السابق، ص49.

الحفصي هو أولى بذلك، لكن هذا الأخير لم يكن راغبا في تلك الولاية[1] ،إلاّ أنّ الخليفة الموحدي استطاع إقناعه، ويقال أنّ الناصر قال له: "يا أبا مُحَمَّد أنت تعلم ما تجشمناه من المشاق والصوائر في استنفاذ هذا القطر ولا آمن عليه من عدو متوثب ولا يقوم بحمايته إلاّ أنا أو أنت ، فامض إلى حفظ ممالكنا المغربية وأقوم أنا، أو أقم أنت وأرجع أنا[2] "،فأذعن الشيخ عبد الواحد للإقامة في إفريقية واشترط شروطا تخول له شبه الاستقلال بهذه الولاية وهي: أن يقيم ثلاث سنين ريثما تترتب الأحوال وتنقطع أطماع الميورقي ابن غانية عنها، وأن يحكمه الناصر فيمن يبقيه معه من الجند ويرضاه من أهل الكفاية، وأن لا يتعقب أمره في ولاية ولا عزل، فقبل الناصر بشروطه[3]، فعقد مقعد الإمارة في قصبة تونس عام 603هـ/1207م، وقد أثبت جدارته من البداية حيث تمكن من الانتصار على يحي بن غانية في إقليم الزاب سنة 604هـ/1208م، ثمّ توجه بنو غانية إلى المغرب الأوسط وهاجموا تلمسان، فأنزل بهم أبو مُحَمَّد هزيمة أخرى في جبل نفوسة واستولى على غنائمهم، وكان هذا السبب الرئيسي في ضياع أمرهم[4]، واستمر عبد الواحد في ولايته لإفريقية حتى توفي عام 618هـ/1221م[5] ،وخلفه ابنه عبد الرحمن أبي زيد "وأقعدوه بمجلس أبيه في الإمارة، فسكن الثائرة، وشمر للقيام بالأمر وعزائمه[6] "غير أن الخليفة المستنصر الموحدي (أبو يعقوب يوسف) عزله بعد ثلاثة أشهر وعين مكانه أبو العلاء إدريس بن يوسف حفيد عبد المؤمن وخلع أيضا[7] ،ثمّ بدأ نفوذ الحفصيين يتسع بعد وصول أبي مُحَمَّد عبد الله الحفصي إلى إفريقية عام 623هـ/1226م، هو وإخوته، فعقد لأخويه أبي إبراهيم قسطيلية، وأبي زكريا قابس[8] ،لكن سرعان

[1] – مُحَمَّد العروسي المطوي، المرجع السابق، ص85.

[2] – الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ج2، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، ص193.

[3] – أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص121.

[4] – حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ص230.

[5] – ابن الشماع، المصدر السابق، ص52.

[6] – ابن خلدون، العبر، ج6، ص377.

[7] – مريم مُحَمَّد عبد جبودة، التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555-980هـ/1160-1572م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب شعبة التاريخ الإسلامي، جامعة الزقازيق، 2008م، ص34.

[8] – ابن خلدون، العبر، ج6، ص379.

ما وقع خلاف بين الأخوين، فعمل الخليفة الموحدي على كتابة ولاية إفريقية إلى أبي زكريا، وعزل أخويه في عام 625هـ/1228م، وحكم إفريقية[1] ،حيث يذكر ابن عذاري: " فقعد الأمير أبو زكريا من حينه مقعد الأمراء وبايعه أشياخ الموحدين الكبراء، ورحل تونس فبويع بها بيعة الخلفاء العظماء، وأقعد الكتاب والوزراء، وأنفذ الكتب للبلدان، ولكل جهة ومكان، فوصلته البيعات من كل الجهات[2] "،وبعد أن استقل بتونس بدأ بتوسيع حدود دولته بضم قسنطينة سنة 628هـ/1230م، وبجاية واستطاع أن يجمع تحت سلطته كامل أنحاء إفريقية[3] ،وهكذا أسس أبو زكريا الدولة الحفصية التي سيكتب لها الدوام مدّة ثلاثة قرون ونصف[4].

ب – الدولة الزيانية:

قامت هذه الدولة في المغرب الأوسط وامتدت من بجاية وبلاد الزاب شرقا، إلى واد ملوية غربا، ومن ساحل بحر الروم شمالا، إلى إقليم توات جنوبا[5] ،وتنتسب الدولة الزيانية إلى بني عبد الواد إحدى بطون قبيلة زناتة[6] ،ويعود أصل التسمية إلى جدهم عابد الوادي[7] ،كما يسمون أيضا بنو زيان نسبة إلى مؤسس هذه الدولة وهو يغمراسن[8] بن زيان[9] ،وكان بنو عبد الواد بدوا يتنقلون بين الصحراء والريف، ولما استولى الموحدون على هذه المناطق حاولوا صدهم خوفا من أن يقطعوا

---

[1] – مريم مُحَمَّد عبد جبودة، المرجع السابق، ص34.

[2] – ابن عذاري، قسم الموحدين، ص293.

[3] – مريم مُحَمَّد عبد جبودة، المرجع السابق، ص35-36.

[4] – روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1988م، ص51.

[5] – لخضر مشرف، الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأوسط على العهد الزياني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2015م، ص7.

[6] – عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2002م، ص14.

[7] – التنسي، المصدر السابق، ص10.

[8] – هو يغمراسن بن زيان بن ثابت بن مُحَمَّد العبد وادي أول من استقل بتلمسان من سلاطين بني عبد الواد، ولد سنة 603هـ/1206م، كان شجاعا فاضلا حليما متواضعا يكثر من مجالسة العلماء والصالحين، بويع بعد مقتل أخيه زيان بن زيان سنة 633هـ/1236م، وتوفي سنة 681هـ/1283م في واد شلف، ودفن في تلمسان. (انظر: ابن الأحمر (أبو الوليد إسماعيل النصري): تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تحقيق هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، بور سعيد، 2001م، ص59).

[9] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص190.

عليهم مراعيهم التي كانوا يتنقلون فيها بحرية، ولما تأكدوا من عجزهم عن مقاومتهم تقربوا منهم[1]،ودخلوا في طاعتهم[2] ،وصاروا من أخلص قبائل زناتة ولاءً لهم وجزاءًا لهذا الإخلاص منحهم الموحدين بني ومانوا وبني يلومي بالمغرب الأوسط، فتركوا الصحراء واستقروا في التل[3].

وقد ورث الزيانيين عن الموحدين أراضيهم بعد ضعف هذه الأخيرة، وظهور بني غانية، فانعكس ذلك على حكام ولاياتها، ومن بينها تلمسان[4] التي استعمل المأمون أخاه أبا سعيد عليها، وكان مغفلا ضعيف التدبير، فغلب عليه الحسن بن حبون وكان عاملا على الوطن، ويحمل ضغائن لبني عبد الواد، فأعزى هذا الأخير أبا سعيد فقام بالقبض على شيوخهم واعتقلهم مما جعل إبراهيم بن إسماعيل بن علان يتدخل للشفاعة عندهم فردوه، فغضب وأجمع على الانتفاض والقيام بدعوة بني غانية، فقتل الحسن بن حبون، وقبض على أبي سعيد، ونقض طاعة الموحدين سنة 624هـ/1227م، ثمّ بدى له في أمر بني عبد الواد، ورأى أنّه لابد من القضاء عليهم في تلمسان، غير أنّ جابر بن يوسف شيخ بني عبد الواد تفطن لتدبيره، وخرج إبراهيم بن علان إلى لقائه ففتك به جابر، ثمّ خرج إلى البلد ونادى بدعوة المأمون، وكشف لأهلها القناع عن مكر ابن علان بهم، فجددوا البيعة للمأمون[5]،فأقره هذا الأخير حاكما على تلمسان سنة 627هـ/1230م، ورفضت ندرومة الدخول في طاعته فحاصرها لكنه قتل أثناء ذلك عام 629هـ/1232م، وخلفه ابنه الحسن مدّة ستة أشهر ثمّ تنحى عن الإمارة في ظروف غامضة، وتولى مكانه عمه عثمان بن يوسف، وعزل أيضا سنة 631هـ/1234م، وعين مكانه ابن عمه زيدان بن زيان لكنه قتل سنة 633هـ/1236م، وخلفه أخوه يغمراسن في نفس السنة[6]،وكان أول عمل قام به هو إعلان استقلال قبيلته بالحكم مع الاعتراف الرمزي بالخلافة الموحدية، فتأسست بذلك الإمارة العبد وادية[7].

---

[1] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص33-34.

[2] – منصورية قدور، ندرومة دراسة تاريخية وحضارية بين القرن 7-10هـ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م، ص15.

[3] – مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009م، ص15-16.

[4] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص34.

[5] – ابن خلدون، العبر، ج7، ص99-100.

[6] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص36.

[7] – منصورية قدور، المرجع السابق، ص16.

ج – الدولة المرينية:

قامت في المغرب الأقصى، وتمتد من واد ملوية شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر المتوسط شمالا، حتى الصحراء الكبرى جنوبا[1]، وبنو مرين فخذ قوي من زناتة، ينسبون إلى جدهم الأعلى مرين[2] ،وهم من البتر فرع من فروع البربر[3] ،ومن المؤرخين من يرجعهم إلى أصول عربية، فصاحب الذخيرة السنية يقول: " أنّ بنو مرين فخذ من زناتة وهم ولد مرين...بن مادغيس بن قيس عيلان بن مضر بن نزار...فهم عرب الأصل[4] "،ويضيف على ذلك في كتابه الأنيس المطرب فيقول: " فمن زنات بن جانا تفرقت قبائل زناتة فهم عرب صريحون[5] ".

ولقد تعددت منازل بني مرين قبل دخولهم المغرب الأقصى لأسلوب البداوة الذي درجوا على إتباعه في معيشتهم[6] ،فتنقلوا من زاب إفريقية إلى سجلماسة إلى ملوية، وصلوا بعض الأحيان إلى بلاد الزاب بالمغرب الأوسط[7] ،وقد نزح بنو مرين بداية القرن 7هـ/13م، من مواطنهم الأصلية متجهين نحو الجنوب الشرقي للمغرب الأقصى، واحتكوا بالخلفاء الموحدين الذين استعانوا بهم في الخدمات الحكومية[8] ،وبعد الهزيمة التي مُنِيَ بها الموحدين في معركة العقاب سنة 609هـ/1212م، استغل المرينيين الوضع وتطلعوا إلى حكم المغرب، وهذا ما أكده ابن أبي زرع حينما قال: "فلما كان في عام عشرة وستمائة أتو على دعاتهم من البرية، فوجدوا المغرب قد باد أهله ورجاله، وفَنِيَ خيله وحماته وأبطاله، ومات الكل بغزاة العقاب، واستولى على بلادهم الخراب، وعمرته السباع

[1] – عامر أحمد عبد الله حسن، دولة بني مرين تاريخها، وسياستها تجاه مملكة غرناطة الأندلسية والمماليك النصرانية في اسبانيا (668-869هـ/1269-1465م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة النجاح، فلسطين، 2003م، ص34.

[2] – ابن أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص15.

[3] – نضال مؤيد مال الله عزيز الأعرجي، الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني (685-706هـ/1286-1306م)، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الموصل، 2004م، ص2.

[4] – ابن أبي زرع، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ص15.

[5] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس ، ص279.

[6] – مُحَمَّد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، دار الرشاد، ط2، 1987م، ص4.

[7] – نضال مؤيد مال الله ، المرجع السابق، ص6-7.

[8] – مجدي يسن عبد العال، العلاقات التجارية بين دولة بني مرين والجمهوريات الإيطالية (جنوة – بيزا – البندقية) 656-869هـ/1258-1464م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الآداب، جامعة الزقازيق، 2005م، ص62.

والذياب، فأقاموا بمكانهم، وبعثوا إلى إخوانهم وأخبروهم بحال البلاد وخصبها ...، فوصل الخبر إلى مرين فبادروا إلى المغرب مقبلين، وعلى الله عز وجل في أمورهم متوكلين[1] "،وهنا خاضوا صراعا طويلا مع الموحدين استمر 58 عاما، وتمكن المرينيون بما لديهم من قوة ودراية عسكرية من التفوق على الموحدين[2] ،واستولوا على سائر المغرب الأقصى عام 646هـ/1248م، واستولوا على مراكش سنة 668هـ/1286م، وبذلك انتهت دوله الموحدين وقامت الدولة المرينية[3].

وفي الأخير نستنتج أنّ أهمية بلاد المغرب الجغرافية والسياسية جعلت منه قبلة تقصدها مختلف الكيانات التي لعبت دورها في الأحداث السياسية في هذه الناحية من العالم الإسلامي، فبعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، وترسيخه في نفوسهم، تطلع الخوارج إلى دخول بلاد المغرب هروبا من الاضطهاد الذي عاشوه في المشرق الإسلامي فوجدوا بذلك أرض المغرب ملاذا آمنا لنشر تعاليمهم، واستطاعوا إنشاء دولتين قويتين تمثلتا في دولة بني مدرار، والدولة الرستمية، اللتان فتحتا الباب أمام بقية الكيانات فقامت بذلك دولة الأدارسة، ودولة الأغالبة،كما عرفت أيضا بلاد المغرب دخول الشيعة الذين أسسوا الدولة الفاطمية التي رحلت إلى المشرق، وخلفت وراءها الدولة الزيرية ، والحمادية، وفي القرن 5هـ ظهرت دولة المرابطين التي أحكمت قبضتها على المغرب الأقصى والأندلس إلى أن جاءت دولة الموحدين في القرن 6هـ/12م، لتقضي بذلك عليها وتوحد بذلك المغرب الإسلامي كافة تحت حكمها، لكن هذه الدولة لم تحد عن قاعدة السقوط التي مرت بها سابقاتها من الدول، وكان ذلك نتيجة عوامل داخلية وخارجية أدت في الأخير إلى سقوطها، وقيام الإمارات المغاربية الثلاث: الإمارة الحفصية قامت في المغرب الأدنى سنة 625هـ/1228م، والإمارة الزيانية في المغرب الأوسط سنة 633هـ/1236م، أمّا الإمارة المرينية فقامت في المغرب الأقصى سنة 668هـ/1268م، وأضحى بذلك المغرب الإسلامي محطّ صراع بين هذه الإمارات، حيث كانت ترى كل واحدة نفسها الخليفة الشرعية لدولة الموحدين.

[1] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص282.

[2] – مُحَمَّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص8-10.

[3] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص62.

المبحث الثاني

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والحفصيين

المطلب الأول: العوامل المساعدة على تنشيط الحياة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل

2 – المنشآت التجارية:

أ – الأسواق

ب – الفنادق والقنصليات

3 – المراكز البحرية والسفن

المطلب الثاني: السلع المتبادلة بين البلدين

1 – الصادرات

2 – الواردات

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – العوامل الطبيعية

2 – القرصنة

3 – الجباية

ازداد اهتمام ملوك أراغون بالتوسع في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ عقد اتفاقية أليثرا[1] (Almizra) وكوربيل[2] (Corbelle) اللتين أغلقتا أمامها باب التوسعات في شبه الجزيرة الأيبيرية، والجنوب الفرنسي[3] ،ومن أجل إنشاء إمبراطورية أراغونية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفرض سيطرتها عليه، فربطت علاقات تجارية مع دول المغرب الإسلامي، وسارت هذه العلاقات وفق معاهدات نصت على مجموعة من القوانين كان الغرض منها تنظيم سير التجارة، والحد من المشاكل التي تعيق العملية التجارية كظاهرة القرصنة أو الحروب، كما سمحت بإنشاء الأسواق والفنادق وتعيين القناصل، وحددت طبيعة المبادلات التجارية.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على تنشيط الحياة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل:

بدأت العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والحفصيين منذ عهد أبي زكريا[4] ،ففي سنة 649هـ/1252م، كان للتجار القطلونيين فندق في تونس، وهذا ما يؤكد وجود علاقات تجارية بين الطرفين، وبداية من سنة 654هـ/1256م، تعددت الوثائق التي تدل على أن الطرفين أصبحا على اتفاق تام، وتم تبادل السفراء[5].

[1] – عقدت هذه المعاهدة سنة 1244م/641هـ، في أليثرا القريبة من بلنسية بين ملك قشتالة فرناندو الثالث Fernando3 وملك أراغون خايم الأول ، وضعت هذه المعاهدة حدا للنزاع القائم بين المملكتين، فبمقتضاها تم تقسيم مناطق النفوذ لمملكتي قشتالة وأراغون، وبالتالي تخلت قشتالة عن شاطبة لصالح أراغون، وعن المناطق التابعة لبلنسية، ومنع ملك أراغون من التوسع جنوبا، واعترف أن مرسية وما يليها من حق قشتالة. (انظر: محمود أحمد النشار، علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، ص40؛ خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص180–181).

[2] – تمت هذه المعاهدة بين ملك أراغون خايم الأول وملك فرنسا لويس التاسع من أجل رسم حدود بلديهما في جبال البرانس، وقعت في 11 ماي 1258م/656هـ، في بلدة كوربيل القريبة من مدينة باريس، وبمقتضاها احتفظ خايم الأول بمونبليه، وبعض الإقطاعيات الصغيرة بالإضافة إلى كونتية روسيليون. (انظر: خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص185؛ محمود أحمد النشار، المرجع السابق، ص41).

[3] – أحمد محمود النشار، المرجع السابق، ص40.

[4] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج1، ص66.

[5] – نفس المرجع، ص74–75.

وبالرغم من وجود تجار أراغونيين في الموانئ الحفصية منذ عام 625هـ/1227م، إلاّ أنّه لم تكن هناك أيّ اتفاقية مكتوبة بين الطرفين حتى عهد المستنصر[1] الذي بادر بالتفاوض مع ملك أراغون خايم الأول[2] (Jacme 1) الملقب بالفاتح، فكلف أحد مبعوثيه للتوقيع على معاهدة السلم والتجارة مع الملك الأراغوني خايم الأول، وذلك يوم 14 فيفري 1271م/670هـ، في مدينة بلنسية[3]،وتعتبر هذه المعاهدة أقدم معاهدة تمت بين الحفصيين والأراغونيين، وقد بقيت سارية المفعول لمدّة عشر سنوات، ومن أهم ما جاء فيها توفير الأمن للتجار في البحر، وتسهيل تنقلهم في الموانئ[4].

ظلت العلاقات التجارية قائمة بين الطرفين حتى عهد أبي حفص عمر[5] حيث قام بعض موظفي الدولة الحفصية بالاستيلاء على أموال اثنين من رعايا أراغون مقيمين في تونس، فقدموا

[1] – هو أبو عبد الله مُحَمَّد المنتصر بن أبي زكريا، ولد سنة 625هـ/1228م، وتسمى بالأمير، بويع في الليلة التي توفي فيها والده وذلك يوم الجمعة 29 جمادى الآخرة سنة 647هـ/1249م، وسنه اثنتان وعشرون سنة، ولما رحل لتونس جددت له البيعة وكان ذلك في 3 رجب من نفس السنة، ولقب بالمستنصر بالله، في سنة 648هـ/1250م، ثار عليه عمه أبو عبد الله اللحياني، فخرج إليه وقاتله وانتصر عليه ذاع صيته في الآفاق، وعظم شأنه فوصلته البيعة من أمير مكة، كانت وفاته سنة 675هـ/1277م. (انظر: ابن الشماع، المصدر السابق، ص62–63؛ ابن القنفذ (أبو العباس أحمد بن حسين): الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق مُحَمَّد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م، ص177؛ ابن خلدون، العبر، ج6، ص402؛ حسن حسين عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب الشرقية، ط3، تونس، دون تاريخ، ص108–109).

[2] – خايم الأول حكم مملكة أراغون من 1213–1276م/609–674هـ، ولقب بالفاتح Le Conquistador عزم على مواصلة حركة الاسترداد، والفوز بنصيب من الأراضي الأندلسية، فبدأ بغزو الجزر الشرقية (جزر البليار) القريبة من شواطئ أراغون واستولى عليها، كما استولى على بلنسية، ثم تابع غزواته لباقي الأراضي الإسلامية المجاورة لها فاستولى على دانية ولقنت وشاطبة وأريولة، كما اعتنى بإصلاح الشؤون الداخلية للملكة، توفي خايم الفاتح بعد حكم طويل في سنة 1274م/672هـ. (انظر: عبد الله عنان، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، مكتبة الخنائجي، ط4، القاهرة، 1997م، ص91–93).

[3] – M .L. De Mas Laterie, Traitès De Paix Et De Commerce Avec Les Arabes D'afrique Septentrionale Au Moyen Age, T1, Paris, 1866, P. 140-141 .

[4] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج1، ص95.

[5] – هو الأمير أبو حفص عمر بن الأمير أبي زكريا، ولد سنة 642هـ/1245م، بويع بتونس يوم الاثنين 24 ربيع الآخر 683هـ/10 جويلية 1284م،كان ملكا مدركا عاقلا فاضلا عارفا كريما متغاضيا، وكانت أيامه أيام هناء وأمن وعدل، توفي في أوائل ذي الحجة سنة 694هـ/1295م. (انظر: ابن القنفذ، المصدر السابق، ص146–148؛ ابن الشماع، المصدر السابق، ص81–82).

شكاية إلى الملك بيدرو الثالث[1] (Pedro 3)، فأمر هذا الأخير بالاستيلاء على أملاك الرعايا الحفصيين المقيمين داخل مملكته والإتيان بها إلى قطلونية حتى يقع استيفاء ما حصل لرعاياه من أضرار، فخاف عمر الحفصي من ردّ الفعل خاصة وأن القوات الأراغونية كانت منتصبة في كل من جزيرتي جربة[2]وصقلية[3]،فقام ببعث سفارة إلى الملك بيدرو الثالث للتفاوض معه، وعقد معاهدة جديدة تمتد هذه المرة خمس عشرة سنة، ونصت هذه المعاهدة على ضرورة حفظ الأمن وسلامة التجار، والسماح للصقليين، والقطلونيين ببناء الفنادق والمتاجر في أيّ مكان يختارونه، حق القناصل التابعين لملك أراغون في مقابلة الملك الحفصي، والالتزام بأداء ضريبة سنوية لأراغون قيمتها حوالي أربع وثلاثين قطعة ذهبية[4].

وفي سنة 1301م/701هـ، تمّ عقد معاهدة صّلح وتجارة بين السلطان الحفصي أبي عصيدة[5]

---

[1] – هو الابن الأكبر لخايمي الأول من زوجته المجرية يولاند Yoland، توج ملكا على أراغون بعد وفاة والده خايم الأول سنة 1276م/675هـ، وكان عمره أنذاك 36 سنة، عرف بالحنكة السياسية والشجاعة العسكرية، بعد توليه الحكم تطلع إلى وراثة مملكة صقلية ونابولي فبدأ بالمطالبة بحقوق زوجته، لأنه كان متزوجا من كونستانس Constanza ابنت ملك صقلية ما نفرد Manfred ونجح في ذلك حيث استولى علي صقلية في عام 1282م/680هـ، لقب عند معاصريه بالعظيم Le grand ، توفي في سنة 1285م/684هـ، وخلفه ابنه الفونسو الثالث Alfonso 3 . (انظر: خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص198).

[2] – جربة هي جزيرة بالمغرب من ناحية إفريقية قرب قابس، وهي صغيرة جدا طولها ستون ميلا من المغرب إلى المشرق، وعرض الرأس الشرقي خمسة عشر ميلا، وبينها وبين البر نحو ميل، افتتحها رويفع بن ثابت بعد أن ولاه معاوية على طرابلس، وجربة خيراتها كثيرة، وفواكهها طيبة، وأرضها غداة كريمة. (انظر: الحموي، المصدر السابق، ج2، ص118؛ الحميري، المصدر السابق، ص158-159).

[3] – هي جزيرة في البحر الأبيض المتوسط مقابلة لإفريقية، بينها وبين أقرب بر من مالطة ثمانون ميلا، افتتحها المسلمون في صدر الإسلام، وغزاها أسد بن الفرات سنة اثنتي عشر ومائتين واستولى عليها، وعين عليها واليا، توفي أسد سنة 213هـ، وهو محاصر لسرقوسة، فخلفه العديد من الولاة، كان فيها العديد من العلماء والفقهاء والشعراء، وبقيت تحت الحكم الإسلامي إلى أن استولى عليها النصارى في سنة 453هـ، بقيادة رجار الفرنجي الذي استغل الفتن التي كانت بين أهلها وافتتحها قطرا قطرا، وصقلية اسم لإحدى مدنها فنسبت الجزيرة كلها إليها. (انظر: الحموي، المصدر السابق، ج3، ص416-417؛ الحميري، المصدر السابق، ص366-367).

[4] – مُحَمَّد العروسي المطوي، المرجع السابق، ص277.

[5] – هو المولى أبو عبد الله بن عصيدة، بويع يوم 24 ذي الحجة 694هـ/ 4 نوفمبر 1295م، تميز عهده بالسلم والعافية، وتلقب بالمنتصر بالله، مات في 10 ربيع الآخر من عام 709هـ/ 27 سبتمبر 1308م، وكانت مدّة ولايته أربعة عشر عاما وثلاثة أشهر وستة عشر يوما ولم يخلف أبناء. (انظر: ابن الشماع، المصدر السابق، ص83).

والملك الأراغوني خايم الثاني[1] Jacme 2 (1291-1327م/690-727هـ) تبقى سارية لمدّة عشر سنوات، من أهم ما جاء في هذه المعاهدة حفظ الأمن وسلامة تجار البلدين من القرصنة في نفوسهم وممتلكاتهم وعدم التعرض لأيّ جفن يصيبه عطب في البحر في الموضع الذي يكون فيه، كما منحت أيضا امتيازات لتجار مملكة أراغون فيما يتعلق بالضريبة، وتعيين قناصل أراغونيين في الدولة الحفصية يعملون على حفظ سلامة التجار وحرية إقامتهم في الدولة الحفصية، ومنحهم فندقا خاصا لا يشاركهم فيه أحد، وما يمكن أن يلاحظ على هذه المعاهدة أنّها أتاحت لأراغون فرصة السيطرة على الدولة الحفصية[2].

وعلى خلفية الأحداث الواقعة بين البلدين، ونخص بالذكر تعرض سفينة الأستنكونة التي كان يملكها خايم الثاني ملك أراغون للقطع بعد العطب الذي لحق بها في سواحل الدولة الحفصية بقي ملوك أراغون يستغلون هذه الحادثة لصالحهم الخاص ويفرضون بذلك شروطهم التعسفية على الدولة الحفصية، ونلمس ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها الملك الأراغوني خايم الثاني بواسطة سفيره بيريشوط (Berichot)، إلى السلطان الحفصي مُحَمَّد أبو عصيدة، وذلك في أفريل سنة 1307م/706هـ، وأهم ما جاء في هذه الرسالة الحفاظ على جوّ العلاقات الطيبة بين الطرفين، عدم مؤاخذته بما حدث من قرصنة لا علم له بها، والعمل على أن لا يتكرر القطع الذي تعرضت له سفن مملكته في سواحل تونس، دفع مبلغ 4000 بيزا المتخلد بذمة حاضرة تونس من عائدات الديوانة التونسية لفائدة التاج الأراغوني، إضافة إلى نقده 2189 بيزا التي أنفقها الوكلاء القطلانيون المعتمدون بالديوانة التونسية، وتحويل المبالغ الموظفة على بضائع الميورقيين لفائدة بلاط أراغون كما تمّ الاتفاق عليه أثناء عقد معاهدة نوفمبر 1301م/701هـ[3].

---

[1] - خايم الثاني هو بن الملك بيدرو الثالث تولى عرش مملكة أراغون في أوت 1291م/690هـ بعد وفاة شقيقه ألفونسو الثالث، وأصبح يلقب بملك أراغون وقطلونية، كان يتولى عرش صقلية منذ وفاة أبيه في سنة 1285م، حتى وفاة أخيه الأكبر (ألفونسو الثالث)، رأى خايم أن يوفق بين مملكة أراغون ونابل، فتزوج من بلانكا Blanca ابنت شارل دانجو Charles Dango ،استطال حكم خايمي الثاني حتى سنة 1327م/727هـ، قام بالعديد من الإصلاحات، وتميز عهده بالاستقرار، وهو يعتبر من أشهر ملوك أراغون وذلك لطول مدّة حكمه للمملكة. (انظر: عبد الله عنان، نهاية الأندلس، ص177؛ خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص238).

[2] - عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون في عهد جاكمو الثاني، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، 1985م، ص43-47 .

[3] - نفس المرجع، ص50-51.

وقد ردّ السلطان الحفصي على هذه الرسالة بتأكيده على الصّلح والمودّة بين الطرفين كما وافق على بعض الشروط منها دفع الأموال المتخلدة بذمة الديوان لفائدة أراغون لكنه لم يعترف بحقه في عائدات الميورقيين[1].

وطيلة القرن الثامن الهجري /الرابع عشر الميلادي تواصلت العلاقات بين الطرفين وذلك بتبادل الرسائل التي كانت دائما تتناول قضية القرصنة من كلاّ الطرفين، وكذلك مسألة العشر والضرائب مع التركيز على قضية سفينة الإستنكونة وطلب مبالغ مالية تعويضية.

وفي أواخر سنة 1313م/712هـ، قرّر الملك الأراغوني خايم الثاني تجديد معاهدة السلم والتجارة مع الحفصيّين، فبعث من أجل ذلك مستشاره الخاص غليوم أولومار(Guillaume Oulomar) إلى تونس، وبعد محادثات مع السلطان الحفصي أمضى أولومار مع ابن اللحياني[2] في 21 فيفري 1314م/5 ذي القعدة 714هـ، معاهدة سلم وتجارة سارية المفعول لمدّة عشر سنوات، تحتوي على 23 فصلا[3] أكدت هذه المعاهدة على استمرار الصّلح والسلم بين الطرفين، كما عالجت القرصنة، وحرصت على توفير الأمن والرعاية لتجارها في تونس، ومنحتهم امتيازات[4]، كما نصت هذه المعاهدة على أن يدفع السلطان الحفصي خمسة آلاف دبلون ذهب للملك الأراغوني خايم الثاني عن كل سنة من سنوات صلاحية المعاهدة، ولكن على ما يبدو أن السلطان الحفصي لم يستجيب بسهولة لهذه المطالب، وهذا لأنّ المفاوضات مع السفير الأراغوني استمرت مدّة طويلة، والواضح أنّه لجأ إلى استخدام الضغط الدبلوماسي على السلطان الحفصي حتى يقبل بنصوص هذه المعاهدة[5].

---

[1] – عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص51–52.

[2] – هو الأمير أبو يحي زكريا بن أبي العباس أحمد بن اللحياني، ولد سنة 651هـ/1253م، أمه أصلها رومية اسمها محرم، بويع بطرابلس بعد عودته من المشرق، ولما رأى اضطراب الأحوال بإفريقية توجه إلى تونس فجددت له البيعة هناك في 2 جمادى الأولى من عام 711هـ/ 16 سبتمبر 1312م، كانت له مشاركة في العلم والأدب، فرتب الأحوال ووسع الإحسان. (انظر: ابن القنفذ، المصدر السابق، ص159–160؛ الزركشي (أبي عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق وتعليق مُحَمَّد ماضود، المكتبة العتيقة، ط2، تونس، 1966م، ص60–61؛ ابن الشماع، المصدر السابق، ص85).

[3] – De Mas Laterie, Op.Cit, T2, P. 306 .

[4] – للإطلاع على بنود المعاهدة انظر الملحق رقم 01، ص109.

[5] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج1، ص166–167.

وقد حرصت مملكة أراغون على تجديد معاهداتها مع الحفصيّين، وهذا من أجل الحد من القرصنة، وفرض شروط على الدولة الحفصية، حيث قام الملك الأراغوني خايم الثاني بإبرام معاهدة سلم وتجارة مع السلطان الحفصي أبو يحي أبوبكر[1] لمدّة أربع سنوات، وذلك في 1 ماي 723هـ/1327م[2].

وبعد توقيع ملك أراغون على معاهدة مع الأمير الزياني أبي تاشفين الأول سنة 727هـ/1327م، توترت العلاقة بين الطرفين، لكن بعد عودة بجاية للحكم الحفصي تمّ التوقيع على معاهدة جديدة بين الملك بيدرو الرابع[3] Pedro 4 (1336-1387م/736-789هـ)، والسلطان الحفصي أبو إسحاق الثاني وذلك سنة 760هـ/1360م، لمدّة عشر سنوات نصت على أن تقوم الدولة الحفصية بدفع إتاوة سنوية لمملكة أراغون قيمتها ألفا دينار ذهبي[4].

2 – المنشآت التجارية:

أ – الأسواق:

إنّ نجاح عملية التبادل التجاري يتطلب إقامة أسواق، فهي تعد جوهر الحياة الاقتصادية بما تقدمه من دفع في وتيرة النشاط الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره إلى الازدهار، فعلى هذا الأساس عمدت الدولة الحفصية إلى إقامة أسواق داخلية كان يقصدها التجار من كل الجهات خاصة التجار النصارى.

---

[1] – أبو بكر يحي بن أبي زكريا يحي بن أبي إسحاق إبراهيم، ولد بقسنطينة في شهر شعبان 692هـ/1293م، وبويع بتونس في 18 ربيع الآخر 718هـ/ 19 جوان 1318م، وتوفي سنة 741هـ/1341م. (انظر: الزركشي، المصدر السابق، ص66؛ ابن الشماع، المصدر السابق، ص87-88).

[2] – De Mas Latrie , Op .Cit, T2, P. 319 .

[3] – هو ابن الملك ألفونسو الرابع Alfonso 4، تولى عرش أراغون في 1336م/736هـ، وكان أميرا قويا وافر العزم دخلت مملكة أراغون في عهده في حرب أهلية بين العرش والنبلاء انتهت هذه الحرب بفوزه على النبلاء في موقعة آبلة سنة 1348م، تمكن بيدرو في 1349م من انتزاع الجزر الشرقية (جزر البليار) من ابن عمه خايم الثالث Jacme 3، كما قام بتزويج ابنته ألينور Alinor لخوان الأول ملك قشتالة، فكان ذلك فيما بعد سببا في انتقال عرش أراغون إلى بيت قشتالة، توفي بيدرو الرابع سنة 1387م/789هـ .(انظر: عبد الله عنان، نهاية الأندلس، ص178).

[4] – مريم مُحَمَّد عبد جبودة، المرجع السابق، ص162.

والسوق هي موضع البيع والشراء، وهي أنواع إمّا ثابتة تكون في المدن والقرى بالقرب من أماكن السكن، وإمّا موسمية والتي تعقد في المواسم، أو أيام محددة ويباع فيها كل أنواع السلع[1]، والكثير من الأسواق كانت مجالا لتبادل السلع بين النصارى والمسلمين في جانبها الغير نظامي، ومثل التجار النصارى الطرف الأكثر فعالية في العملية التجارية كونهم يتوافدون إلى بلاد المغرب وليس العكس، ومن هنا ارتأينا إلى دراسة الأسواق في بلاد المغرب دون غيرها[2] .

وكان يوجد عند الحفصيين الأسواق الأسبوعية والتي تعتبر مؤسسة في غاية الأهمية، ففي أوائل القرن الرابع عشر بالقرب من سور زنزور في طرابلس كان السكان يقدّمون كل يوم جمعة من أقصى المناطق لتبادل منتجاتهم[3]،وكذلك عنّابة كان يعقد بها سوق كل جمعة يقصده التجار الأجانب من مختلف الجهات لشراء الحبوب والزبدة[4].

وإلى جانب هذه الأسواق كانت هناك أسواق أخرى داخل المدينة، فكانت تصطف هذه الأسواق في صفوف متتابعة لتكوّن حارات ضيقة متصلة ببعضها البعض وتعرض مختلف السلع والمنتجات[5]،وعلى سبيل المثال نذكر أسواق مدينة تونس التي اصطفت معظمها حول الجامع الأعظم الذي يمثل قلب المدينة الحقيقي، وهي أسواق مغطاة لتكون في مأمن من الشمس والمطر[6] مثل سوق العطارين الذي يعتبر حسب ابن الشماع أهم مركز تجاري في تونس في العهد الحفصي[7]، وسوق القماش، وسوق النحاس، وسوق الشماعين، وسوق الفكاهين، وسوق العبيد ويسمى سوق المعرض الواقع في قلب المدينة، وسوق الربع الخاصة بالسلطان الحفصي[8].

---

[1] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية ، ص189.

[2] – نفس المرجع، ص190.

[3] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص245.

[4] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص62.

[5] – إلهام حسين دحروج، مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية (442-665)، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة، 2000م، ص141.

[6] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج1، ص376.

[7] – ابن الشماع، المصدر السابق، ص56.

[8] – جميلة مبطي المسعودي، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621هـ، وحتى سنة 893هـ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص125.

ب – الفنادق والقنصليات:

1 – الفنادق:

لا يمكن للحركة التجارية أن تزدهر في الدولة الحفصية لولا الجهود والتنظيمات التي قامت بها حيث وفرت المؤسسات الضرورية التي كان لها دور كبير في التبادل التجاري، وسمحت للتجار المسيحيين بممارسة نشاطهم التجاري، وضمنت أمنهم وحرية تنقلهم في أسواقها، إضافة إلى ذلك وفرت لهم أماكن إقامتهم فظهرت الفنادق التي أصبح لها دور كبير في العلاقات التجارية بين دول المغرب الإسلامي والقوى المسيحية الأوروبية بصفة عامة.

والفندق هو مؤسسة تهدف إلى إقامة الشعوب المسيحية، وتخزين وبيع سلعهم، وكانت هذه الفنادق تقع إمّا في المناطق الداخلية من المدينة أو خارجها كما هو الحال في المهدية[1].

وكانت الفنادق متعددة الصلاحيات تضم بداخلها عدة أجنحة منها جناح خاص لإقامة التجار، وجناح لتخزين السلع[2] ،وجناح خاص للقنصل ومندوبه إضافة إلى كنيسة لأداء الشعائر الدينية، ومقبرة لدفن الموتى، وكانت هذه الفنادق تحتوي على متاجر ومحلات، فكان محل لخياطة الملابس، وآخر لصناعة الأحذية، واثنين لصناعة الجلود، ومحل واحد لبيع الخمر،كما خصص محلين لمراقبة السلع خاصة في أمور المكاييل والأوزان، كما منعت تربية الخنازير في الفندق ولا يسمح لأيّ مفسد بالاستقرار فيه[3] ،إنّ وجود تلك الخدمات والمرافق داخل الفندق وفر نوع من الاستقلالية، وأصبح التجار يمارسون حياتهم داخله بكل حرية، وبإدارة من القنصل، فكان الفندق مؤسسة خاصة بالتجار يتم فيه بيع وشراء السلع، وعقد الصفقات التجارية.

وقد أسست الدولة الحفصية فنادق خاصة بكل الدول التي كانت لها علاقات تجارية معهم بما في ذلك الأراغونيين، فضمت بذلك المدن الساحلية للدولة فنادق للنصارى المتعاملين معهم[4] خاصة بعد معاهدة 1285م/684هـ، بين الملك الأراغوني بيدرو الثالث والسلطان الحفصي أبي

---

[1] – De Mas Laterie, Op . Cit, T1, P. 89 .

[2] – ناصر جبار، فنادق التجار المسيحيين في الدولة الحفصية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2010م، ص82.

[3] – De Mas Laterie, Op. Cit, T1 , P .90 .

[4] – ناصر جبار، المرجع السابق، ص82-84.

حفص عمر، حيث اعترف السلطان الحفصي بحق الصقليين والقطلونيين ببناء الفنادق في أيّ مكان يختارونه[1]،كذلك المعاهدة التي أبرمت سنة 701هـ-1301م، بين أبي عصيدة وجاكمو الثاني أكدت على بناء الفنادق[2] ،فانتشرت بذلك الفنادق في مناطق مختلفة مثل المهدية[3]،وتونس حيث يذكر حسن الوزان: "ثم امتد ربض آخر خارج باب البحر على بعد نحو نصف ميل من بحيرة قناة حلق الواد ينزل به التجار الأجانب أمثال الجنويين والبنادقة والقطلونيين[4]"،كذلك صفاقس[5] ومدينة بجاية[6].

كما كانت تتواجد فنادق في بعض المدن الداخلية المهمة مثل قسنطينة، أمّا باقي المدن الأخرى الأقل أهمية مثل جيجل[7] ،وسكيكدة[8] فكانت توجد بها مكاتب تجارية دائمة ومخازن للسلع[9]،وكان يوجد داخل الفندق سجن ومحكمة لتنفيذ العقوبات ضدّ التجار المخالفين، وكان يصدر هذه العقوبات القنصل[10].

تقع الفنادق بصفة عامة خارج المدينة، وتشكل مع بعضها البعض مجمعا يشبه مدينة صغيرة مغلقة خاصة بالأجانب[11] مثل تونس التي كان بها ربض يقع خارج أسوار المدينة على بعد نصف ميل من البحر[12] .

---

[1] – مُحَمَّد العروسي المطوي، المرجع السابق، ص277.

[2] – عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص47 .

[3] – الحميري، المصدر السابق، ص562.

[4] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص74.

[5] – الحميري، المصدر السابق، ص366.

[6] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص50.

[7] – جيجل مدينة قديمة وصغيرة على ضفة البحر، فهو يحيط بها ويضرب سورها، وهي كثيرة الخيرات. (انظر: الحميري، المصدر السابق، ص184).

[8] – هي مدينة أزلية بناها الرومان على ساحل إفريقية بعيدة عن قسنطينة بنحو خمسة وثلاثين ميلا. (انظر: حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص54؛ الحموي، المصدر السابق، ج3، ص230).

[9] – ناصر جبار، المرجع السابق، ص84.

[10] – De Mas Laterie, Op. Cit, T1, P. 90 .

[11] – ناصر جبار، المرجع السابق، ص83.

[12] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص74.

وكان لكل جالية فندقها الخاص بها، وكل فندق منفصل عن الفندق الآخر بواسطة حوائط حجرية[1]، ولكل فندق باب واحد يقوم بحراسته بوابان يخضعان لسلطة القنصل، ويعود سبب هذا الفصل لتفادي النزاعات التي كانت قائمة بين الدول الأوروبية وخوفا من أن تنتقل هذه النزاعات إلى الجالية المقيمة بتونس فاتخذت الدولة الحفصية كل الإجراءات لتفادي ذلك[2].

ومن الأسباب الأخرى لتلك الحراسة هي المنافسة القوية بين التجار لعقد الصفقات، وأيضا تلك الفنادق كانت مخازن للسلع والبضائع التجارية لذا يجب السهر على حمايتها من السرقة والنهب[3]،إلى جانب هذا فإنّ الفندق يعد بيتا خاصا بالأمة التابع لها، وسوقا لسلعها، وهذا ما تنص عليه بعض المعاهدات مثل المعاهدة التي كانت مع مملكة أراغون سنة 701هـ/1301م، حيث نصت هذه المعاهدة على أن يسكنوا في فندقهم على عادتهم لا يشاركهم في ذلك غيرهم[4].

والفنادق لم تكن ملكا للدولة التي كان يسكنها تجارها بل إنّ الملكية الفعلية تعود إلى الدولة صاحبة الأرض، أي الدولة الحفصية[5]،وكانت الفنادق أحيانا تسمى باسم البضائع التي تخزن فيها فمثلا في مدينة تونس يوجد فندق الصوف المغزول، وفندق القمح، وفندق الفحم[6].

2 – القنصليات:

تعتبر القنصليات إحدى المؤسسات التي تشرف على النشاطات التجارية مع القوى الأوروبية، فهي تنظم التجارة كما لها دور كبير في تعميق العلاقات الاقتصادية بين مختف الأطراف.

وقد انتظمت العلاقات الاقتصادية بين إفريقية وأوروبا المسيحية في عهد بين حفص، وذلك بفضل إنشاء قناصل ما وراء البحار هذه القناصل أنشأها الصليبيون في المشرق ودخلت بلاد المغرب في الربع الثاني من القرن الثالث عشر، وكانت قنصلية البندقية التي أنشأت في تونس

[1] – ناصر جبار، المرجع السابق، ص85.

[2] – نفسه.

[3] – مريم مُحَّد عبد جبودة، المرجع السابق، ص273.

[4] – عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص47.

[5] – ناصر جبار، المرجع السابق، ص86-87.

[6] – إلهام حسين دحروج، المرجع السابق، ص147.

سنة 629هـ/1232م، من أقدم القنصليات ثمّ تأتي بعدها قنصليات مرسيليا وجنوة[1] ،وبيزة[2] وصقلية ،وأراغون[3].

وتجدر الإشارة إلى أن تعيين القنصل يتم في الغالب من قبل أعلى السلطات في بلاده، وهذا يعني أنّه الممثل الرسمي والدائم لرعاية مصالح تجار بلاده[4]،لأنّ التجارة في بداية الأمر كانت بعيدة عن رقابة الدولة لكن بمرور الوقت تطورت وأصبح هذا النشاط تحت رقابتها، وبواسطة التمثيل القنصلي حيث يقوم هذا القنصل بالدفاع عن قضايا التجار، كما يضع الحلول للصعوبات التي يواجهونها ويقوم بحماية أملاكهم، ويعتبر القنصل الواسطة بين التجار وبلادهم، وبين السلطة الحاكمة في البلد الذي يقيمون فيه، فهناك مراسلات للقناصلة إلى بلدانهم لإخبار سلطاتهم ببعض المشكلات التي يتعرض لها تجارهم منها رسالة من نائب قنصل أراغون إلى الملك خايم الثاني عام 1316م/715هـ، يخبره فيها عن نتائج مقابلته مع السلطان الحفصي أبي يحي زكريا، كما تبين مشاغل القناصلة، وكانت مسألة احترام المعاهدات التجارية من أهم محاور تلك المقابلة[5]،ولم تكن مدّة بقاء القنصل في منصبه بالطويلة، فبالنسبة لأراغون كانت المدّة سنتين[6].

وما يؤكد أهمية القنصل في الدولة الحفصية ما يشير إليه دو ماس لا تري أنّه كان للقناصل القطلانيين منذ فترة طويلة الحق في الإشراف على إيرادات الجمارك العربية في تونس وبجاية[7].

---

[1] – تقع على ساحل بحر الشام، وهي مدينة قديمة البناء كثيرة المزارع والجنات، بها مرسى جيد، أهلها تجار مياسير يسافرون برا وبحرا ويقتحمون سهلا ووعرا ولهم أسطول. (انظر: الحميري، المصدر السابق، ص173؛ أبي الفداء، المصدر السابق، ص209).

[2] – بيزة تعرف أيضا ببيجة، وهي تقع على ساحل البحر، ويشق وسطها نهر عظيم يسمى نهر بيجة. (انظر: الزهري (أبي عبد الله مُحَمَّد): كتاب الجغرافية وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ، تحقيق مُحَمَّد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، دون تاريخ، ص78).

[3] – جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، مراجعة مصطفى أبو ضيف، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991م، ص328).

[4] – علي عشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات (2–10هـ/8–16م)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة باتنة (1)، 2017م، ص532.

[5] – مريم مُحَمَّد عبد جبودة، المرجع السابق، ص238–239.

[6] – علي عشي، المرجع السابق، ص533.

[7] – De Mas Laterie, T1, Op. Cit, P. 88 .

3 – الموانئ البحرية والسفن:

أ – الموانئ البحرية:

1 – مملكة أراغون:

إنّ نجاح التجارة البحرية وازدهارها يتطلب توفر مراسي وموانئ تعمل على تنشيط التجارة، ومملكة أراغون اشتملت على مجموعة من الموانئ التجارية الهامة، وهذا راجع إلى موقعها الجغرافي الهام، فهي مملكة مطلة على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشرق، ومن أهم موانئ هذه المملكة نذكر:

مرسى لقنت Alicante:

لقنت هي مدينة صغيرة عامرة من بلاد الأندلس يعتبر مرساها من أهم المراسي، به دار لصناعة المراكب السفرية والحراريق[1]،ومن هذا الميناء كانت تصدر الحلفاء إلى جميع بلاد البحر[2]، استولى عليها ملك أراغون خايم الأول في سنة 1244م/641هـ[3].

مرسى برشلونة:

برشلونة هي مدينة على ساحل البحر مرساها محصن لا تدخله السفن إلا على معرفة، وكانت برشلونة دار ملك الفرنجة ومن مينائها كانوا يسافررون ويغزون، وهذا ما يثبت أن مينائها كان من أهم الموانئ التجارية[4].

واتحدت مملكة أراغون وبرشلونة بعد زواج أمير هذه الأخيرة رامون برنجير الرابع من بترونيلا ابنت راميرو الثاني (بيدرو الثاني) ملك أراغون وذلك سنة 1137م/531هـ[5].

---

[1] – الحميري، المصدر السابق، ص511.

[2] – الإدريسي (أبي عبد الله مُحَمَّد): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، ص558.

[3] – عبد الله عنان، نهاية الأندلس، ص92.

[4] – الحميري، المصدر السابق، ص86-87.

[5] – عبد الله عنان، نهاية الأندلس، ص85.

مرسى بلنسية:

مدينة تقع شرق الأندلس، بينها وبين البحر ثلاثة أميال، كثيرة التجارات، كانت السفن تدخل نهرها، استولى عليها جاقمة (خايمي) مللك أراغون سنة 1238م/636هـ[1].

مرسى طركونة Tarragona:

هي مدينة أزلية على ساحل البحر الشامي، بينها وبين لاردة خمسون ميلا[2] ،وهي بين طرطوشة وبرشلونة، بينها وبين كل واحدة منهما سبعة عشر فرسخا[3] ،استولى عليها ملك أراغون ألفونسو المحارب سنة 1118م/511هـ[4].

مرسى بنشكلة Benichcole:

هو حصن بالأندلس بالقرب من طركونة منيع على ضفة البحر، ويقابل مرسى بنشكلة من بر العدوة جزائر بني مزغنة[5].

2 – الدولة الحفصية:

الدولة الحفصية هي الأخرى بدورها توفرت على العديد من المراكز التجارية التي كان لها دور كبير في المبادلات التجارية، ومن أهم موانئ المغرب الأدنى نذكر:

طرابلس:

تكتسي هذه المدينة أهمية كبيرة وهذا بفضل مينائها وساحلها الذي يبلغ ألفي كيلومتر، فهو يعد من السواحل المهمة، ومينؤها المحاط بالصخور الطبيعية، وهي في شكل نصف دائرة من الشرق إلى الغرب بعضها في مستوى سطح البحر، وبعضها تحت البحر، فالصخور التي تشاهد في

[1] – الحميري، المصدر السابق، ص97.

[2] – نفس المصدر، ص392.

[3] – الحموي، المصدر السابق، ج4، ص32.

[4] – أحمد محمود النشار، علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، ص35.

[5] – الحميري، المصدر السابق، ص104.

جوف البحر على عمق سبعة أو ثمانية أمتار، ويعد ميناؤها منافسا لأروع موانئ البحر الأبيض المتوسط، وكانت تقصده سفن النصارى لتحمل البضائع منه[1].

وقد ترك لنا معظم الرحالة والجغرافيين وصفا لمدينة طرابلس، وهذا ما يدل على أهميتها كمركز تجاري وبحري هام، فالبكري تحدث عن موقعها الساحلي ومرساها وخيراتها[2] ،أما صاحب الاستبصار فوصفها قائلا: "فأول مدن إفريقية على ساحل مدينة طرابلس، وهي مدينة كبيرة أزلية على ساحل البحر...وأهلها تجار يسافرون برا وبحرا[3]" ،فبفضل ميناء هذه المدينة عرفت الدولة الحفصية ازدهار وانتعاش في التجارة خاصة وأنّ أحواضها البحرية كانت مجهزة لإصلاح السفن وصناعتها[4].

تونس:

إنّ موقع مدينة تونس جعلها تقوم بدور مهم في تجارة البحر المتوسط خاصة مع النصارى، وقد قدم لنا الحميري وصفا لهذه المدينة بقوله: "وهي اليوم قاعدة البلاد الإفريقية وأم بلادها وحضرة السلاطين من الخلفاء الحفصيين...بينها وبين البحر نحو أربعة أميال...وبين تونس ومرساها بحيرة يقال أنها كانت منذ مائتي سنة أرضا كثيرة الجنات والمياه[5] ".

وبحكم موقع هذه المدينة الساحلي المتوسط في الساحل الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط اكتسبت أهمية كبيرة من حيث نشاطها التجاري خاصة وأنّها حاضرة الدولة الحفصية، وبالتالي جلبت أنظار الدول النصرانية، وعقدت معها اتفاقيات تجارية[6].

بجاية:

الموقع الجغرافي الذي تمتاز به بجاية جعل مرساها يعتبر من أهم المراسي، وساهم بدور كبير في التجارة، وتحدث صاحب الاستبصار عن مرساها قائلا: "وهي مرسى عظيمة تحط فيه سفن

[1] – محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1970م، ص68-73.

[2] – البكري، المصدر السابق، ص7-8.

[3] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص110.

[4] – مارمول كاربخال، إفريقيا، ترجمة محمد حجي، ج3، دار المعرفة، الرباط، 1984م، ص124.

[5] – الحميري، المصدر السابق، ص143؛ ابن الشماع، المصدر السابق، ص36.

[6] – مريم محمد عبد جبودة، المرجع السابق، ص90.

الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم[1] "،وقال عنها الحموي: "مدينة على ساحل البحر...تركب منها السفن وتسافر إلى جميع الجهات[2] "،أما الإدريسي فوصفها قائلا:"...والسفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة وأهلها مياسير تجار...وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة...وبها دار لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن[3]،ومدينة بجاية مدينة عظيمة يتميز ميناؤها بالحصانة الأمر الذي جعلها تشهد حركة تجارية واسعة[4].

المهدية:

تكتسي هذه المدينة أهمية كبيرة بحكم موقعها، فالبحر يحيط بها من جميع جهاتها إلاّ من الجانب الغربي، ولها مرسى عظيم محصن كانت تقصده السفن من مختلف الأقطار[5].

ب – السفن التجارية:

1 – مملكة أراغون:

اهتمت مملكة أراغون بصناعة السفن[6] ،وانتشرت بها العديد من دور صناعة السفن منها دار الصناعة بلقنت[7] ،فبدأت تقوى وتزدهر حتى استطاعت بفضل أسطولها أن تسيطر على البحر الأبيض المتوسط وتجارته، وأصبحت دول المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين يستعينون بسفن مملكة أراغون التجارية والحربية[8].

---

[1] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص130.

[2] – الحموي، المصدر السابق، ج1، ص339.

[3] – الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص260.

[4] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص376-377.

[5] – مجهول، الاستبصار، ص117-118.

[6] – السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، لبنان، 1969م، ص237.

[7] – الحميري، المصدر السابق، ص511.

[8] – أحمد عزاوي، الأسطول، التجارة، القرصنة فيما بين القرنين 6و8هـ (12-14م)، سلسلة ندوات رقم 7، البحر في تاريخ المغرب، تنسيق رقية بالمقدم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، دون تاريخ، ص77.

كما اهتم الملك الأراغوني خايم الأول بأمور التجارة وأصدر العديد من القوانين كان الغرض منها تنظيم التجارة لمملكته، ففي عام 1258م/656هـ، طبق تنظيمات ريبرا (Ordenanze De La Ribera) في برشلونة، والتي تكون تشريعات قانونية للنقل البحري، وكانت تنص هذه التنظيمات على: تحديد مسؤوليات أصحاب السفن والبحارة فيما يتعلق بالبضائع التي ينقلونها، واشترط حضور كاتب في كل سفينة، ونظم التضامن بين سفن برشلونة في لحظات الخطر، وحدد السلاح الذي يجب أن تحمله كل سفينة، وأقصى الحمولات التي يمكن أن تنقلها[1].

2 – الدولة الحفصية:

إنّ اهتمام المسلمين بالأسطول يرجع إلى عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان حينما انشغل برد هجمات البيزنطيين على سواحل مصر والشام، ومع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب انتقل هذا الصراع إلى المغرب الإسلامي، وانتقل معه الاهتمام بإنشاء السفن وتطوير الأسطول، وفي عهد الأغالبة زاد هذا الاهتمام بحيث تمكنوا من فتح جزيرة صقلية، وبلغ الأسطول أوجّ قوته في عهد الدولة الفاطمية فأصبحت بذلك تتحكم في مداخل ومخارج البحر الأبيض المتوسط سواءً تجاريا أو حربيا، أمّا على العهد المرابطي فقد تراجعت مكانة هذا الأسطول نتيجة عوامل داخلية متمثلة في الانقسامات والاضطرابات الداخلية التي تعود بعض أسبابها إلى الغزو الهلالي، وعامل خارجي تجلى في الهجمات الصليبية والتي كان من أهم آثارها فقدان المسلمين لكثير من الجزر الواقعة تحت حكمهم[2] ،كما أنّ الموحدين بدورهم اهتموا بالأسطول بعد دخولهم لمراكش وتطلعهم لدخول المغربين الأوسط والأدنى، حتى الأندلس، فشرعوا بذلك في بناء السفن بسواحل الدولة، وتطور على إثرها الأسطول البحري في عهد الموحدين[3].

أمّا الحفصيين فقد ورثوا قوة هذا الأسطول ودور الصناعة، فبجاية كانت بها داران لصناعة المراكب وإنشاء السفن[4] ،ويرجع ذلك إلى الثروة الغابية التي كانت تتمتع بها هذه المدينة، وبالتالي

[1] – محمود أحمد النشار، علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، ص190–191.

[2] – أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص71–72.

[3] – عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، دون بلد نشر، دون تاريخ، ص265.

[4] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص130؛ روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج1، ص416.

توفرت المادة الأولية لصناعة السفن والمتمثلة في الخشب، وهذا ما ساعدها على إنشاء أضخم أسطول بحري في القرن 7هـ/13م، والذي كان له الدور الفعال في التجارة[1] ،إضافة إلى وجود دور أخرى لصناعة السفن في تونس والمهدية[2] .

لكن بالرغم من وجود دور لصناعة السفن عند الحفصيّين إلّا أنّنا نستغرب من أنهم كانوا يلجئون لشراء أو اكتراء السفن من البلدان الأوروبية، فمعاهدة 1309م/708هـ، بين ملك أراغون والسلطان الحفصي نصت على كراء مركبين وأربعة سفن[3] ،ولم يقتصر الأمر على الكراء فقط بل كانوا يقومون بشراء سفن مشتركة مع النصارى مثلما قام تاجرين من تونس وبجاية سنة 670هـ/1270م، بشراء جزء من سفينة أراغونية بترخيص من ملك أراغون.

ويمكن القول أنّ السبب الذي دفع الحفصيين لاكتراء السفن من الأراغونيين هو خوفهم من اعتداءات القراصنة، فلجئوا إلى ذلك حتى يتجنبوا هذه الاعتداءات فبضاعتهم في هذه الحالة على متن سفينة أوروبية، بالإضافة إلى أنّ طول الشريط الساحلي للدولة الحفصية الذي يمتد من طرابلس شرقا حتى بجاية غربا جعلها تعرف نقصا في السفن، فعوضت ذلك بالكراء أو الشراء[4].

المطلب الثاني: السلع المتبادلة بين البلدين:

1 – الصادرات:

ساعدت مجموعة من العوامل والمتمثلة في شساعة المساحة، ووفرة المياه والتربة الخصبة، بالإضافة إلى المناخ الملائم للدولة الحفصية على التنوع في الإنتاج الزراعي والصناعي، وهو ما جعل الممالك النصرانية تفكر في إقامة علاقات تجارية مع الدولة الحفصية، ومن بين هذه الممالك مملكة أراغون، وقد تنوعت المواد المتبادلة بين الطرفين، ومن هذه المواد نذكر:

---

[1] – أمينة بوتشيش، بجاية دراسة تاريخية وحضارية بين القرنين 6 و7هـ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008م، ص42.

[2] – علي عشي، المرجع السابق، ص52.

[3] – فالرين دومينيك، بجاية ميناء مغاربي (1067-1510)، ترجمة علاوة عمارة، ج1، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، دون تاريخ، ص88.

[4] – مريم مُحَمَّد عبد جبودة، المرجع السابق، ص245-246.

الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المنتجات الزراعية التي عرفتها الدولة الحفصية خاصة القمح باعتباره المادة الأكثر استهلاكا، وقد انتشرت زراعته في العديد من مناطق هذه الدولة، ومن بينها مدينة باجة[1] التي تميزت بكثرة وجودة قمحها فأدى ذلك إلى رخص أسعاره[2] ،ويشير الوزان في قولة: "لو كانتا باجتان لفاق عدد حبات القمح عدد حبات الرمل[3] "،إضافة إلى مدينة عنّابة التي اشتهرت بخصوبة تربتها ووفرة منتجاتها بما في ذلك القمح[4] ،هذا جعل السفن تقصدها من مختلف السواحل لشراء قمحها[5] ،كما امتاز سهل سوفجين في ناحية طرابلس بكثرة إنتاج القمح "يصاب فيه بعض السنين للحبة مائة حبة[6] ".

وكنتيجة لتوفر هذا المحصول قامت الدولة الحفصية بتصديره إلى العديد من الدول، ففي سنة 1285م/684هـ، تعرضت سفينة قطلونية للاعتداء من قبل الأميرال الجنوي هنري سبينولا (Henry Spinola) بالقرب من جزيرة كورسيكا، وكانت هذه السفينة تحمل القمح من تونس إلى ميناء بيزانو (Pizano)، وهذا ما يبين أن الدولة الحفصية صدرت القمح لمملكة أراغون[7].

الزيت:

يعد الزيت من أهم السلع التي كانت تصدر إلى أراغون، وكان زيت الزيتون يتصدر قائمة صادرات إفريقية لهذه المملكة، ويرجع ذلك إلى وفرة إنتاج الزيتون في مدن إفريقية، فجربة كانت

[1] – مدينة عتيقة بناها الرومان على بعد نحو خمسة وعشرين ميلا من البحر المتوسط، وثمانين ميلا من تونس، وأطلقوا عليها اسم فيتيشيا، ثم أصبح يطلق عليها باجا، وتعرف بباجة القمح لكثرة حنطتها، وتسمى باجة هرى إفريقية، فإن بها تمتاز جميع البلاد عربها وبربرها لكثرة طعامها ورخصه، وبها سميت باجة الأندلس. (انظر: حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص66؛ الحموي، المصدر السابق، ج1، ص314؛ الحميري، المصدر السابق، 75).

[2] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص160.

[3] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص66.

[4] – ابن الصباح (الحاج عبد الله الأندلسي): نسبة الأخبار وتذكرة الأخيار (رحلة حجازية)، تحقيق جمعة شيخة، المطبعة المغاربية، تونس، 2012م، ص67.

[5] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص62.

[6] – البكري، المصدر السابق، ص9.

[7] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية، ص228.

تشتهر بغرس أشجار الزيتون الذي اعتبر من أجود الأنواع[1] ،كما وجد بصفاقس غابة كبيرة من أشجار الزيتون عرف أيضا بجودته وندرته[2] ،كذلك هو الحال في مدينة قفصة التي بها هي الأخرى غابة من أشجار الزيتون[3] ،ولوفرة هذا المنتوج صدرت الدولة الحفصية زيت الزيتون بكميات كبيرة لمملكة أراغون[4].

التمور:

بالإضافة إلى الزيت دخلت التمور ضمن قائمة صادرات المغرب الأدنى[5] ،وقد اشتهرت العديد من المناطق بإنتاجه فمدينة قفصة كانت كثيرة النخيل، وسميت بلاد الجريد لوفرته بها[6] ،كما أنّ قابس عرفت وفرة في التمور وهذا راجع إلى كثرة أشجار النخيل بها، وقد أشار إلى ذلك التجاني في رحلته: "فأما النخيل فجمع عظيم وطلع هضيم[7] "،ونظرا لوفرة هذا المنتوج نجد أنّه صدر من تونس وطرابلس إلى أراغون[8].

الشمع:

اشتهر المغرب الأدنى بتصدير الشمع[9] خاصة مدينة بجاية التي توفرت على جزء كبير من هذه المادة الأولية[10] ،فاشتهرت بصناعته وكثر عليه الطلب من أوروبا حتى أطلقوا على بجاية اسم بوجي (Bougie) أي الشمعة[11].

---

[1] – رضوان البارودي، دراسات وبحوث في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007م، ص142-143.

[2] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص116.

[3] – نفس المصدر، ص153.

[4] – رضوان البارودي، المرجع السابق، ص143.

[5] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص274.

[6] – ابن الصباح، المصدر السابق، ص67.

[7] – التجاني (أبو مُحَمَّد عبد الله): رحلة التجاني، تقديم حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م، ص90.

[8] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص274.

[9] – De Mas Laterie, T1, Op. Cit, P. 218 .

[10] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص274.

[11] – أمينة بوتشيش، المرجع السابق، ص47.

كما صدرت الدولة الحفصية أيضا بعض المواد المصنعة والتي تمثلت في منتجات صناعية تقليدية كالخزف والسلال والقفاف والحصر، والأقمشة والزرابي، ففي سنة 712هـ/1313م، كان جهاز الأميرة الأراغونية إيزابيلا (Izabila) يشتمل على زربيتين مصنوعتين في مدينة تونس، كما استوردت أراغون الأقمشة التونسية، فملك أراغون خايم الثاني قد أهدى الأميرة يولاند (Yoland) في سنة 1322م/722هـ، قطعتين من الأقمشة التي كان يمتلكها[1] ،ونجد أيضا من صادرات إفريقية لأراغون التوابل والشب والصمغ والعاج والمرجان والملح والجلود والمعادن كالحديد والزنك[2].

2 – الواردات:

على غرار الصادرات الحفصية لمملكة أراغون قامت هذه الأخيرة أيضا بتصدير بعض منتجاتها في إطار عملية التبادل التجاري بين الطرفين، ومن أبرز المواد التي صدرتها هذه المملكة للدولة الحفصية: الحبوب من حنطة وشعير[3] ،فمنطقتا شريش وأبدة كانتا منتجين للقمح[4] ،فالملك خايم الثاني منح حرية تصدير الحبوب إلى المسلمين في حالة ما إذا لم تكن بلاده في حالة قحط، وهذا ما تشير إليه المعاهدة المبرمة سنة 1271م/669هـ، بين مملكة أراغون والحفصيين والتي نصت على عدم دفع رسوم على الحبوب التي تستوردها الدولة الحفصية[5] ،بالإضافة إلى ذلك فقد استوردت الدولة الحفصية الزيت من أراغون ،ففي 1285م/684هـ، أثبتت وثيقة صادرة عن الملك أنّ اثنين من رعاياه قد جلبوا الزيت في السابق إلى تونس بما قدره ثلاثة آلاف وأربع مائة واثنان من الدنانير[6].

لكن إذا نظرنا إلى صادرات الدولة الحفصية التي سبق ذكرها نجد أنها كانت تعرف وفرة في هذين المنتجين، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل والاستغراب كيف لدولة منتجة ومصدرة للقمح والزيت أن تقوم باستيرادهما ؟!

[1] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص276-277.
[2] –عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص16.
[3] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص268.
[4] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية ، ص134.
[5] – فاليرين دومينيك، المرجع السابق، ص231.
[6] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج2، ص268-269.

وقد يعود السبب إلى استيرادها لهذين المنتجين تفاديا لحصول أزمة، أو في حالة نقص في المحصول [1] ،أو تفاوت في الجودة والثمن، كما أيضا استورد الحفصيون التوابل والعطور والخمر والخشب والسفن ومعدن النحاس والحديد والحلي والأسلحة كالسهام والسيوف والدروع[2].

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – العوامل الطبيعية:

إلى جانب العوامل التي ساعدت على الازدهار التجاري بين الطرفين كانت هناك عوامل معيقة حالت دون السير الطبيعي للمبادلات التجارية تمثلت في الكوارث الطبيعية من سوء الأحوال الجوية كتساقط الأمطار بكميات كبيرة يؤدي إلى السيول، ففي سنة 750هـ/1350م، اجتاحت مدينة قسنطينة سيول كان لها الأثر الكبير على المحاصيل الزراعية[3]، ونجم عن ذلك غلاء في الأسعار وبالتالي انتشرت المجاعات والأوبئة كالوباء الذي أصابها سنة 656هـ/1258م[4]، والطاعون الذي مس تونس عام 749هـ/1348م، حيث كان له أثر كبير حتى سماه ابن خلدون بالطاعون الجارف[5]، كما وجد طاعون آخر بهذه المدينة سنة 785هـ/1383م أفنى البلاد والعباد، وانتشرت على إثره المجاعات، كالمجاعة الشديدة سنة 693هـ/1293م[6].

كما أنّ لقلة الأمطار أثر كبير على المحاصيل الزراعية، فقد أصاب بجاية في النصف الأول من القرن 7هـ/13م، جفاف عظيم قلت فيه المياه وجفت الأنهار وضمر الزرع[7]،أمّا في سنة 675هـ/1280م، رأى الناس آية عظيمة في الزرع أكل القمح فريكا ثم عدم في سنبله، فإذا حصد جمعت الأغمار ولم يوجد فيها شيء فكان البقر الذي أكل ذلك الزرع تلف، وكان ذلك في جميع

[1] – فاليرين دومينيك، المرجع السابق، ص462.

[2] – عمر سعيدان ، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص16.

[3] – ابن الحاج النميري، المصدر السابق، ص258-259.

[4] – ابن القنفذ، المصدر السابق، ص121.

[5] – ابن خلدون: رحلة ابن خلدون، تعليق محمّد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2004م، ص65.

[6] – الناصري، المصدر السابق، ج3، ص90.

[7] – الغبريني (أبو العباس أحمد): عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق وتعليق عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت، 1979م، ص149.

إفريقية[1] ،ومن الجوائح التي عمت هذه الدولة أيضا الجراد الذي داهمها، وأكل جميع مزارعها، وكان ذلك سنة 679هـ/1280م، ونجم عن ذلك انعدام في الأقوات وغلاء في الأسعار[2] ،وقد أثرت الكوارث الطبيعية على اقتصاد الحفصيين حيث أتلفت الزروع، وكثرت المجاعات والأوبئة، وهلك الناس، وبالتالي قلت المبادلات التجارية مع هذه الدولة في الأوقات التي تعاني فيها من هذه الكوارث، وهذا خوفا على التجار الأراغونيين الذين يقصدون إفريقية من حمل الوباء إلى أراضيها، وقد منعت هذه الأخيرة التجار الحفصيين من مزاولة التجارة في أراضيها[3].

2 – القرصنة:

يعود ظهور القرصنة في الحوض المتوسطي إلى فترات قديمة من تاريخ هذه المنطقة حيث يقول دو ماس لا تري: "لقد كان من النادر جدا في العصور الوسطى أن تعيش الشعوب في سلام تام مع الشعوب الأخرى، فقانون الحرب كان يسود هذه المدن وتلك الممالك، حيث يوجد بجانب المسيحيين من عامة الشعب من يمتلكون السفن ولديهم القدرة على إنشاء وبناء السفن الحربية، وإعلان العداء على كل من فعلوا أفعالا سيئة من القراصنة"، ويرجع سبب تفشي ظاهرة القرصنة إلى نمو وتيرة التجارة، وظهور الحملات الصليبية، بالإضافة إلى ضعف الأساطيل البحرية للمسلمين[4] بعد سقوط دولة الموحدين التي كانت تتحكم نوعا ما في أعمال القرصنة، وبحلول القرن 7هـ تزايدت هذه الظاهرة خاصة بالنظر إلى ضعف دويلات المغرب والتناحر الذي كان بينهم، مما أتاح للنصارى فرض شروط تجارية لصالحهم، وعدم التورع عن أعمال القرصنة التي كانت تتخذ شكلين مختلفين إما رسمية ممارسة من طرف الدولة أو فردية والتي تكون في بعض الأحيان بإيعاز من الدولة[5].

---

[1] – الزركشي، المصدر السابق، ص45.

[2] – عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط الإسلامي، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2018م، ص473.

[3] – نفس المرجع، ص469-470.

[4] – De Mas Laterie, T1 , Op. Cit, P. 94-95.

[5] – أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص74-80.

وبالرغم من أنّ القرصنة كانت محظورة من الجانب العربي والمسيحي إلّا أنّها ظلت ممارسة طيلة فترة القرون الوسطى، ومن أبرز عمليات القرصنة التي كانت تمارس خلال القرنين 7-8هـ/13-14م،كانت من طرف الأراغونيين المشحونين بالكره الديني والمدفوعين من الكنيسة[1]، وقد كان الحفصيّين أكثر ضحايا هذه الظاهرة، ودليل ذلك تلك الحملة البحرية التي قام بها بيدرو الثالث ملك أراغون للسيطرة على القل ومرسى الخزر وكان ذلك سنة 681هـ/1282م[2] ،وفي سنة 682هـ/1283م، استولت أساطيله على جربة[3] ،ثم أعاد الأراغونيين المحاولة مرة أخرى على مرسى الخزر في سنة 686هـ/1287م، واستولوا على ما فيها، كما كرروا هذا العمل على المهدية[4].

وتواصلت القرصنة الأراغونية طيلة القرن 8هـ/14م، حتى أنّها كانت تدخل ضمن أعمال الدولة على أساس نشاط تجاري، هذا الأمر دفع السلطان الحفصي أبو زكريا يحي اللحياني ببعث رسالة إلى ملك أراغون خايم الثاني سنة 1313م/713هـ، يشتكي فيها أعمال القرصنة المتواصلة من طرف الأراغونيين مبديا استغرابه من تشجيع الملك خايم الثاني لهذه السياسة[5].

وكرد فعل من الحفصيين قاموا أيضا بأعمال القرصنة ضد النصارى، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك حينما تكلم عن أهل بجاية أنهم كانوا يضعون الأساطيل ثم يركبونها ويتوجهون إلى سواحل النصارى حيث يستولون على أساطيلهم محملين بغنائم والسبي والأسر حتى امتلأت سواحل بجاية بالأسرى المسيحيين[6] ،كما أكد ذلك الوزان في قوله: "وكان أهل بجاية على قدر عظيم من الغنى يسلحون العديد من السفن الحربية المختلفة ويرسلونها لغزو شواطئ اسبانيا[7] "،كما أن الشكوى المقدمة لملك أراغون بيدرو الثالث من طرف اثنين من رعاياه بخصوص موظفين تونسيين قد انتزعوا

[1] – عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، ج5، مطابع فضالة، المحمدية، 1986م، ص235-236.

[2] – علي عشي، المرجع السابق، ص480.

[3] – ابن خلدون، العبر، ج6، ص447.

[4] – نفس المصدر، ص448.

[5] – عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص77-78 .

[6] – ابن خلدون، العبر، ج6، ص578.

[7] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص50.

منهما بضائعهما تؤكد اعتداء الحفصيين على الأراغونيين[1] ،وعلى إثرها تم التوقيع على معاهدات نصت في بعض بنودها على الحد من هذه الظاهرة، وقد أثرت القرصنة بشكل سلبي في العلاقات التجارية، فقد أصبحت المعاهدات بين الطرفين لا تحمل أية قيمة في ظل القرصنة السائدة، والسبب في ذلك يعود إلى تشجيع ملوك أراغون لهذه الظاهرة، واعتبارها السلاح الوحيد الذي تستطيع من خلاله السيطرة على الحفصيين والتدخل في شؤونهم، وتحقيق مطامعها التوسعية[2].

3 – الجباية:

إلى جانب عراقيل التجارة التي ذكرناها سابقا، وجد أيضا عامل الجباية التي تفرض على التجار من طرف السلطة الحاكمة، فقد تعددت وتنوعت الضرائب على التجار الواردين إلى الدولة الحفصة، وجعلتهم يخفضون من قيمة استثماراتهم فيها، فخلال القرن 8هـ/14م بلغت مداخيل الخزينة الحفصية من الضرائب ما يقارب 170 ألف دينار ذهبي سنويا[3] ،وقد ذكر ابن القنفذ ذلك حينما تكلم عن السلطان الحفصي أبو إسحاق إبراهيم (751–770هـ/1350–1369م) فقال: " أعظم جبايته من سفار البحر[4] "،وقد قدرت الضرائب الجمركية ب 10% من قيمة البضائع الواردة على الموانئ، وتسمى العشر[5] ،ووجد مركز الجمرك في مدينة تونس على بحيرة حلق الواد[6] ،ونتيجة لارتفاع هذه الضرائب المفروضة على سلع النصارى الواردة على الدولة الحفصية لجأ خايم الثاني إلى عقد معاهدة مع ابن اللحياني وذلك سنة 1314م/714هـ، نصت على تخفيض قيمة العشر إلى النصف على الذهب والفضة، والإعفاء الكامل على القمح والشعير[7] ،وبالإضافة إلى الضرائب الجمركية فرضت الدولة الحفصية أيضا ضرائب داخل الأسواق[8].

[1] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج1، ص126.

[2] – عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص78.

[3] – مريم محمد عبد جبودة، المرجع السابق، ص166.

[4] – ابن القنفذ، المصدر السابق، ص174.

[5] – مريم محمد عبد جبودة، المرجع السابق، ص165.

[6] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص80.

[7] – عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط اراغون، ص83.

[8] – محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن 7–10هـ/13–15م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م، ص33.

ومملكة أراغون هي الأخرى كانت تفرض ضرائب على الحفصيين وهذا ما تؤكده مجموع الرسائل والمعاهدات التي كانت بين الطرفين، فمعاهدة 1285م/684هـ، التزمت فيها الدولة الحفصية بأداء ضريبة سنوية لمملكة أراغون قيمتها حوالي 34 قطعة ذهبية[1] ،بالإضافة إلى معاهدة 1360م/760هـ، نصت على أن تقوم الدولة الحفصية بدفع ضريبة سنوية لأراغون قيمتها ألفا دينار ذهبي، وقد أثرت الضرائب المفروضة من كلا الدولتين ،وأدت إلى توتر العلاقات التجارية، فكثرة الضرائب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وكساد السلع، وبالتالي تؤدي إلى التقليل من نسبة التبادل التجاري، ومن ثمة فإنها بطبيعة الحال تفضي إلى توتر العلاقات التجارية[2].

وفي الأخير يمكن القول أنّه، بالرغم من الخلاف السياسي والديني بين مملكة أراغون والحفصيين، إلّا أنّ حاجة كل طرف إلى الآخر جعلهم يغضون النّظر عن هذه الخلافات ويربطون علاقات تجارية، وهذا تماشيا مع طموح أراغون والمتمثل في التوسع في الحوض المتوسطي، وبالتالي سارت هذه العلاقات وفق رسائل ومعاهدات بينت لنا أطماع هذه المملكة واستخدامها لمختلف الوسائل من أجل الحصول على أموال طائلة من الحفصيّين، وبالتالي استرجاع الضرائب التي كان يدفعها تجارهم في الموانئ الحفصية، أمّا هذه الأخيرة فقد وجدت نفسها مجبرة على تقبل هذه الشروط خاصة وأنّها كانت تعيش علاقات عدائية مع جيرانها الزيانيين والمرينيين، فمن البديهي أن تربط علاقات تجارية مع مملكة أراغون، وبالتالي نوعت في منتجاتها، وأنشأت العديد من المؤسسات التجارية، كما أنّ موقعها الجغرافي الذي تتميز به جعلها تملك العديد من الموانئ التجارية والسفن، وحتى مملكة أراغون احتوت على العديد من الموانئ التي كانت محط دخول وخروج السفن التجارية المحملة بالبضائع، ورغم وجود العديد من العراقيل التي وقفت في وجه التجارة بين الطرفين إلاّ أنّها لم تستطع إنهاء هذه العلاقات التي بقيت مستمرة.

[1] – مُحَمَّد العروسي المطوي، المرجع السابق، ص277.

[2] – مريم مُحَمَّد عبد جبودة، المرجع السابق، ص162.

المبحث الثالث

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والدولة الزيانية

المطلب الأول: عوامل تنشيط الحركة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل

2 – المؤسسات التجارية:

أ – الفنادق والقنصليات

ب – الأسواق

ج – القيسارية

3 – الموانئ التجارية والسفن

المطلب الثاني: المبادلات التجارية

1 – الصادرات

2 – الواردات

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – القرصنة

2 – الحروب

3 – الكوارث الطبيعية والأوبئة

في إطار سياسة أراغون التوسعية كان لابد لها من ربط علاقات تجارية مع دول المغرب الإسلامي خاصة الدولة الزيانية نظرا لموقعها الإستراتيجي الممتاز، وهكذا بدأ التجار الأراغونيين يتوافدون بشكل كبير على موانئ المغرب الأوسط بغرض التبادل التجاري، ومن هنا كان من الضروري عقد اتفاقيات تجارية لتسهيل هذا التبادل.

المطلب الأول: عوامل تنشيط الحركة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل:

بعد استيلاء خايمي الأول ملك أراغون على جزيرة ميورقة (Majorca) ازداد اهتمامه بإقامة علاقات مع المغرب الأوسط (تلمسان)، وذلك نظرا إلى أهمية تلمسان التي كانت بمثابة همزة وصل بين الشمال والجنوب، والطريق المؤدي إلى ثروة الذهب العنصر الذي تفتقده مملكة أراغون[1]، ومن هذا المنطلق سعت هذه الأخيرة إلى توطيد العلاقات بينها وبين الدولة الزيانية، فغيرت من سياستها العدائية تجاهها.

وكانت العلاقات التجارية بين الطرفين في بادئ الأمر عبارة عن مبادرات فردية، ففي سنة 648هـ/1250م، بادر الأمير الزياني يغمراسن بن زيان (633–681هـ/1236–1283م) بإرسال وزيره المفوض أبو أرلان لإجراء مفاوضات اقتصادية في برشلونة، وتوجت هذه المهمة بإبرام صفقات بيع وشراء بالجملة مع قطلونية[2].

كما كانت ليغمراسن بن زيان اتصالات مع أحد أصحاب رؤوس الأموال وهو برامون بانياريس (Ramon Bagnarès) هذا الأخير كان وسيطا في العمليات التجارية التي تتم بين الطرفين[3].

وبعد تولي بيدرو الثالث حكم مملكة أراغون (1276–1285م/675–684هـ)، قام بتكليف السفير برنارد بورتر (Bernard Porter) بالسفر إلى تلمسان لعقد معاهدة سلم وتجارة مع الأمير

[1] – عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر ميلادي دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل، منشورات سعيدان، ط1، تونس، 2002م، ص17–20.

[2] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية ، ص221–222.

[3] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص144.

الزياني يغمراسن بن زيان، وأهم ما جاء في هذه المعاهدة: أن يبقى السلم قائم بينهما مثلما كان عليه أيام أبيه، كما قام الملك الأراغوني بمنح جواز مرور دائم لبعض التجار التلمسانيين لممارسة مهامهم التجارية مع بلاده، وفي سنة 677هـ/1278م، سمح الملك الأراغوني بيدرو الثالث لأربعة وعشرين مسلما من بلنسية بالذهاب إلى سواحل تلمسان بهدف توسيع التبادل التجاري بين البلدين[1]،وقد اهتم ملك أراغون اهتماما خاصا بالمغرب الأوسط، هذا جعله يقوم بتعيين ابنه خايم الثاني قائدا بتلمسان ما بين سنتي 676-678هـ/1277-1279م، وأسند إليه مهمة مراقبة الصادرات القطلانية إلى الدولة الزيانية[2].

قرّر الملك الأراغوني ألفونسو الثالث[3] (Alfonso3) بعد توليه الحكم سنة 1285م/684هـ، تجديد معاهدة السلم والتجارة التي عقدها والده بيدرو الثالث سنة 1276م/675هـ، مع الأمير الزياني يغمراسن بن زيان[4]، فأرسل ريموندي سان ليسيريو (Rimond San Licerio) حاكم بلنسية في سنة 1287م/686هـ، إلى تلمسان لتجديد المعاهدة فوافق السلطان الزياني عثمان بن يغمراسن[5] (681-703هـ/1283-1304م) على ذلك وأرسل وثيقة المعاهدة إلى برشلونة مع بيار غرسية (Piere Garcia)، وهي أقدم وثيقة معروفة بين البلدين، وتتكون من إحدى عشر بندا

[1] - لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص145-146.

[2] - نفسه.

[3] - هو الابن الأكبر لبيدرو الثالث، تولى العرش بعد وفاة والده عام 1285م/684هـ، كان ضعيفا سيء الخلال، وكانت فترة حكمه قصيرة مليئة بالصعوبات نتيجة تمسكه بصقلية، وهذا أدخله في صراع مع فرنسا والبابوية، وفي عهده اشتدت وطأة النبلاء وكثرت مطالبهم، وعجز ألفونسو عن مقاومتهم، وكان هذا سببا في اضطراب الأمور في مملكة أراغون، توفي ألفونسو الثالث سنة 1291م/690هـ دون عقب لأنه لم يتزوج، فخلفه على عرش أراغون أخوه الأصغر خايم الثاني. (انظر: محمود أحمد النشار، علاقة مملكتي قشتالة وأراجون بسلطنة المماليك، ص51-52؛ عبد الله عنان، نهاية الأندلس، ص177).

[4] - خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص228.

[5] - ولد سنة 639هـ/1241م، بويع بعد وفاة والده في أوائل شهر ذي الحجة 681هـ/1283م، كان ملكا شهما، حسن السياسة والتدبير، أخضع العديد من المناطق الخارجة عن حكم الزيانيين، تعرضت الدولة في عهده للحصار المريني بقيادة السلطان يوسف بن يعقوب المريني أربع مرات، في المرة الخامسة تمكن من محاصرة أبي سعيد في قاعدة ملكه، واشتد الحصار وهلك الناس بالجوع، فتوفي أبي سعيد عثمان سنة 703هـ/1304م. (انظر: ابن خلدون، العبر، ج7، ص122؛ يحي ابن خلدون (أبو زكريا يحي بن محمّد): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج1، مطبعة بيير فونطانا، الجزائر، 1903م، ص117-121؛ التنسي، المصدر السابق، ص129-130؛ ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية، ص68؛ عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، دار مكتبة الحياة، ط2، بيروت، 1965م، ص138-139).

عالجت أمور تنظيمية في الجانب التجاري[1] ،حيث تعهد الملك الزياني عثمان بن يغمراسن أن يمنح للملك الأراغوني ألفونسو الثالث نصف المداخيل التي يجنيها من موانئه الحالية، والتي ستكون في حوزته مستقبلا، ويمنح الملك ألفونسو الثالث فندقا للمسيحيين في مدينة وهران، وبالإضافة إلى ذلك فقد تعهد الملك الزياني عثمان بن يغمراسن لملك أراغون بتسديد ضريبة خمسة آلاف دينار[2].

مما يلاحظ على هذه المعاهدة يدل على أن التجار الأراغونيين لم يكن لهم فندق خاص ينزلون به قبل هذا التاريخ، لكن بعد إنشاء هذا الفندق أصبح تجار مملكة أراغون يتوافدون بشكل كبير على موانئ الدولة الزيانية[3]، أما عن ضريبة خمسة آلاف دينار التي تعهد الملك الزياني بدفعها لملك أراغون، فهي عبارة عن دين تبقى من عهد أبيه يغمراسن والملك الأراغوني بيدرو الثالث يعود إلى سنة 1277م/675هـ[4].

وهكذا ظل التجار الأراغونيين يتوافدون على الدولة الزيانية، واستمر ذلك حتى بعد موت ألفونسو الثالث، وبعد تولي خايمي الثاني الحكم (1291-1327م/690-727هـ)، حاول عقد معاهدة ثانية مع عثمان بن يغمراسن، فبعث له رسالة عام 1296م/695هـ، يطلب فيها إبرام معاهدة معه مثل المعاهدة السابقة التي عقدها مع ألفونسو الثالث، وهذا من أجل الحصول على جزء من مداخيل الضرائب في تلمسان لكنه لم يتوصل إلى ذلك[5].

بعد ذلك توقفت العلاقات بين الطرفين وهذا راجع إلى الظروف التي عاشتها الدولة الزيانية، فهي تعرضت إلى حصار كبير من قبل المرينيين دام ثماني سنوات وثلاثة أشهر من سنة 698-706هـ/1299-1307م، أدى هذا الحصار إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للدولة[6] ،وبعد

[1] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص147-148.

[2] – للإطلاع على بنود المعاهدة انظر الملحق رقم 02، ص 114.

[3] – أمال سالم عطية، السفارات في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين (ق 13-14م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الوسيط، تخصص الغرب الإسلامي تاريخ وحضارة، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2016م، ص196.

[4] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 150.

[5] – أمال سالم عطية، المرجع السابق، ص196-197.

[6] – ابن خلدون، العبر، ج7، ص127-130؛ يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص120-123؛ التنسي، المصدر السابق، ص130-133.

انتهاء الحصار المريني على الدولة الزيانية ساءت العلاقة بين هذه الأخيرة ومملكة أراغون، وهذا بسبب تحالف ملك أراغون خايم الثاني مع الأمير الحفصي أبي بكر (709-711هـ/1309-1311م) ضدّ السلطان الزياني أبي حمو موسى الأول[1] ،وهاجموا سواحل المغرب الأوسط[2]، ولما تولى أبي تاشفين عبد الرحمن الأول[3] الحكم قام الملك الأراغوني خايم الثاني بإرسال رسالة إلى الملك الزياني أبي تاشفين يوم 24 أفريل 1319م/719هـ، مع المبعوثين برنارد ديسبويغ (Bernard Despuig)، وبرنارد زابيلا (Bernard Zapila) يطالب فيها بإطلاق سراح الأسرى المسيحيين المحتجزين في الدولة الزيانية، وعقد اتفاقية سلام وتجارة[4].

كما أرسل الوزير الزياني هلال بن عبد الله رسالة إلى الملك خايمي الثاني في 9 فيفري 1323م/723هـ، بطلب من السلطان الزياني أبي تاشفين يعلمه فيها بأنّه تلقى رسالته التي طالب فيها بإطلاق سراح أربعة وعشرين نصرانيا تابعين للتاجر القطلاني خوان منوال (Juan Manuel)، ومما جاء في الرسالة: " ونحن نعرفكم أنكم إذا أردتم صلح مولانا أيّده الله فنحن نعطيكم الأربعة وعشرين نصرانيا الذين طلبتم متاع خوان ونعطيكم أيضا زيادة عليهم ثلاثين نصرانيا من بلادكم ... وإذا أردتم سلف ذهب فنسلف لكم ما تيسر بعد أن تعطونا الضمان[5] "،ونفهم من هذه

---

[1] – أبي حمو موسى الأول هو بن السلطان أبي سعيد عثمان بن يغمراسن بن زيان، ولد سنة 665هـ/1366م، وبعد وفاة أخيه السلطان مُحَمَّد بن زيان تمت مبايعته يوم الأحد 21 شوال 707هـ/26 أفريل 1307م، كان صارما، يقظا، حازما، أخضع الكثير من القبائل المجاورة له في الشمال والجنوب، وواصل زحفه شرقا حتى بلغ بجاية وقسنطينة، كما واجه المرينيين في الغرب وتمكن بفضل جيوشه من بسط نفوذه، ونشر الأمن، قتله ابنه أبي تاشفين يوم الأربعاء 22 جمادى الأولى 718هـ/1318م، دامت دولته 21 سنة. (انظر: ابن خلدون، العبر، ج7، ص131-132؛ يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص126-132؛ ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية، ص71؛ التنسي، المصدر السابق، ص132-139؛ عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص144-147).

[2] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص154.

[3] – هو بن السلطان أبي حمو موسى الأول ولد سنة 692هـ/1293م، بويع بعد وفاة والده يوم الخميس 23 جمادى الأولى 718هـ/1318م، قام بإبعاد جميع أقاربه عن الحكم وبعثهم إلى الأندلس، كما أخضع العديد من القبائل، وحاصر بجاية مرتين، تعرضت الدولة في عهده للغزو المريني، فتوفي وهو يقاتلهم يوم الأربعاء 28 رمضان 737هـ/1337م، دامت دولته 19 سنة. (انظر: يحي ابن خلدون، المصدر السابق،ج1، ص132-141؛ ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية، ص72؛ التنسي، المصدر السابق، ص139-140؛ عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص147-150).

[4] – De Mas Laterie, Op. Cit, T2, P .312 .

[5] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص64-66.

الرسالة أنّ السلطان الزياني عبر عن استعداده لتسليمهم الأسرى، وعقد الصّلح، ولكن حسب الشروط التي تريدها الدولة الزيانية، وليس مملكة أراغون، كما عرض عليه أيضا استعداد السلطان الزياني لتقديم سلف من الذهب لمملكة أراغون ولكن بضمانات[1] ،وهذا ما يبين أنّ الخزينة المالية للدولة الزيانية كانت جيدة والتجارة كانت مزدهرة وهذا نظرا لتوفر ثروة الذهب[2].

بعدما تمكن السلطان أبو حمو موسى الثاني[3] من رفع الحصار المريني[4] ،قام ببعث رسالة إلى ملك أراغون بيدرو الرابع Pedro 4 (1336-1387م/736-789هـ) في 4 ربيع الثاني 761هـ/23 فيفري 1360م، أخبره فيها بأنّ بعض القطلانيين قاموا بالاستيلاء على جفن[5] كان محملا بالزرع وبضائع أخرى في مرسى وهران واتجهوا نحو أراغون، كما عرض عليه عقد الصّلح[6].

فمن خلال هذه الرسالة يتبين لنا أنّ السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني سعى إلى شراء السلم والصّلح، وهذا لتجنب الحرب مع أراغون، وأيضا المحافظة على العلاقات التجارية معها، كما

---

[1] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص68-69.

[2] – نفس المرجع، ص71.

[3] – هو موسى الثاني بن يوسف أبو يعقوب بن عبد الرحمن بن يحي بن يغمراسن أبو حمو، ولد عام 723هـ/1323م، تمت مبايعته في 8 ربيع الأول 760هـ/1359م، أمر بإطلاق لقب الدولة الزيانية بدل النسبة العبد الوادية، كما استعاد العديد من مدن الدولة من قبضة بني مرين، انقلب عليه ابنه أبي تاشفين وقام بخلعه وسجنه وكان ذلك سنة 788هـ/1386م، لكنه تمكن من الفرار، وقام بغزو تلمسان، فخرج إليه ابنه أبي تاشفين بعدما طلب الدعم من المرينيين، فكان اللقاء بينهما في ناحية الغيران في جبل بني ورنيد، وهناك ذهب أبو حمو ضحية كبوة فرسه فسقط صريعا وذلك في شهر ذي الحجة 791هـ/1389م دامت مملكته 31 سنة. (انظر: يحي ابن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد وما حازه أمير المسلمين مولانا أبو حمو الشرف الشاهق الأطواد، تقديم ومراجعة وتعليق بوزياني الدراجي، ج2، دار الأمل، الجزائر، 2007م، ص95؛ ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية، ص76؛ التنسي، المصدر السابق، 157 وما بعدها من الصفحات؛ عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص171-180).

[4] – تعرضت الدولة الزيانية للحصار من قبل السلطان أبو الحسن المريني، فاستولى على ندرومة وهنين ووهران، ثم استولى على تلمسان في 11شوال 733هـ/1337م للمزيد حول هذا الحصار. (انظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق،ج1، ص140-141).

[5] – الجفن هو سفينة مستديرة تشبه القصعة تستخدم للشحنات الثقيلة وتعتمد على الشراع. (انظر: بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني 633-962هـ/1235-1555م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2002م، ص198).

[6] – عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان، ص122-128 .

نلاحظ أيضا أنّ مملكة أراغون كانت تعتمد على القرصنة للحصول على الحبوب[1]،وفي 23 صفر 764هـ/11 ديسمبر 1362م، بعث أبو حمو الثاني رسالة أخرى لملك أراغون بيدرو الرابع ليرد على الكتاب المهين وشروط الصّلح التي أرسلها مع سفيره فرانسيس سكوسطة (Faransis Sakusta)، ويعبر له عن استيائه فقال له: " فإنّه وصل كتابكم وعقد الصّلح الذي وجهتم إلينا صحبة رسولكم ... فرنسيس سقوسطة ... فإنّكم كتبتم فيه واستقرينا من لفظه ومعانيه ما لا يليق بذي الملك الرفيع ... وأمّا ما ذكرتموه عن قضية سلف المال منّا إليكم لقضاء مآربكم ومطالبكم فمقامنا هذا والحمد لله كفيل ببلوغ آمالكم... وأمّا قضية النصارى الذين كانوا أخذوا في الأجفان وخرجوا بمرسانا هنين ... فحين جاءنا رسولكم طالبا لهم خلينا سبيلهم وسرحنا جميعهم... فلما سرحناهم ... امتنع عن الجواز أكثرهم ...[2] ".

فمن خلال هذه الرسالة يتبين لنا أنّ ملك أراغون طلب سلفة مالية في رسالته، فأخبره السلطان الزياني أنّه مستعد للاستجابة لطلبه، كما وضح له في هذه الرسالة أنّ الأسرى الذين تم إلقاء القبض عليهم في مرسى هنين تم إخلاء سبيلهم، والبعض منهم فضل البقاء في الدولة الزيانية[3].

انتهت المفاوضات بين السلطان أبو حمو موسى الثاني والملك الأراغوني بيدرو الرابع بعقد معاهدة صّلح وسلم في 29 صفر 764هـ/1362م، لمدّة خمس سنوات، وأهم ما جاء فيها أن يكون السلم بينهما:" ... لخمسة أعوام متوالية أولها عام أربعة وستين وسبعمائة في شهر صفر من العام المذكور المؤرخ به ... وعلى أنّ التجار الواصلين من إحدى الجهتين إلى الأخرى بمتاجرهم ألاّ يؤخذ منهم إلاّ العشر والمخزن المعلوم في سلعهم لا زائد في ذلك عليهم، ويحملون في إقامتهم إذا احضروا، وفي طريقهم برا وبحرا مهما وردوا أو صدروا على الحفظ التام والرعي الشامل العام ...[4]".

ما يلاحظ على هذه المعاهدة أنّها جاءت لتنص على منع القرصنة، وتوفير الأمن والحماية

[1] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، 129-132.

[2] – نفس المرجع، ص133-139.

[3] – نفس المرجع،ص145.

[4] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص157.

اللازمة لتجار البلدين من كل الأخطار، وهذا من أجل تكثيف التبادل التجاري[1] .

2 – المؤسسات التجارية:

أ – الفنادق والقنصليات:

1 – الفنادق:

إنّ وجود عدد كبير من التجار الأجانب في الدولة الزيانية يتطلب توفير مكان للسكن وتخزين السلع، وعلى هذا الأساس وجد بها العديد من الفنادق التي كانت تقع في الحي التجاري، ويقطنها التجار النصارى والقناصل[2] ،وقد اشتملت مدينة تلمسان على عدد هائل من الفنادق نظرا لأهميتها الجغرافية، ومكانتها الاقتصادية[3] ،ولم تختلف فنادق الزيانيين عن الفنادق التي وجدت عند الحفصيين[4] ،فقد كانت عبارة عن مساحة تحيط بجهاتها الأربعة عمارات من طابقين أو أكثر يوجد بطابقها السفلي مخازن للسلع، ودكاكين، وإسطبلات، وحمامات، وأفران، وقاعة للمحاكمة، وحانة خاصة بالتجار المقيمين فيه، أمّا الحجرات الأخرى فقد خصصت للسكن، ويحيط بكل فندق سور يفصله عن البنايات المنتشرة حوله، وبه بوابة ضخمة تحرسها الشرطة، وتمنع الأشخاص الذين لا يحملون رخصة من القنصل الدخول إلى الفندق[5].

كما كان يوجد أيضا بهذه الفنادق مقر لسكن القنصل وكنيسة ومقبرة لدفن ، وكان لكل جالية فندقها الخاص[6] ،ويسير شؤون الفندق موظف (رئيس المراقبين) وهو مندوب القنصل[7] ،أمّا فيما يخص إقامة تجار مملكة أراغون فقد كانت إقامتهم مؤقتة بحيث عند انتهاء التاجر من تصديره

[1] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص158.

[2] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص136.

[3] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية في عهد الدولة الزيانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007م، ص101.

[4] – مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ص52.

[5] – بسام كامل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص205.

[6] – إبراهيم القادري بوتشيش، تاريخ الغرب الإسلامي، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1994م، ص95.

[7] – بسام كامل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص205.

لبضائعه، وشرائه لسلع جديدة تنتهي إقامته في هذا الفندق[1] .

وقد اهتمت المعاهدات المبرمة بين مملكة أراغون والدولة الزيانية على توفير الفنادق للتجار الأراغونيين داخل الدولة الزيانية كالمعاهدة التي عقدت سنة 686هـ/1287م، بين الملك الأراغوني ألفونسو الثالث والأمير الزياني عثمان بن يغمراسن حيث نصت هذه المعاهدة على منح فندقا للتجار الأراغونيين في مدينة وهران[2] ،وبالتالي انتشرت الفنادق في مدن عديدة من الدولة الزيانية، فمدينة وهران عام 686هـ/1287م، كان بها فندقا تابع مباشرة لملك أراغون يسير من قبل ممثل معين من طرف هذا الأخير، وتلمسان هي الأخرى كان بها عدة فنادق ينزل بها تجار من مختلف البقاع من جنوة، والبندقية، وفلانسيا، إلى جانب رعايا العرش الأراغوني من مسيحيين ويهود[3]، كما أصبح للتجار الميورقيين فندقا في تلمسان[4] ،كما كان بمدينة أرشقول فندق ينزل به التجار النصارى[5].

وكانت هذه الفنادق تبنى عادة بالقرب من الأحياء التجارية والأسواق، وفي بعض الأحيان تنشأ خارج الأحياء السكنية وبالقرب من أسوار المدينة، وضواحي تلمسان[6] ،ومن أسماء الفنادق التي وجدت بتلمسان فندق الشماعين، وفندق المجاري[7] ،وفندق الرمانة، وفندق أبو علي[8].

2 – القنصليات:

حتى يسير التبادل التجاري بانتظام كان من الضروري تعيين قناصل يشرفون على هذه العملية، وهؤلاء القناصل هم تجار أيضا[9]، وكان يتم تعيين قنصل قطالونية في تلمسان من قبل

[1] – مختار حساني، المرجع السابق، ص53.

[2] – انظر الملحق رقم 02، ص 114.

[3] – خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، العدد6، 2009م، ص33.

[4] – عبد الكريم بصديق، المرجع السابق، ص101.

[5] – الحميري، المصدر السابق، ص27.

[6] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص137.

[7] – نفس المرجع، ص136.

[8] – عمر بلوط، فنادق مدينة تلمسان الزيانية، مؤسسة الضحى، ط1، الجزائر، 2011م، ص98-103.

[9] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص138.

ملك أراغون، وقد يكون هذا القنصل مراقبا من طرف سلطة أعلى مرتبة منه، ففي تلمسان كان القنصل مراقبا من قبل القائد الأعلى (قائد القوات القطلونية الأراغونية)[1].

وكانت مدّة خدمة القنصل قصيرة لا تتعدى ثلاث سنوات على الأكثر[2] ،ثم يستبدل بعد ذلك بغيره[3] ،وكان هذا القنصل خلال هذه المدّة يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، ويسمح له أن يصطحب معه كاهنا وأربعة خدم يعرف أحدهم الكتابة وحصانين، ومن حقه أيضا أن يأخذ معه كل ما يرغب من السلع لكي يتاجر بها، ويبلغ راتبه ثلثي دخل الفندق، الذي يشتمل على أجور غرف الفندق والدكاكين التي تؤجر بمعيته[4].

وكان لكل دولة أكثر من قنصل في الدولة الزيانية، ولا سِيّما في الثغور والمدن البحرية مثل وهران وهنين، وإذا كان القنصل العام في المدينة، فله نوابا في مدن أخرى ينوبون عنه في المسائل التجارية، ويقومون بالعمل على توفير الراحة لجاليتهم، والعدل بينهم[5] ،وكانت تعطي المعاهدات الحق للقنصل في مقابلة السلطان أو الأمير مرة في كل شهر لمعالجة القضايا التجارية الخاصة بجاليته، كما يمكنه مقابلة والي المدينة التي يقيم بها مباشرة، وفي كل الأوقات[6].

أمّا التجار الزيانيين فلم يكن لهم قناصل يمثلونهم في المدن والموانئ الأراغونية، وهذا لأنّ الدولة الزيانية كانت كغيرها من الدول الإسلامية لا تشجع التجار المسلمين بالذهاب إلى بلاد النصارى، لكن رغم ذلك فكان بعض التجار الزيانيين يقومون بمبادرات فردية ويقصدون الموانئ الأراغونية لممارسة التجارة[7].

---

[1] – نعيمة عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009م، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر (2)، ص488.

[2] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص138.

[3] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص184.

[4] – عبد الصمد حمزة، أهل الذمة في الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 01 (أحمد بن بلة)، 2017م، ص121.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، 139.

[6] – نعيمة عميروش، المرجع السابق، ص489.

[7] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص139.

على العموم تمثلت الوظائف الأساسية للقنصل في تسيير شؤون الفندق وإدارته، والقضاء بين الجاليات المسيحية والدفاع عن مصالحها،كما كان للقنصل سلطة الفصل في كل النزاعات التي تحدث بين التجار النصارى، وكان يطبق عليهم القوانين[1] ،ويحفظ مصالحهم التجارية [2].

ب – الأسواق:

توفرت الدولة الزيانية على أسواق عديدة لبيع مختلف المنتجات الزراعية والصناعية[3]، فتلمسان كانت مركز تجاري هام، وهذا راجع إلى موقعها القريب من الموانئ الساحلية، إضافة إلى ذلك وجودها في مكان تلتقي فيه الطرق التجارية الكبيرة، وبالتالي أصبحت سوقا عالمية لمختلف السلع يقصدها التجار الأراغونيين[4] ،وقد وصف العبدري أسواق تلمسان قائلا: "وتلمسان مدينة كبيرة ... وبها أسواق قائمة[5] "،أما الحميري فقال عن مدينة وهران: "وبها أسواق وصنائع كثيرة[6]"، وتنس التي كانت بها أسواق كثيرة[7] ،وقد وجد عند الزيانيين نوعين من الأسواق:

الأسواق اليومية (الدائمة) كانت هذه الأسواق منتشرة في أرجاء الدولة الزيانية[8] ،ومن أهمها سوق أجادير[9] ،وسوق شلف[10]،وسوق بني وازلفن "وسوقها يجتمع إليه أهل تلك وأسواق جزائر بني مزغنة[12].

---

[1] – نعيمة عميروش، المرجع السابق، ص490.

[2] – عبد الكريم بصديق، المرجع السابق، ص154.

[3] – مصطفى علوي، تلمسان من خلال كتب الرحالة والجغرافيين المغاربة والأندلسيين من القرن 7–9هـ/13–15م، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015م، ص217.

[4] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص134.

[5] – العبدري (مُحَمَّد أبو عبد الله الحاجي): الرحلة المغربية، تقديم سعد بوفلاقة، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، ط1، الجزائر، 2007م، ص27–28.

[6] – الحميري، المصدر السابق، ص612.

[7] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص133.

[8] – خالد بلعربي، المرجع السابق، ص32.

[9] – يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص37.

[10] – البكري، المصدر السابق، ص69.

[11] – الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص253.

[12] – البكري، المصدر السابق، ص66.

أمّا النوع الثاني من الأسواق فهو الأسواق الأسبوعية، وكانت تقام في يوم معين من أيام الأسبوع، وكان يعرف هذا السوق باسم اليوم الذي كان يقام فيه، ونذكر على سبيل المثال السوق الذي كان يقام في معسكر كل يوم خميس وتباع فيه الماشية والحبوب والزيت والعسل والمنسوجات[1] ،وكذلك سوق ندرومة الذي كان يعقد كل يوم خميس، وتباع فيه المواشي والأصواف والأواني الفخارية، ويقصده التجار من مختلف أرجاء الدولة[2] ،بالإضافة إلى سوق مليانة الذي كان يعقد كل يوم جمعة ويقصده التجار من مختلف الأقطار لا سِيّما التجار الأراغونيين[3] ،وسوق سيدي بوجمعة الذي كان يعقد كل يوم أربعاء من الأسبوع وتباع فيه أشياء مختلفة، وكانت الأسواق تعرف باسم السلع التي تباع فيها مثل سوق الحبوب الذي كان يقصده التجار من مملكة أراغون وميورقة لشراء الحبوب، وسوق النحاسين ،والحدادين والنخاسين[4] ،وسوق الخياطين والنساجين[5] ،ولم تكن هذه الأسواق حكرا على التجار المحليين فقط بل كان يقصدها أيضا التجار النصارى، وأهمهم التجار الأراغونيين الذين كانوا يبيعون سلعهم في هذه الأسواق كما يقتنون منها ما يحتاجونه من السلع[6].

ج – القيسارية Kayssaria:

إضافة إلى هذه الأسواق وجد عند الزيانيين القيساريات، وهي عبارة عن سوق تجاري كبير يتكون من مجموعة من البنايات بها دكاكين ومحلات تجارية، وورشات صناعية، ومخازن لتخزين السلع، وفي بعض الأحيان يوجد بها فنادق يسكنها التجار الأجانب[7] ،وأنشئت هذه القيساريات في المدن الساحلية التي تحتوي على موانئ[8] ،وقد وجد بتلمسان الزيانية قيسرية أسسها السلطان

[1] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص26.

[2] – مختار حساني، المرجع السابق، ص50.

[3] - الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص253.

[4] – مختار حساني، المرجع السابق، ص47-49.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص134.

[6] – عبد الصمد حمزة، المرجع السابق، ص99-100.

[7] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص135.

[8] – عبد الصمد حمزة، المرجع السابق، ص103.

أبو حمو موسى الأول في وسط المدينة[1] تضم هذه القيسارية ساحة كبيرة مسورة بجدار تعلوه رايات الدول التي تتاجر مع الدولة الزيانية منها أراغون وميورقة[2] ،كما احتوت أيضا على مستودعات لتخزين البضائع، وحمامات وحوانيت، ومسجد وكنيسة ودير لرهبان، لأنّ التجار النصارى كانوا ينزلون بها مصحوبين ببضائعهم المختلفة يجعلونها في دكاكين خاصة بهم، وهذا دليل على ما كان يتمتع به التجار الأراغونيين من امتيازات مع دولة بني زيان[3].

واعتبرت القيساريات من أهم الأسواق لدى الزيانيين لما كانت تحتويه من السلع القادمة من مختلف الأنحاء[4] ،وعلى رأسها مملكة أراغون التي سيطر رعاياها على باقي رعايا الدول الأخرى، فقد كانوا يقيمون داخل هذه القيساريات لمدّة طويلة، كما تمتع هؤلاء التجار الأراغونيين بحرية الممارسة الدينية، وهذا ما تؤكد عليه الاتفاقية المبرمة بين السلطان الزياني أبي سعيد عثمان بن يغمراسن (681-707هـ/1283-1308م)، وملك أراغون ألفونسو الثالث سنة 686هـ/1286م، بتلمسان تعيين قس داخل القيسرية لتمكين التجار من أداء شعائرهم الدينية[5].

3 – الموانئ التجارية والسفن:

أ – الموانئ التجارية:

احتوت الدولة الزيانية على عدد من الموانئ لاستقبال السفن التجارية القادمة من مختلف الأقطار الأوروبية، والبلدان النصرانية، وبالتالي لعبت هذه الموانئ دورا كبيرا في تنشيط الحركة التجارية للدولة الزيانية، لأنّ هذه الموانئ كانت بمثابة حلقة وصل تربط المغرب الأوسط بالعديد من دول أوروبا المطلة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ومن أشهر موانئ الدولة الزيانية نذكر:

[1] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص136.

[2] – عبد الصمد حمزة، المرجع السابق، ص103.

[3] – عمر بلوط، المرجع السابق، ص80.

[4] – مختار حساني، المرجع السابق، 50.

[5] – عمر بلوط، المرجع السابق، ص81-82.

ميناء هنين Honein:

بعد قيام الدولة الزيانية واتخاذ تلمسان عاصمة لها أصبح لهذا الميناء أهمية اقتصادية خاصة وأنّه أقرب ميناء لمدينة تلمسان[1] فهو يبعد عنها بثلاثون ميلا: "تلمسان المشهورة ... بينها وبين هونين ثلاثون ميلا[2]".

وقد تطرق ابن خلدون في رحلته إلى مرسى هنين[3] ،وكان عبارة عن حصن قديم ثم تحول إلى ميناء صغير يمون مدينة ندرومة[4] ،وهذا لقربها منه حيث يقول صاحب الروض المعطار: "مدينة بالمغرب جليلة على البحر، وشمالها تلمسان، وهي بقرب ندرومة[5] ".

كما قدم حسن الوزان وصفا لهذا الميناء بقوله: "هنين ... لها ميناء صغير محروس ببرجين، كل واحد منهما في جهة، وتحيط بها أسوار عالية متينة لا سيّما من جهة البحر، وتأتي هذا الميناء سنويا سفن شراعية من البندقية تحقق أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان[6] ".

وقد لعب هذا الميناء دورا هاما في العلاقات التجارية لهذه الدولة خاصة وأنّه الميناء الأقرب إلى الساحل الأندلسي، فهو كان يربط بلاد المغرب الأوسط مباشرة بميناء ألمرية[7] ،وأصبح همزة وصل بين الشمال والجنوب، والرئة الاقتصادية للدولة الزيانية، فقدمت إلى هذا الميناء سفن من الأندلس، وسفن مسيحية من برشلونة وأراغون[8].

[1] – خديجة بورملة، الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط من خلال الكتابات الجغرافية العربية، دورية كان التاريخية، العدد 34، 2016م، ص99.

[2] – ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري، ط1، بيروت، 1970م، ص140.

[3] – ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، ص53.

[4] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص86.

[5] – الحميري، المصدر السابق، ص597.

[6] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص15.

[7] – خديجة بورملة، المرجع السابق، ص99.

[8] – مُحَمَّد بن زغادي، قراءة في تاريخ مدينة هنين، دورية كان التاريخية، العدد28، 2015م، ص84.

ميناء أرشقول Arshqul :

لقد اختلف الجغرافيين في تسمية هذا الميناء، فنجده لدى البكري[1] ،والحميري[2] "أرشقول"، ولدى صاحب الاستبصار "أرشجول"[3] ،وعند ابن سعيد المغربي "أرشغون"[4] ،أما الوزان "أرشكول"[5].

ويعد هذا الميناء من أشهر الموانئ في المغرب الأوسط، وهو قريب من تلمسان حيث قال عنه ابن سعيد المغربي: "تلمسان المشهورة ... بينها وبين أرشغون عشرون ميلا[6] "، بينما قال عنه الحميري: "مدينة في ساحل تلمسان من أرض المغرب بينهما فحص طوله خمسة وعشرون ميلا[7]"، وقد ساهم هذا الميناء في التجارة بشكل كبير، وكانت تقصده السفن والمراكب من مختلف الأقطار[8].

ميناء وهران والمرسى الكبير:

تتمتع مدينة وهران بموقع جغرافي هام جعلها محطة أنظار العديد من الرحالة المغاربة والأندلسيين، فقدموا لها أوصافا مختلفة، فالعبدري قال عنها: "ثم مررنا على مدينة وهران، وهي مدينة مليحة، حصينة، برية، بحرية، وهي مرسى تلمسان وأنظارها، ومتجر تلك النواحي[9]"، كما وصف الحاج عبد الله ابن الصباح وهران قائلا: "وهران ... مدينة على ساحل البحر مقابلة مدينة مرسية في بر الأندلس[10]"، فهذا الموقع الإستراتيجي جعل مينائها يتردد عليه التجار القطلانيون

[1] – البكري، المصدر السابق، ص77-79.
[2] – الحميري، المصدر السابق، ص26.
[3] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص134.
[4] – ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص140.
[5] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص16.
[6] – ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص140.
[7] – الحميري، المصدر السابق، ص26.
[8] – مجهول، الاستبصار، ص134.
[9] – العبدري، المصدر السابق، ص211.
[10] – ابن الصباح، المصدر السابق، ص58.

ليشتروا ما تشتهر به من بضائع، ويبيعوا سلعهم التي يحملونها[1] ،وهذا ما أكده حسن الوزان: "كانت وهران مهبط التجار القطلونيين[2] ".

أمّا المرسى الكبير فقد حظي بعناية كبيرة من قبل سلاطين بني عبد الواد، وهذا راجع لموقعه الممتاز فجعلوه محطة تجارية، وأقاموا فيه حصن دفاعي فأصبح بذلك محطة رئيسية لمختلف السفن[3] خاصة عند اضطراب الأحوال الجوية كانت تقصده السفن وتنزل سلعها فيه ثم تنقل بضائعها في قوارب إلى ميناء وهران[4] الذي يبعد نحو ميلين عن المرسى الكبير[5] ،فأصبح هذا الميناء محطة لمختلف السفن خاصة من قطلونية[6].

ميناء تنس:

يعتبر هذا الميناء من أهم موانئ المغرب الأوسط ساهم في ازدهار التجارة البحرية، وهو يقابل العديد من المراسي منها مرسى لقنت[7] ،وقد كان يستقبل مختلف السفن القادمة من الأندلس[8] ،واختص هذا المرسى بتصدير القمح "وهي مشهورة بكثرة القمح ومنها يحمل في المراكب إلى سواحل الأندلس وغيرها[9] ".

ميناء شرشال:

شرشال هي مدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط[10] ،في ناحية برشك بينهما عشرون

[1] – يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، عالم المعرفة، ط3، الجزائر، دون تاريخ، ص39.

[2] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص30.

[3] – حمزة بختي، الأهمية الاقتصادية للمرافئ بالمغرب الأوسط في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2014م، ص44.

[4] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص31.

[5] – عبد الواحد ذنون طه، التبادل التجاري بين الموانئ الجزائرية والأندلس في القرنين الخامس والسادس للهجرة، أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009م، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر (2)، ص414.

[6] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص87.

[7] – البكري، المصدر السابق، ص81.

[8] – عمر بلوط، المرجع السابق، ص49.

[9] – ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص142.

[10] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص258.

ميلا[1] ،وتبعد عن جزائر بني مزغنا بسبعون ميلا[2] ،ويقابلها من الأندلس مرسى لقنت[3].

ميناء الجزائر:

تعرف بجزائر بني مزغنة[4] ،وكانت مدينة الجزائر من مدن المغرب الأوسط الخاضعة للدولة الزيانية وهذا ما ذكره ابن الصباح قائلا: "ثم رجع إلى مدائن تلمسان المذكورة مثل الجزائر وجماعتها المشهورة، وهي مدينة التجارة والخصب والرخاء الشامل من الزرع وألوان النعم، هي على ساحل البحر مقابلة مدينة مالقة من جزيرة إقليم الأندلس[5] ".

وقد لعب ميناء الجزائر دور كبير في التجارة الزيانية حيث كانت تقصده السفن من مختلف الأقطار "ومرساها مأمون له عين عذبة يقصد إليه أهل السفن من إفريقية والأندلس وغيرهما[6] ".

ميناء مستغانم:

أسست مدينة مستغانم من طرف الموحدين[7] قرب مصب واد شلف[8] ،ولها مرسى جيد[9] تتوقف به العديد من سفن النصارى، عرفت هذه المدينة ازدهارا كبيرا في عهد الدولة الزيانية بفضل مينائها الذي اختص في تجارة الصوف[10].

لعبت هذه الموانئ دورا كبيرا في التجارة الخارجية للدولة الزيانية، وقد اهتمت مملكة أراغون بالتبادل التجاري مع هذه الموانئ، وهذا ما أكده ابن بطوطة في رحلته حينما قال: "ثم سافرت ...

---

[1] – الحميري، المصدر السابق، ص340.

[2] – الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص258.

[3] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص132.

[4] – البكري، المصدر السابق، ص66.

[5] – ابن الصباح، المصدر السابق، ص58-59.

[6] – البكري، المصدر السابق، ص66؛ مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص132؛ الحموي، المصدر السابق، ج2، ص132.

[7] – عمر بلوط، المرجع السابق، ص48.

[8] – الحميري، المصدر السابق، ص558.

[9] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص530.

[10] – عمر بلوط، المرجع السابق، ص48.

في البحر مع القطلانيين، فوصلنا إلى جزيرة سردانية، ... ثم خرجنا عنها فوصلنا بعد عشر إلى مدينة تنس، ثم إلى مازونة، ثم إلى مستغانم، ثم إلى تلمسان[1]".

ب – السفن التجارية:

بعد رحيل الفاطميين من المغرب إلى مصر ضعف الأسطول المغاربي، واستمر هذا الضعف إلى غاية مجيء الموحدين الذين اهتموا بالأسطول خاصة خلال فترة عبد المؤمن الذي وجه عنايته نحو إنشاء وتعمير المراسي ودور الصناعة، ويرجع اهتمام الخليفة الموحدي بإنشاء السفن إلى توفر المواد اللازمة لصناعتها كالخشب الذي كان متوفرا في العديد من مدن المغرب الأوسط، بالإضافة إلى توفر الحديد[2].

والدولة الزيانية فقد ورثت عن دولة الموحدين دور صناعة السفن المنتشرة على طول سواحلها[3] ،ونذكر منها:

دار الصناعة بجزائر بني مزغنة:

تعود هذه الدار إلى الفترة الموحدية، وهذا ما أكده ابن أبي دينار حينما تكلم عن حملة الأمير الموحدي مُحَمَّد الناصر على بني غانية الذين استولوا على إفريقية فقال: "... ولما وصل إلى جزائر بني مزغنة أمر بإنشاء أساطيل وأخذ في تجهيز العساكر إلى ميورقة[4] ".

دار الصناعة بوهران:

أنشأت هذه الدار في العصر الموحدي، وكانت أول إشارة إليها تعود إلى الحملة التي قادها الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي على المغربين الأدنى والأوسط، فأمر بإنشاء الأساطيل في جميع سواحل بلاده، فأنشأ أربعمائة قطعة منها مئة قطعة في وهران[5].

---

[1] – ابن بطوطة (أبو عبد الله مُحَمَّد): رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تقديم وتحقيق مُحَمَّد عبد المنعم العريان، راجعه وأعد فهارسه مصطفى القصاص، ج1، دار إحياء العلوم، ط1، بيروت، 1987م، ص669.

[2] – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ البحرية الإسلامية، ص200 وما بعدها من الصفحات.

[3] – علي عشي، المرجع السابق، ص520.

[4] – ابن أبي دينار، المصدر السابق، ص117.

[5] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص197–201.

دار الصناعة بهنين:

أشار ابن أبي زرع الفاسي أنّ هذه الدار أنشأت مع دار الصناعة في وهران، وهذا عندما تحدث عن حملة عبد المؤمن بن علي نحو إفريقية "وفيها أمر ... بإنشاء الأساطيل في جميع سواحل بلاده، وعزم على غزو بلاد الروم في البر والبحر، فأنشأ منها أربعمائة قطعة، منها في حلق المعمورة ومرساها مئة وعشرون قطعة، ومنها في طنجة وسبتة وبادس ... ومنها ببلاد إفريقية ووهران ومرساها هنين مئة قطعة[1] "،واستعملت الدولة الزيانية في تبادلها التجاري مع مملكة أراغون أنواعا عديدة من السفن لنقل البضائع منها: الشيني[2] ،والطراد[3] ،والجفن[4].

المطلب الثاني: المبادلات التجارية:

1 – الصادرات:

تمثل التجارة مصدر مهم في اقتصاد الزيانيين لهذا لقيت اهتمام كبير من طرفهم، ويرجع ذلك إلى التضاريس والمناخ المعتدل الذي ساد المنطقة، فساعد بشكل كبير في كثرة المنتوج وتنوعه، ومنه عملت الدولة الزيانية على تصديره، ومن أهم صادرات الدولة الزيانية نذكر:

الحبوب:

إنّ توفر التربة الخصبة في البلاد الزيانية جعلها تعرف تنوعا في إنتاج الحبوب على مختلف أنواعها[5] ،واشتهرت هذه الحبوب بجودتها العالية الأمر الذي أهلها لتتصدر قائمة صادرات الدولة[6]، وأول أنواع هذه الحبوب نذكر:

---

[1] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص199-201.

[2] – جمعها شواني، وهي سفينة كبيرة وطويلة تتكون من عدة طوابق كالقلعة، لها شراعين أو ثلاثة، وهي تجارية. (انظر: مُحَمَّد علي عدلي، أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة اليرموك، 1997م، ص168؛ بسام كامل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص198).

[3] – الطراد أو الطريدة، وهي سفينة صغيرة وسريعة لها مجاديف وشراع مثلث مفتوحة في ظهرها استخدمت للنقل التجاري، استخدمها الصليبيون لنقل الخيول عليها منذ القرن السابع هجري. (انظر: بسام كامل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص198).

[4] – بسام كامل عبد الرزاق، نفس المرجع، ص198.

[5] – عمر بلوط، المرجع السابق، ص26.

[6] – عبد الصمد حمزة، المرجع السابق، ص121.

القمح: انتشرت زراعته حول تلمسان في سهل تاسالا[1] الذي كان يعرف إنتاجا وفيرا يغطي حاجيات سكانها[2] ،وهذا ما أكده حسن الوزان حينما تكلم عن نوعية وكمية إنتاج القمح في هذا السهل فيقول: "تسلة مدينة عريقة في القدم بناها الأفارقة في سهل كبير يمتد على مسافة نحو عشرين ميلا، وينبت قمحا جيدا جميل اللون غليظ الحب يمكنه وحده أن يزود تلمسان بما تحتاجه من حبوب[3] ،كما أشار إلى كثرة مطاحن القمح في تلمسان دليل على وفرته بها[4] ،إضافة إلى توفره في سهول متيجة، وتيارت ووهران وهنين[5] ،وتنس حيث يقول ابن سعيد المغربي :"وهي مشهورة بكثرة القمح، ومنها يحمل في المراكب إلى سواحل الأندلس وغيرها[6] "،ويؤكد ذلك صاحب الاستبصار: "... وهي كثيرة الزرع، رخيصة الأسعار، منها يحمل الطعام إلى الأندلس، وإلى بلاد إفريقية، وإلى بلاد المغرب لكثرة الزرع عندهم[7] "،أمّا حسن الوزان فيقول: "وأمّا إقليمها فينتج الكثير من القمح[8] ".

ونتيجة لتوفر هذا المنتوج عمدت الدولة الزيانية على تصديره لمختلف البلدان النصرانية، فكانت السفن تخرج من ميناء وهران وهنين محملة بالقمح، ومتجهة نحو موانئ برشلونة وميورقة[9].

الشعير:تمركزت زراعته في سهل إيسلي[10]،وحوض شلف وسهول مليانة وبرشك[11]،هذا إلى جانب

---

[1] – يطلق هذا الاسم على جبل وقرية يقعان قرب مدينة سيدي بلعباس الحالية على بعد نحو 30 كلم في الناحية الشمالية الشرقية منها. (انظر: التنسي، المصدر السابق، ص285).

[2] – بسام كامل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص176.

[3] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص25.

[4] – نفس المصدر، ص20.

[5] – فؤاد طوهارة، النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني (7-9هـ/13-15م)، مجلة جيل، العدد2، 2014م، ص77.

[6] – ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص142.

[7] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص133.

[8] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص36.

[9] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص197.

[10] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص12.

[11] – مدينة قديمة بناها الرومان على ساحل البحر الأبيض المتوسط بين شرشال وتنس، ولم يبقى لها أيّ أثر. (انظر: حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص32؛ التنسي، المصدر السابق، ص284).

المناطق الجبلية، كجبل ولهاصة وبني زناسن ومطغرة التي لا تنتج إلاّ الشعير[1] ،ويذكر حسن الوزان مدينة برشك بقوله: "وتنتج البادية الجميلة من حولها كثير من الكتان والشعير[2] "،وكانت تصدر منه كمية كبيرة إلى قطلونية وميورقة[3].

الفواكه:

كان المغرب الأوسط إقليم زراعي ينتج أنواع مختلفة من الفواكه، وهذا ما وضحه الرحالة والجغرافيين الذين زاروا مختلف مدنه، فتلمسان قال عنها العبدري: "والدائر بالبلد كله مغروس بالكرم وأنواع الثمار[4] "،كما تحدث ابن الصباح في رحلته لتلمسان قائلا: "مدينة تلمسان خضراء من كثرة البساتين ... وكثرة الزرع وشجر الزيتون وتمر الغدان[5] "،ومن هذه الفواكه نذكر:

التمور: تنمو أشجار التمور بشكل كبير في المناطق الصحراوية جنوب المغرب الأوسط خاصة في إقليم توات "به جنات من النخيل والأعناب وسائر الفواكه[6] "،وقد صدرت منه الدولة الزيانية نحو أوروبا بصفة عامة ومملكة أراغون بصفة خاصة حيث استوردته هذه الأخيرة بكميات كبيرة، حتى أصبحت موائد ملوكهم لا تخلو من هذه الفاكهة، بالإضافة إلى فواكه أخرى عملت الدولة الزيانية على تصديرها لمملكة أراغون كالزبيب[7] ،والتين المجفف، ومن المناطق المشهورة بإنتاجه مدينة مرسى الدجاج حيث "يحمل منها شرائح طريا ومنثورا إلى سائر الأقطار، وأقاصي البلاد[8] ".

الصوف:

اهتم الزيانيون بتربية الحيوانات، وخاصة الأغنام، ونتيجة لوجود هذه الثروة الحيوانية توفرت

[1] – فؤاد طوهارة، المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (ق7-9هـ/13-15م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد 16، 2014م، ص81.

[2] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص33.

[3] – عبد الصمد حمزة، المرجع السابق، ص122.

[4] – العبدري، المصدر السابق، ص28.

[5] – ابن الصباح، المصدر السابق، ص57.

[6] – ابن خلدون، العبر، ج7، ص76.

[7] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص199.

[8] – الحميري، المصدر السابق، ص539.

مادة الصوف، فقامت الدولة الزيانية بتصديرها إلى مختلف البلدان النصرانية منها مملكة أراغون [1].

الجلود:

وبما أنّ الزيانيون قاموا بتربية الحيوانات من أغنام وبقر وخيول وجمال، فإنّه توفرت لديهم مادة الجلد التي اهتم بها التجار النصارى، وخاصة جلود الخرفان المولودة ميتة كانت تصدر بنسبة كبيرة إلى قطلونية[2].

الذهب:

لقد كانت الدولة الزيانية معبرا مهما إلى إفريقيا، وبلاد السودان الغربي حيث توجد ثروة الذهب العنصر المهم الذي تفتقده أوروبا بصفة عامة ومملكة أراغون بصفة خاصة، فكان التجار الزيانيين يقايضون الملح بالذهب، فيحمل هذا الأخير على أشكال مختلفة: تبر وسبائك وقطع نقدية من بلاد السودان إلى تلمسان حيث يتم بيعه إلى تجار مملكة أراغون القطلونية وميورقة[3].

العبيد:

امتلأت أسواق الدولة الزيانية بالعبيد[4] ،وكانوا هؤلاء يحملون من إفريقيا السوداء إلى تلمسان[5] ،ومراسي المغرب الأوسط ومنها إلى مملكة أراغون، وغالبا ما كان يتوجه تجار هذه الأخيرة إلى تلمسان للحصول على العبيد، وقد سمح قانون 1274م/672هـ، الذي أصدره خايمي الأول ملك أراغون بالمتاجرة في العنصر البشري أسرى وعبيد من مملكة بني عبد الواد، وحتى الراغبين طواعية في ذلك وبيعهم في مملكة أراغون[6].

بالإضافة إلى الصادرات التي ذكرناها، كانت هناك مواد أخرى استوردتها مملكة أراغون من الدولة الزيانية وتمثلت في مادة الشب حيث كان التجار الزيانيين يصدرونه بكميات كبيرة إلى مملكة

[1] – مصطفى علوي، المرجع السابق، ص207.

[2] – بسام كامل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص187.

[3] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص26–29؛ لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص214.

[4] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص214.

[5] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط، ص92.

[6] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص31–32.

أراغون، ففي سنة 648هـ/1250م، باع أحد التجار الزيانيين 500 قنطار من الشب في العاصمة الأراغونية برشلونة بمبلغ قدره 3500 بيزيتة (أي حوالي 700 دينار ذهبي)[1] ،كما استوردوا أيضا الشمع الذي كان ينتج بكمية كبيرة في الدولة الزيانية، ويصدر خاصة إلى ميورقة عبر موانئ تنس وشرشال ومستغانم ووهران، إضافة إلى العطور والتوابل والعقاقير وريش النعام[2] ،والعسل والزيت[3].

2 – الواردات:

وفي مقابل ما كانت تصدره الدولة الزيانية إلى مملكة أراغون، استوردت ما كانت تحتاجه من مواد وبضائع مختلفة كالأواني الحديدية والقصديرية والنحاس والأواني البلورية، والطيب والعنبر[4]، كما استوردت كذلك الأقمشة والأسلحة وأدوات الخرز والأدوات الحديدية، والزجاجية والعطور[5]،وكانت مملكة أراغون تركز على بيع سلعها للدولة الزيانية مقابل الذهب، ومن أجل ذلك عقدت معاهدات معها[6] ،وعليه فقد قدر المعدل السنوي لقيمة الواردات الإجمالية من مملكة أراغون إلى الدولة الزيانية بين سنتي 674-695هـ/1275-1295م بحوالي 3500 ألف دينار ذهبي، وفي سنة 719هـ/1319م، كانت قيمة الواردات من مملكة أراغون بحوالي 100 ألف دينار ذهبي[7].

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – القرصنة:

تعتبر القرصنة على السفن من أهم العوامل المؤثرة على التجارة البحرية في حوض المتوسط، وانعكس هذا التأثير على العلاقات التجارية بين مختلف القوى المتوسطية، فالقرصنة كانت تؤثر على حرية تنقل التجار في البحر المتوسط[8] ،وكان للأسطول الموحدي دور كبير في التخفيف من أعمالها، لكن خلال القرنين 7-8هـ (13-14م) تناقصت أهمية هذا الأسطول وتزايدت أعمال

[1] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص144.

[2] – عبد الصمد حمزة، المرجع السابق، ص126-127.

[3] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط، ص92.

[4] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص29.

[5] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص39.

[6] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص220.

[7] – نفس المرجع، ص231.

[8] – علي عشي، المرجع السابق، ص471.

القرصنة، وهذا بسبب سقوط هذه الدولة وظهور كيانات مغاربية،كما شهد مطلع القرن 7هـ(13م) ظهور قوة بحرية جديدة بغرب المتوسط، وهي مملكة أراغون[1] ،هذه الأخيرة استغلت الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة الزيانية، واستعملت القرصنة كوسيلة ضغط عليها وهذا من أجل الحصول على امتيازات تجارية أو التملص من بعض بنود المعاهدات وفرض شروط جديدة[2].

فأصبحت سفن الدولة الزيانية تتعرض للقرصنة من طرف الأراغونيين، حيث كان هؤلاء القراصنة يقومون باختطاف التجار من سواحل الدولة الزيانية[3]،كما تعرض مرسى وهران سنة 761هـ/1360م إلى القرصنة من طرف القطلانيين "فأخذوا منه جفنا موسوقا بالزرع وغيره لتجار الأندلس...،واستولوا على الجفن بما فيه[4] "،فقام السلطان الزياني أبي حمو موسى الثاني ببعث رسالة إلى ملك أراغون بيدرو الرابع في سنة 761هـ/1360م، يخبره فيها بتعرض سفينة كانت محملة بالزرع في مرسى وهران إلى القرصنة من طرف الأراغونيين[5].

وتجار الدولة الزيانية بدورهم كان لهم رد فعل اتجاه عمليات القرصنة الأراغونية، وجهزوا حملات كانت تنطلق من وهران وتجتاح سواحل قطلونية وجزر البليار، حتى أصبحت المدينة تزخر بالأسرى المسيحيين[6] ،وبالتالي تمّ إبرام العديد من معاهدات السلم والتجارة للحد من أعمال القرصنة، كالمعاهدة التي عقدت بين السلطان أبو حمو موسى الثاني وبيدرو الرابع ملك أراغون في 29 صفر764هـ/1362م، لمدّة خمس سنوات نصت هذه المعاهدة على منع القرصنة وتوفير الأمن والحماية لتجار البلدين[7].

2 – الحروب:

كان للحروب التي وقعت في العهد الزياني أثر كبير على الحياة التجارية بما تحمله من أضرار

[1] – أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص74-75.

[2] – بسام كامل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص197.

[3] – عبد الكريم بصديق، المرجع السابق، ص386.

[4] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص124.

[5] – نفس المرجع، ص122-128.

[6] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص30.

[7] – عمر سعيدان، علاقات اسبانيا القطلانية بتلمسان، ص151،158 .

على المحاصيل الزراعية، ومن الحروب التي كان لها تأثير على هذا الجانب الصراع الزياني المريني سنة 655هـ/1257م[1] ،وسنة 666هـ/1267م[2] ،بالإضافة إلى الحصار المريني سنة 698هـ/1299م، على الزيانيين الذي استمر حوالي ثماني سنين هلك الناس فيها جوعا وغلت الأسعار وخربت المحاصيل، وهذا أثر على التجارة [3] ،وكذلك حروب الزيانيين مع الحفصيين شرقا[4] ،ولقد ساءت العلاقة بين الإمارة الزيانية ومملكة أراغون على إثر التحالف الذي تم بين ملك أراغون خايم الثاني والسلطان الحفصي أبي بكر ضدّ السلطان الزياني أبي حمو الثاني وهاجموا سواحل المغرب الأوسط وتأثرت على إثر هذا التحالف العلاقات التجارية بين الطرفين[5].

3 – الكوارث الطبيعية والأوبئة:

تعتبر الكوارث الطبيعية من أهم المسببات في عرقلة التجارة الخارجية وعلى رأسها نذكر آفة الجراد الذي اجتاح الدولة الزيانية سنة 678هـ/1280م، وأكل جميع زروعها، كما كان للأوبئة والطواعين هي الأخرى أثر واضح على واقع التجارة في المغرب الأوسط، فقد انتشر فيه مرض الطاعون الجارف سنة 749–753هـ/1348–1353م، وممّا لا شك فيه أنّ هذه الأوبئة التي قضت على سكان المغرب الأوسط قد أثرت بشكل مباشر على حركة التجارة، وبالتالي أعاقت اقتصاد البلاد[6]، ويمكن القول أن هذه الأوبئة قد منعت تجار المغرب الأوسط من التعامل التجاري مع النصارى وذلك خوفا من العدوى وانتشار الأمراض، كما أنّ هؤلاء النصارى كانوا يقومون بمراقبة السفن التجارية القادمة إليهم تجنبا لانتشار هذه الأمراض، فغالبا ما كانوا يقومون بحرق تلك السلع التي تحملها السفن إذا كان أصحابها مصابون[7].

---

[1] – ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية، ص66–67.

[2] – الناصري، المصدر السابق، ج3، ص25.

[3] – يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص117–121.

[4] – عبد الكريم بصديق، المرجع السابق، ص380.

[5] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص154.

[6] – سمية مزدور، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588–927هـ/1192–1520م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م، ص136.

[7] – عبد الكريم بصديق، المرجع السابق، ص469–470.

وفي الأخير نستنتج أنّ التنوع في المحاصيل الزراعية والصناعية للزيانيين كان له دور كبير في انتعاش المبادلات التجارية بينها وبين مملكة أراغون، وبالتالي سعى ملوك هذه الأخيرة إلى تبادل رسائل وعقد اتفاقيات سلم وتجارة مع الزيانيين حتى يواصلوا سياستهم التوسعية في المتوسط، ويفرضوا نفوذهم على المغرب الأوسط، وهذا نظرا لأهميته الكبيرة، فهو كان ملتقى الطرق التجارية، وقد اتضحت أطماع مملكة أراغون من خلال بنود تلك المعاهدات التي دائما كانت تخدم مصلحتها بشكل كبير وتمنحها امتيازات عديدة، في حين نجد الدولة الزيانية لم تحصل على أيّ شيء من تلك المعاهدات، وربما يعود سبب قبول سلاطينها لبنود تلك المعاهدات إلى الظروف السياسية التي كانت تعيشها الدولة مع جيرانها، فهي كانت تحاول التوسع شرقا على حساب أراضي الدولة الحفصية، وكانت على علاقات عدائية مع المرينيين غربا، فحرص الأمراء الزيانيين على المحافظة على العلاقات السلمية والتجارية مع مملكة أراغون لتأمين دولتهم.

كما أن مملكة أراغون في تلك الفترة كانت في أوج توسعاتها في الحوض الغربي للبحر المتوسط، فخاف السلاطين الزيانيين من توسعات مملكة أراغون على حساب أراضي دولتهم، فرضخوا لمطالب ملوكها، ومملكة أراغون كانت دائما تستغل التجارة كوسيلة للتغلغل والسيطرة على الدولة الزيانية، كما أنها كانت تستعمل السلفة المالية عن الزيانيين كطريقة لاسترجاع أموالها التي يدفعها تجارها في الدولة الزيانية، أمّا هذه الأخيرة فكانت دائما تسعى جاهدة من أجل الحفاظ على هذه العلاقات التجارية، فاهتمت بالأسواق وبنت الفنادق لإقامة التجار الأراغونيين، ووفرت لهم الأمن، وقد احتوت الدولة الزيانية على العديد من المراكز البحرية التي كان لها دور كبير في المبادلات التجارية بين الطرفين.

وعلى الرغم من وجود العديد من العراقيل التي أثرت على سير التجارة بين الطرفين كانتشار ظاهرة القرصنة، ونشوب العديد من الحروب، والكوارث الطبيعية، إلاّ أنّها لم تحل دون استمرار العلاقات التجارية بين البلدين.

المبحث الرابع

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والدولة المرينية

المطلب الأول: عوامل تنشيط الحركة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل

2 – المؤسسات التجارية:

أ – الأسواق

ب – الفنادق

3 – الموانئ والسفن التجارية

المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية

1 – الصادرات

2 – الواردات

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – العوامل الطبيعية

2 – القرصنة

3 – الحروب

4 – تدخل السلطة في الميدان التجاري

بعد أن سيطر المرينيون على المغرب الأقصى واستقرارهم فيه، عملوا على تقوية اقتصادهم بتنشيط الزراعة والصناعة والتجارة من أجل ربط علاقات تجارية مع الممالك النصرانية التي كانت تعيش معها علاقات عدائية في ظل الأحداث التي كانت تعيشها الأندلس، لكن كانت هناك بعض أوقات الهدنة التي كثيرا ما تحاك فيها علاقات تجارية مع هذه المماليك، وعلى رأسها مملكة أراغون، وعلى هذا الأساس لجأ الطرفان إلى تبادل الرسائل وعقد المعاهدات التجارية التي من شأنها أن توطد العلاقات، وتنظم سير التبادل التجاري بين الطرفين، كما حرصوا على إنشاء مؤسسات لتسهيل العملية التجارية، وقد استغلت الدولة المرينية طول شريطها الساحلي الذي يحتوي على العديد من المراكز التجارية الهامة التي كانت محط السفن الأراغونية المحملة بالبضائع، فكانت بذلك تبيع ما تحمله من بضائع، وتأخذ ما تحتاجه.

المطلب الأول: عوامل تنشيط الحركة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل:

حرصت مملكة أراغون على ربط علاقات سلم وتجارة مع الدولة المرينية خاصة بعد إحكام سيطرتها على مجال واسع من غرب البحر المتوسط، بعدما كانت الجمهوريات الإيطالية هي المسيطرة عليه، فأزاحتها مملكة أراغون، وأصبحت هي أهم قوة تجارية بالمنطقة، وأبدت رغبة ملحة في الحصول على الذهب من المغرب، ولتحقيق هذه الأهداف عزّزت أراغون علاقتها مع الدولة المرينية بوسائل سلمية، وإرغام السلطة المرينية على شراء الصّلح والسلم، وهذا من خلال إبرام معاهدات وتبادل رسائل[1].

وتعود العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والمرينيين إلى سنة 625هـ/1227م، حيث وجد عدد كبير من التجار الأراغونيين في الأسواق المغربية لأخذ السلع المشهورة كالذهب والفضة[2]، كما

[1] – مصطفى نشاط، الارتزاق المسيحي بالدولة المرينية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 48، الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ،المملكة المغربية، 1995م، ص135.

[2] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص192.

كان للتجار القطلانيين أنشطة قوية في ميناء سبتة[1] ،وهذا ما يظهر بوضوح أهمية مدينة سبتة لمملكة أراغون[2].

وظلت علاقات التجارة والسلم قائمة بين الطرفين خلال القرن السابع هجري/13م، ففي سنة 1250م/648هـ، قام الملك الأراغوني جاك (خايم) الفاتح بمنع رعاياه من مزاولة القرصنة ضدّ الرعايا المرينيين، فهو كان يفضل ممارسة التجارة بسلام مع الموانئ المرينية، وتوطّدت العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والمرينيين بعد سنة 660هـ/1262م[3] ، فبتاريخ 18 نوفمبر 673/1274هـ، عقدت معاهدة سلم وتجارة في برشلونة بين السلطان المريني أبي يوسف يعقوب[4] (656-685هـ/1258-1286م)، الذي كان حاضرا شخصيا في برشلونة، وخايم الأول ملك أراغون[5] ،احتوت هذه المعاهدة على خمسة بنود، وعد فيها الملك الأراغوني خايم الأول بمساعدة ملك المغرب بعشر سفن وخمسمائة فارس لاسترجاع مدينة سبتة من حوزة ملك غرناطة الذي احتلها[6] ،كما نصت هذه المعاهدة على بعض الأمور التجارية وتم بموجبها تصدير كميات من القمح إلى برشلونة[7].

[1] – هي مدينة عظيمة تقع على ضفة البحر الرومي المعروف بالزقاق الداخل من البحر المحيط، ويحيط بها البحر شرقا وجوفا وقبلة، ومدينة سبتة مدينة قديمة سكنها الأول، وفيها آثار كثيرة، وهي كثيرة الحط والإقلاع وفيها التجار الأغنياء الذين يبتاعون المركب بما فيه من بضائع الهند وغيرها في صفقة واحدة. (انظر: البكري، المصدر السابق، ص102-103؛ الحميري، المصدر السابق، ص303؛ مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص137؛ ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص139).

[2] – مُحَمَّد الشريف، سبتة الإسلامية دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي (عصر الموحدين والمرنيين)، تقديم مُحَمَّد بن عبود، منشورات جمعية تطاون، ط2، الرباط، 2006م، ص97.

[3] – نفس المرجع، ص99.

[4] – هو يعقوب بن عبد الحق، ويكنى أبا يوسف، ويلقب القائم بأمر الله، ولد عام 609هـ/1213م، وبويع في سنة 656هـ/1258م، استولى على مراكش سنة 668هـ، وانقرضت على يده دولة الموحدين، هو الذي أسس المدينة البيضاء، توفي بالجزيرة الخضراء بالأندلس يوم الثلاثاء 22 محرم 685هـ/1286م، ودفن بمدينة سلا، دامت دولته 29 سنة 6 أشهر و22 يوم. (انظر: ابن الأحمر: روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكية، الرباط، 1962م، ص17-19).

[5] – De Mas Laterie, Op. Cit, T2, P. 285 .

[6] – عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم (عهد بني مرين والوطاسيين)، ج7، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، دون تاريخ، ص121.

[7] – أمال سالم عطية، المرجع السابق، ص173.

وبتاريخ 27 أكتوبر 1276م/ 675هـ، قرّر الملك الأراغوني بيدرو الثالث تجديد معاهدة مع السلطان المريني أبي يوسف يعقوب لتأكيد الصّلح ومعالجة قضايا تجارية متعلقة بالضريبة والمكوس، وأرسل من أجل ذلك مبعوثه بيرنار بورطي (Bernar Porter) لإبرام الاتفاقية[1].

وبعد تولي ألفونسو الثالث حكم مملكة أراغون قام ببعث سفيره بدرو دي دو(Pedro De Dou) إلى السلطان المريني أبي يعقوب يوسف[2]، وكان ذلك في جانفي 1287م/686هـ، أخبره عن استعداد ملك أراغون لتقديم المساعدة للسلطان المريني من أجل الاستيلاء على تونس، وإذا نجحت هذه العملية ستبقى المعاهدة سارية المفعول، والسلطان المريني يلتزم بدفع الضرائب التي يجنيها من عائدات تونس إلى ملك أراغون، وهذا ما يبيّن طمع مملكة أراغون في الدولة الحفصية[3].

وفي سنة 1288م/688هـ، قرّر الملك الأراغوني ألفونسو الثالث تجديد معاهدة مع السلطان المريني أبي يعقوب يوسف تحمل نفس بنود معاهدة 1274م/673هـ، فيما يخص حماية الرّعايا الأراغونيين، والقناصل، والتجار، والفنادق، والأداءات الجمركية[4].

عند نهاية القرن 7هـ/13م، كان التجار الأراغونيون خاصة تجار برشلونة وميورقة يترددون بانتظام على الموانئ المرينية[5] ،واستمر هذا التوافد في بداية القرن 8هـ/14م ،وظلت العلاقات التجارية قائمة بين البلدين في ظل غياب اتفاقيات تجارية في هذه الفترة إلاّ أنّ التجارة لم تتوقف[6]، حيث تواجد العديد من التجار القطلانيين في موانئ الدولة المرينية بشكل منتظم من سبتة إلى

[1] – عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، ج2، دار المعرفة، ط2، الرباط، 2001م، ص204.

[2] – هو عبد الله بن يعقوب بن عبد الحق، يلقب الناصر لدين الله، ولد في شهر ربيع الأول من سنة 638هـ/1241م، أمه تسمى أم العز، بويع بالخلافة بالجزيرة الخضراء في الأندلس بعد يوم من وفاة والده، وكان ذلك في سنة 685هـ/1286م، وقتل في السابع من ذي القعدة 706هـ/1307م، وله 66 سنة، دامت دولته 21 سنة و9 أشهر و25 يوما، كان يحسن إلى الفقهاء والصلحاء، بعد مبايعته فرّق الأموال على جميع قبائل بني مرين والعرب والأندلس والأغزاز وسائر الأجناد وأخرج الصدقات، إلى الضعفاء، وأزال المكوس، وأمن الطرقات، وأكثر الرتب. (انظر: ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص374-375؛ ابن الأحمر، روضة النسرين، ص21).

[3] – روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج1، ص128.

[4] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص229.

[5] – مُحَمَّد الشريف، المرجع السابق، ص99.

[6] – نفس المرجع، ص100.

صافي على ساحل المحيط الأطلسي، ومن سبتة إلى تاجرة، وتواجدوا أيضا في مدينة فاس والمنصورة، وفي موانئ الكدية وسبتة حيث وصلت نحو عشر سفن ميورقية إلى مينائي سبتة والكدية في الفترة الممتدة من أفريل 1314م إلى مارس 1315م/714-715هـ، كما وصلت سفن ميورقية أخرى إلى الموانئ الأطلسية[1].

وفي الفاتح ماي 1323م/723هـ، أرسل الملك الأراغوني خايم الثاني رسالة إلى السلطان المريني أبي سعيد عثمان (710-731هـ/1310-1331م) أخبره فيها عن تعرض سفينة أراغونية إلى هجوم من طرف المرينيين[2] ،كما طالب بقرض من المال، واقترح تجديد معاهدة سلام وتجارة[3]، وفي سنة 739هـ/1339م، عقد أبي الحسن المريني[4] معاهدة سياسية وتجارية في تلمسان مع وفد من مملكة ميوقة، وقد سمحت هذه المعاهدة إلى تجار ميورقة بالمتاجرة في المغرب، ولكن منع عليهم أن يصدروا منه القمح، والسلاح، والخيل، والجلود المملحة والمدبوغة[5]، كما حرصت هذه المعاهدة على توفير الأمن والحماية للتجار[6].

كما قام الأمير المريني أبي عنان فارس[7]بن السلطان أبي الحسن ببعث رسالة إلى الملك بيدرو الرابع، وذلك أثناء تواجد والده خارج المغرب، وهذا بتاريخ 27 ديسمبر 1349م/750هـ، أخبره فيها بإرسال سفيره للمفاوضة في شأن عقد اتفاقية سلام وتجارة، وأخبره بوصول التاجر ميجل القطلاني (Miguel De Catalan) الذي أتي عن جيل ألبير ميورقة (Gil Albert De Mallorca) في شأن الصّلح بين الطرفين، كما أشارت هذه الرسالة إلى العداوة التي كانت بين

[1] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص80.

[2] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص261.

[3] – نفسه.

[4] – أبي الحسن علي بن أبي سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق، يلقب المنصور بالله، ولد في صفر 697هـ/1298م، بويع في 25 ذي القعدة 731هـ/1331م، وتوفي ليلة الثلاثاء 27 ربيع الأول من عام 752هـ/1351م، دامت فترة حكمه عشرين سنة وثلاثة أشهر ويومين. (انظر: ابن الأحمر، روضة النسرين، ص25).

[5] – محمّد المنوني، ورقات في حضارة المرينيين، مطبعة النجاح، ط3، الدار البيضاء، 2000م، ص143.

[6] – للاطلاع على نص المعاهدة انظر الملحق رقم 03، ص 116.

[7] – هو السلطان أبي عنان فارس بن علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق، ولد في 12 ربيع الأول 729هـ/1329م بالمدينة البيضاء، وبويع في تلمسان في حياة أبيه يوم الثلاثاء عام 749هـ/1349م، ومات مقتولا خنقه وزيره الحسن بن عمر في 28 ذي الحجة 759هـ/1358م. (انظر: ابن الأحمر، روضة النسرين، ص27).

مملكة أراغون وقشتالة، والتزام ملك المغرب بمساعدة ملك أراغون، وبعد عودة السلطان المريني أبي الحسن بن أبي سعيد من تونس قام ببعث رسالة أخرى إلى الملك الأراغوني بيدرو الرابع، وذلك في سنة 751هـ/1350م، أخبره فيها بتعرض أسطوله إلى القرصنة من قبل الأراغونيين "فتجب على الملوك المراعاة فيما بينهم ... وأعلم أنّ في بلادنا الساحلية من تجار النصارى القطلانيين من يفي في المكافأة بإضعاف تلك القرقورة[1]، ولكننا وقفنا عنهم هذا الأمر وفاء بعهد الصّلح[2]".

وبعث أبو عنان رسالة أخرى إلى ملك أراغون في 28 رجب 752هـ/1351م، يخبره فيها بما جرى بين التجار النصارى وحراس الشواطئ المغربية من مناوشات وخصومات بشأن قرقورة أخذها بعض التجار النصارى، وأكد أيضا على أنّ عقد الصّلح ثابت وعلى ملك أراغون أن يراجع موقفه ويرّد ما كان في القرقورة[3].

تواصلت الرسائل بين مملكة أراغون والدولة المرينية، وحرصت هذه الرسائل على حفظ سلامة التجار، وحرية المتاجرة والسفر لرعايا كل من الدولتين، والتأكيد على استمرار الصّلح بين الطرفين[4] ،كما استمرت معاهدات التجارة والسلم بينهما ففي 11 ذي الحجة 755هـ/18 ديسمبر 1354م، عقدت معاهدة بين مملكة أراغون والدولة المرينية، ونصت هذه المعاهدة على توفير الأمن للتجار الأراغونيين الوافدين للمغرب للتجارة، وأنّ من يتعرض للاسترقاق والخطر يجب أن تقوم الحكومة المرينية بإعادته إلى بلاده[5].

وفي 22 شعبان 758هـ/10 أوت 1357م، عقدت معاهدة أخرى تجارية بين الملك الأراغوني بيدرو الرابع، والسلطان المريني أبي عنان لمدّة خمس سنوات حيث صادق بيدرو الرابع على المعاهدة في سرقسطة ثم مددت بعد ذلك لخمس سنوات أخرى في كارينينا Carinina (بأراغون)، وهذا بحضور السفير المغربي تناولت هذه المعاهدة مسائل تجارية متعلقة بتوفير الأمن

[1] – القرقورة هي سفينة عظيمة تحمل الزاد والكراع للأسطول، وأصل اسمها بالإسبانية كاراكا (Caraca)، ومنها ما هو بثلاثة ظهور (طبقات)، ولها ثلاثة قلاع تسير بها في الريح العاصف. (انظر: مُحَمَّد المنوني، المرجع السابق، ص110)

[2] – عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، ص211-121.

[3] – ابن الحاج النميري، المصدر السابق، ص102.

[4] – نفسه.

[5] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص86.

لسائر التجار المغاربة في سائر الموانئ والجزر التابعة للتاج الأراغوني، وإنقاذ التجار المغاربة الذين يتعرضون لخطر العواصف البحرية والغرق وحفظ ممتلكاتهم من أموال وسلع[1].

2 – المؤسسات التجارية:

أ – الأسواق:

باعتبار الأسواق من المؤسسات الهامة في التبادل التجاري، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل المرينيين، وكانت الأسواق في المغرب الأقصى أنواع وهي:

الأسواق الدائمة:

وهي أسواق ثابتة، وكانت تتواجد بالمدن الرئيسية للدولة[2] مثل سوق فاس[3]، وأسواق مدينة سبتة التي تحدث عنها السبتي حيث قال: "وعدد الأسواق مئة وأربعة وسبعون سوقا، تخص منها المدينة بمئة واثنين وأربعين سوقا[4]"، وهذا يدل على أنّ المدينة كانت مركز تجاري كبير، كما احتوت مدينة طنجة على سوق عامرة[5]، وكان يباع في هذه الأسواق مختلف السلع والبضائع يوميا، ويأتيها التجار من كل مكان، ويقام فيها المزاد كل يوم للأقمشة والأصواف والسلع الاستهلاكية[6].

الأسواق الأسبوعية:

كانت منتشرة هذه الأسواق في العديد من مدن وقرى المغرب الأقصى، وكانت تعقد في يوم محدد من أيام الأسبوع، وكانت أغلبها تقام خارج المدينة وكان يقصدها التجار ليبيعوا

[1] – عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، ص213.

[2] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص124.

[3] – الجزنائي (أبي الحسن علي): جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، ط2، الرباط، 1991م، ص26؛ ابن الخطيب: ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه مُحَمَّد عبد الله عنان، ج2، مكتبة الخنائجي، القاهرة، ط1، 1981م، ص312.

[4] – السبتي (مُحَمَّد بن القاسم الأنصاري): اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دون دار نشر، ط2، الرباط، 1983م، ص36.

[5] – البكري، المصدر السابق، ص109.

[6] – مُحَمَّد بن ساعو، المرجع السابق، ص117.

بضائعهم ويشتروا ما يحتاجونه من سلع[1] ،ومن أمثلة هذه الأسواق نذكر السوق الأسبوعي الذي كان يقام كل يوم خميس بمدينة فاس وتباع فيه الماشية، كما كان يقصده التجار النصارى لبيع بضائعهم التي يحملونها[2] ،وكذلك سوق أصيلا[3] الذي كان يقام كل يوم جمعة "وسوقها حافل يوم الجمعة[4] "،وكان يعقد بجبل بني زكار سوق أسبوعي كل يوم سبت، ويقصده التجار المرينيين، والتجار النصارى لا سيّما الأراغونيين لبيع سلعهم وشراء الشمع والجلود[5].

الأسواق الموسمية:

كانت تقام هذه الأسواق كل عام وبانتظام، وتتراوح مدّة انعقادها ما بين خمسة عشر يوما إلى شهرين متتالين، ومن هذه الأسواق نذكر سوق جزولة الذي كان يقام لمدّة شهرين متتاليين، ويقصده التجار من مختلف الأقطار، وكان يعقد هذا السوق في سهل يكتنفه جبلان، ويضع التجار بضائعهم في خيام، ويصنفون بضائعهم كل صنف على حدة، فنجد تجار النسيج، وتجار الأقمشة، وتجار الماشية، وكان يبتدئ هذا السوق يوم المولد النبوي[6].

وكانت أسواق المرينيين تسمى باسم السلع التي تباع فيها مثل سوق الشماعين[7]،وسوق السقاطين، وسوق العطارين الأعظم[8] ،وسوق الكتيبيين، وسوق القباقبية[9].

إضافة إلى هذه الأسواق وجدت أيضا القيساريات وكانت تختص ببيع الثياب والأقمشة الصوفية، والأقمشة الحريرية، والمجوهرات، والشموع، والأفاويه، والأحذية[10] ،وكان يقصدها التجار

---

[1] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص126.

[2] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص279.

[3] – تقع قرب مدينة طنجة، ويقال لها أيضا أزيلة، وهي مدينة كبيرة أزلية عامرة آهلة كثيرة الخير والخصب، وكان لها مرسى مقصود. (انظر: الحميري، المصدر السابق، ص42؛ مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص139).

[4] – الحميري، المصدر السابق، ص42.

[5] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص225.

[6] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص127.

[7] – علي الجزنائي، المصدر السابق، ص116.

[8] – السبتي، المصدر السابق، ص111.

[9] – عيسى الحريري، المرجع السابق، ص293.

[10] – علي الجزنائي، المصدر السابق، ص115؛ روجيه لوتورنو، فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زياده، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1967م، ص161.

النصارى ليبيعوا الأقمشة الخشنة ويشترون بضائع أخرى[1] خاصة من قطلونية وميورقة وبلنسية[2].

كما وجد عند المرينيين أماكن أخرى لممارسة النشاط التجاري منها "التربيعات" و"الرحيبات"، فالتربيعات هي عبارة عن أسواق صغيرة مربعة الشكل تشتمل على عدد من الحوانيت، وقد بلغ عدد التربيعات في مدينة سبتة وحدها إحدى وثلاثون تربيعة[3]، أما الرحيبات فإنها كانت مخصصة لبيع وشراء الحبوب، والرحبة العظمى كانت توجد بقرب فنادق النصارى[4].

ب – الفنادق:

انتشرت الفنادق في المغرب الأقصى بشكل كبير، وهذا راجع إلى الازدهار التجاري، واهتمام الحكام المرينيين بهذه المؤسسة الاقتصادية التي كانت لها أهمية كبيرة، فهي كانت موضع إقامة للتجار النصارى الذين كان لهم أثر كبير في الحركة التجارية للدولة المرينية، إضافة إلى ذلك كانت هذه الفنادق مخازن لسلعهم[5].

ونلاحظ انتشار العديد من الفنادق في المغرب المريني خاصة بعد المعاهدة التي أبرمت بين مملكة أراغون والمرينيين بتاريخ 1288م/688هـ، والتي حرصت على توفير الفنادق للتجار الأراغونيين في الدولة[6] ،وقد بلغت الفنادق في مدينة سبتة ثلاثمائة وستون فندقا، أعظمها وأوسعها الفندق الكبير الذي بناه مُحَمَّد أبي القاسم العزفي، يحتوي هذا الفندق على اثنين وخمسين مخزنا وله بابين[7] ،أمّا مدينة فاس فكان يوجد بها مائتا فندق بناياتها في غاية الإتقان بعضها فسيح جدا، كالتي تقع بجوار الجامع الكبير، وتتألف كلها من ثلاث طبقات، منها ما يشمل على مائة

[1] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص10

[2] – أمين توفيق الطيبي، دراسات في تاريخ مدينة سبتة الإسلامية، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1، طرابلس، 1989م، ص20-21.

[3] – السبتي، المصدر السابق، ص37.

[4] – مُحَمَّد الشريف، المرجع السابق، ص60.

[5] – عيسى الحريري، المرجع السابق، ص293.

[6] – خلف الله وجدي، المرجع السابق، ص229.

[7] – السبتي، المصدر السابق، ص38.

وعشرين غرفة، وكانت تقام هذه الفنادق قرب الأسواق، وكان يدير شؤون هذه الفنادق شخص يعرف بالأمين[1].

وأخذت هذه الفنادق أسماء مختلفة منها الفندق الكبير، وفندق غانم، والفندق الوهراني[2]، وفندق ابن حيون بفاس[3] ،وفندق الشماعين[4] ،وفندق أحمد بن إبراهيم الزيات الذي كان يوجد غرب مقبرة السوق[5] ،وكانت تقصد هذه الفنادق التجار من مختلف البلدان النصرانية خاصة التجار الأراغونيين، وتتم فيها العمليات التجارية تحت رقابة الجمارك التي تتكفل بقبض المبالغ المفروضة على التجار وتمنحهم تأشيرة التنقل في المدن[6].

أمّا نفقات البناء والإصلاح التي تتطلبها الفنادق تقع على عاتق السلطة المرينية، أمّا المداخيل من رسوم الكراء والتخزين ونفقات العقود فيستخلصها القنصل لحسابه، ولحساب دولته خاصة وأنّه خصص لكل فندق قنصل[7].

وتتنوع ملكية الفنادق عند المرينيين بين الخواص والدولة، فبعض الأسر كانت تملك الفنادق، كعائلة بني فذة التي ملكت فندقا في فاس[8] ،وولاة الأمر بدورهم اهتموا بإقامة الفنادق وتجديدها، وهذا نظرا لأهميتها الاقتصادية وخاصة بمدينة فاس فالسلطان أبو يعقوب يوسف (685-707هـ/1286-1307م) كان يوقف دخل الفندق الكبير بحي الشماعين على مسجد القرويين، وقد بلغ دخل هذا الفندق في العام عشرة آلاف درهم، كما قام عبد الله الحدودي بتجديد هذا الفندق[9].

[1] - حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص231-232.
[2] - السبتي، المصدر السابق، ص38-39.
[3] - علي الجزنائي، المصدر السابق، ص114.
[4] - عيسى الحريري، المرجع السابق، ص294.
[5] - مُحَمَّد الشريف، المرجع السابق، ص60.
[6] - مُحَمَّد بن ساعو، المرجع السابق، ص126.
[7] - نفسه.
[8] - نفس المرجع، ص127.
[9] - عيسى الحريري، المرجع السابق، ص293-294.

3 – الموانئ والسفن التجارية:

أ – الموانئ التجارية:

احتوت الدولة المرينية على مجموعة من الموانئ التي كان لها دور كبير في إقامة وتنشيط علاقات تجارية مع مختلف البلدان النصرانية، ومن بين هذه الموانئ نذكر:

ميناء سبتة:

يعتبر هذا الميناء من أهم موانئ الدولة المرينية "لها ميناءا جيدا ملائما ترسو فيه سفنهم، ولا تبعد إسبانيا من هناك إلا بخمسة فراسخ[1] "،وقال ابن سعيد عن ميناء سبتة "وتكون سبتة المشهورة حيث الطول تسع درجات والعرض خمس وثلاثون درجة ونصف، وهذه المدينة بين بحرين، وهي ركاب البرّين[2] ،وأكد البكري عن موقع مدينة سبتة، وأهمية مينائها قائلا: "وهي على ضفة البحر الرومي، وهو بحر الزقاق الداخل من البحر المحيط، وهي في طرف من الأرض داخل من الغرب إلى الشرق ضيق جدا والبحر محيط بها شرقا وشمالا وقبلة[3] ".

فإنّ ميناء سبتة كان النقطة المغاربية التي تربطها علاقات منتظمة مع قطلونية، وهذا لأنّ مدينة سبتة كانت تمثل بوابة المغرب، فأصبحت بذلك المكان المفضل لتجار مملكة أراغون[4] ،كما أنّ ميناء مدينة سبتة كان محطة للسفن القادمة من شبه الجزيرة الأيبيرية[5] ،وبالتالي لعب هذا الميناء دور الوسيط التجاري لنقل وتوزيع السلع لغربي البحر المتوسط، وإلى المسيحيين لا سيّما مملكة أراغون، وبلاد السودان[6].

ميناء طنجة:

يعد ميناؤها من الموانئ المهمة في المغرب الأقصى حيث قال عنها القلقشندي: " وهي

---

[1] – مامول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص216.

[2] – ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص139.

[3] – البكري، المصدر السابق، ص102–103.

[4] – محمّد الشريف، المرجع السابق، ص98.

[5] – أمين توفيق طيبي، دراسات في تاريخ مدينة سبتة الإسلامية، ص21.

[6] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص115.

مدينة على بحر الزقاق واتساع البحر عندها ثلث مجرى، فإذا أشرق عنها اتسع عن ذلك ... وهي محط السفن[1] "،أمّا الحميري فقال عنها: "مدينة بالمغرب على ساحل البحر"، وتبعد طنجة عن مدينة سبتة بثلاثون ميلا[2] ،وكان هذا الميناء يستقبل السفن التجارية القادمة من الأندلس[3].

ميناء سلا:

هي مدينة على ساحل البحر بينها وبين مراكش تسع مراحل[4] ،ويقابل هذا الميناء من مراسي الأندلس واد شلب[5] ،وكان يقصد هذا الميناء السفن التجارية من اشبيلية وسائر المدن الأندلسية لتبادل السلع والبضائع التجارية[6] ،فقد كان ميناء سلا من أهم موانئ المغرب الأقصى الواقعة على المحيط الأطلسي، وكان يستقبل السفن المختلفة خاصة السفن التجارية الأراغونية[7].

ميناء أصيلا:

هي مدينة قديمة عامرة آهلة كثيرة الخير والخصب، لها مرسى مقصود ومحصن، كانت تأتيه السفن من مختلف الجهات[8].

ميناء آنفا[9]:

هي مدينة عظيمة تقع على ساحل البحر المحيط على بعد نحو ستين ميلا شمال الأطلس،

---

[1] – القلقشندي، المصدر السابق، ص170.

[2] – الحميري، المصدر السابق، ص395-396.

[3] – مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص138.

[4] – الحميري، المصدر السابق، ص319.

[5] – مجهول، الاستبصار، ص141.

[6] – الحميري، المصدر السابق، ص319.

[7] – عبد المنعم مُحَمَّد حسين، مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص63-64.

[8] – الحميري، المصدر السابق، ص42.

[9] – تعرف حاليا باسم الدار البيضاء Casablanca، كانت هذه المدينة في غاية الحضارة والازدهار، لأن أرضها خصبة وتصلح لجميع أنواع الحبوب. (انظر: حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص196).

ونحو ستين ميلا شرق آزمور، كان يقصد مرساها مختلف السفن النصرانية لتحمل منه الحنطة والشعير[1].

إضافة إلى الموانئ التي أشرنا إليها، كانت هناك موانئ أخرى استعملتها الدولة المرينية في تجارتها مع مملكة اراغون، ومن هذه الموانئ ميناء بادس وآسفي[2] ،ومرسى مليلة وملوية[3].

ب – السفن التجارية:

بعد قيام دولة بني مرين، وجهت هذه الأخيرة اهتمامها بالأسطول، وكان السلطان أبو يوسف يعقوب هو أول المهتمين به، فقام ببناء دار لصناعة السفن بمدينة سلا[4]، إلى جانب دار الصناعة التي كانت بمدينة سبتة[5] ،ولما خلفه ابنه يوسف (685-706هـ/1286-1306)[6] استمر على سياسة والده في إنشاء الأجفان بدار صناعة سلا، غير أنّ البحرية المرينية بلغت ذروتها وقوتها في عهد السلطان أبي الحسن علي (731-749هـ/1331-1348م) الذي تزايدت أعداد سفن أسطوله وقيل أنّها بلغت نحو الستمائة قطعة[7]،كما أنشأت المحارس والمناظر على طول الساحل المغاربي فأمنت السواحل في أيامه، كما اهتم السلطان أبو عنان فارس بالأساطيل التجارية التي كان لها دور كبير في التجارة المرينية[8].

وقد تعدّدت دور إنشاء السفن في عدة مدن بحرية أخرى كطنجة، وأنفا (الدار البيضاء)، وبادس وفاس، وممّا شجع المرينيين على إنشاء السفن التجارية هو كثرة الخشب لصناعتها في العديد من جبال المغرب الأقصى، كما قام التجار المرينيين بشراء السفن القطلانية، وهذا ساهم

[1] – مُحَمَّد بن ساعو، المرجع السابق، ص110.

[2] – نفس المرجع، ص111.

[3] – مُحَمَّد زنيبر، المغرب في العصر الوسيط الدولة –المدينة –الاقتصاد، تنسيق مُحَمَّد المغراوي، مطبعة النجاح، ط1، 1999م، ص390.

[4] – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، ص289-291.

[5] – أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص76.

[6] – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ البحرية الإسلامية، ص292.

[7] – الناصري، المصدر السابق، ج3، ص171.

[8] – السيد عبد سالم، تاريخ البحرية الإسلامية، ص293-298.

بشكل كبير في التجارة، ومن السفن التجارية المرينية نذكر: الشواني، والقرقورة، والسلورة[1]، والعشاري[2] ،والبشيل[3] ،والطريدة والشيطي[4].

ولما كانت تحط سفن النصارى في الموانئ المرينية كانت تفرض عليها ضرائب جمركية يتولاها الجمركي، وقد اهتم المرينيون بهذه الضريبة نتيجة ما كانت تدره من أرباح على خزينة الدولة، وقد كان لكل مرسى أمين للمال وقابض يسلم مداخله، وتتمثل مهنته في جمع الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع، كما أنّ الدولة المرينية اهتمت بأمن الأجانب المسيحيين الوافدين إليها حتى لو تطلب الأمر منهم نقل مركز الجمرك مثل ما حدث حينما نقل الجمرك الخاص بالمسيحيين من سلا إلى فاس القديم ثم إلى فاس الجديد تحقيقا لمزيد من الأمن[5]، وكانت الموانئ المرينية تأخذ ضريبة العشر على كافة السلع الواردة عليها من كل التجار الأجانب بما فيهم القطلانيين، وهناك أيضا ضريبة خاصة تميزت بها دولة بني مرين وهي فرض ضريبة على السفن النصرانية التي تتردد على موانئها منها سفن مملكة أراغون[6].

المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية

1 – الصادرات:

اهتمت الدولة المرينية اهتماما كبيرا بالجانب الزراعي، فنشطت الزراعة، وقد ساعد على ذلك مجموعة من العوامل منها الاستقرار السياسي، ووفرة المياه، والتربة الخصبة، حيث يقول ابن أبي زرع الفاسي عن مدينة فاس عاصمة المرينيين: "... وبعثوا البريد إلى إخوانهم يخبرونهم بحال البلاد وخلائها، وخصبها ونقاية هوائها، وسعة مسارحها ومراعيها وعذوبة مياهها، وكثرة أنهارها،

[1] – السلورة هي مركب يتراوح عدد مجاديفها ما بين 16–24، وهي نوع من السفن التي تنقل المتاجر والبضائع. (انظر: مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص120).

[2] – هي نوع من السفن التي تجر بعشرين مجدافا، وهي تنقل البضائع والمتاجر. (انظر: مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص120).

[3] – هو نوع من المراكب التجارية. (انظر: مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص120).

[4] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص118–120.

[5] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية ، ص213–214.

[6] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص199–201.

والتفاف أشجارها، وبركات ثمارها[1]"،كما وصف عبد الواحد المراكشي أرض المغرب قائلا: "أخصب جهات ... يحفها الماء والشجر من جميع جهاتها، ويتخلل الأنهار أكثر دورها ...[2]"، كل هذه العوامل ساعدت على تنوع المنتجات الزراعية ومن هذه المحاصيل نذكر:

الحبوب:

انتشرت زراعتها في السهول الغربية، وعلى الشمالية الشرقية[3] ،ومن المدن التي اشتهرت بزراعتها نجد مدينة فاس التي امتازت بزراعة الحنطة "ونعمها كثيرة، والحنطة بها رخيصة الأسعار[4]"، وكذلك تييوت (تقع في سوس) التي تنتج كمية عظيمة من القمح والشعير[5] ،والبصرة[6] المغربية التي كان بها حدائق كثيرة وحقول ممتازة لزراعة القمح[7] ،وكذلك مدينة أصيلا التي تنتج الكثير من الحبوب[8] ،بالتالي قامت الدولة المرينية بتصدير الحبوب إلى مملكة أراغون[9] خاصة بعد المعاهدة التجارية التي أبرمت في برشلونة بين السلطان أبي يوسف يعقوب المريني وخايمي الأول سنة 673هـ/1274م، تم بموجبها تصدير كميات من القمح إلى قطلونية[10].

الفواكه:

تميزت مدن المغرب الأقصى بأنواع كثيرة من الفواكه والمزارع، وهذا ما يؤكده الرحالة والجغرافيين، حيث قال الإدريسي عن مدينة فاس: "وفواكهها كثيرة وخصبها زائدة[11]"، أمّا مدينة

---

[1] – ابن أبي زرع، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ص26.

[2] – عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص444.

[3] – نضال مؤيد مال الله، المرجع السابق، ص104.

[4] – الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص243؛ الحميري، المصدر السابق، ص434.

[5] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1 ، ص115.

[6] – البصرة هي مدينة في أقصى المغرب قرب السوس بينها وبين فاس أربعة أيام، أسّسها مُحَمَّد بن إدريس وسميت بالبصرة تذكيرا ببصرة العرب. (انظر: الحموي، المصدر السابق، ج1، ص140؛ حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص310).

[7] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص310.

[8] – نفس المصدر، 312.

[9] – خليل هاشم عباس، جوانب من العلاقات المغربية الأراغونية في النصف الأول من القرن 8هـ/14م، مجلة أهل البيت، العدد 9، دون تاريخ، ص9.

[10] – أمال سالم عطية، المرجع السابق، ص173.

[11] – الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص243.

مراكش فقال عنها الحميري: "وهي أكثر بلاد المغرب جنات وبساتين وأعنابا وفواكه[1] "،ومدينة مكناسة قال عنها المكناسي: "ومكناسة هذه بلدة خصيبة ذات عيون وأنهار وثمار كثيرة وأشجار[2]"،ومن أهم هذه الفواكه نذكر التمور التي انتشرت زراعتها في مدينة سجلماسة[3] ،و تييوت[4] ،فصدرت منها الدولة المرينية إلى مملكة أراغون، كما صدر المرينيين لمملكة أراغون العنب[5]، وهذا راجع إلى الإنتاج الوفير لهذه الفاكهة، ومن المناطق التي اشتهرت بزراعته مدينة مراكش "كانت غالب فواكههم الزيتون الأسود والعنب الأسود والإهليلج (البرقوق) الأسود[6] "،وكذلك مدينة سلا حيث قال عنها القلقشندي "وهي مدينة قديمة في غربيها البحر المحيط وفي جنوبيها نهر عظيم يصب في البحر المحيط والبساتين والكروم[7] "،وأيضا مدينة طنجة "وهي كثيرة الفواكه لا سيّما العنب والكمثري[8] "،وسبتة التي سميت بالكرمة بسبب كثرة الكروم التي زرعت فيها[9] ،بالإضافة إلى السوس الأقصى الذي به أنواع مختلفة من الفواكه كالعنب والجوز والتين[10].

السكر:

ومن المواد التي صدرتها الدولة المرينية لمملكة أراغون السكر[11] ،وهذا نظرا لانتشاره في العديد من مدن المغرب الأقصى منها مدينة سبتة[12] ،والسوس وهذا ما أشار إليه الإدريسي

---

[1] – الحميري، المصدر السابق، ص541.

[2] – المكناسي (أبي عبد الله مُحَمَّد): الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، مطبعة الأمنية، الرباط، 1952م، ص2.

[3] – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص164.

[4] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص115.

[5] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية، ص242.

[6] – ابن الصباح، المصدر السابق، ص40.

[7] – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص169.

[8] – نفس المصدر، ص170.

[9] – السبتي، المصدر السابق، ص74.

[10] – الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص227.

[11] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية، ص242.

[12] – السبتي، المصدر السابق، ص63.

حيث قال: "ويعمل ببلاد السوس من السكر المنسوب إليها ما يعم أكثر الأرض[1] " ،وأكد ذلك حسن الوزان لما تكلم عن مدينة تييوت في السوس حيث قال: "وينبت فيها أيضا قصب السكر بكثرة[2] ".

الصوف:

أبدى المرينيون اهتماما كبيرا بتربية الحيوانات، وهذا لأهميتها الكبيرة عندهم، وقد أشار إلى ذلك ابن أبي زرع الفاسي حينما قال: " ... ولا يشتغلون بغير الصيد وطراد الخيل والغارة، جل أموالهم الخيل والإبل والخول، وطعامهم اللحم والتمر واللبن والعسل، وكانت طائفة منهم يدخلون بلاد المغرب في زمن الصيف يكتالون ميرتهم، ويرعون أنعامهم[3] " ،ومن الحيوانات التي اهتموا بتربيتها الأغنام[4] ،وهذا أدى إلى توفر مادة الصوف، فعملت الدولة المرينية على تصديرها إلى مملكة أراغون[5].

الجلود:

نتيجة اهتمام المرينيين بتربية الحيوانات من خيول وماشية وماعز، فتوفرت عندهم مادة الجلد، وقاموا بتصديرها إلى مملكة أراغون، كما صدرت الدولة المرينية لهذه المملكة بعض الحيوانات منها الخرفان والخيول[6].

الذهب:

كان التجار المرينيون يجلبون الذهب من السودان ثم يقومون بتصديره إلى مختلف الأقطار منها مملكة أراغون[7].

---

[1] – الإدريسي، المصدر السابق، ج1، ص227.

[2] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص115.

[3] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص282.

[4] – حسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص365.

[5] – محمد المنوني، المرجع السابق، ص145.

[6] – محمد زنيبر، المرجع السابق، ص378.

[7] – عيسى الحريري، المرجع السابق، ص294.

كما صدرت الدولة المرينية لمملكة أراغون القطلونية القطن[1] ،وهذا راجع لانتشاره الكبير في مدينة سلا حيث يقول ابن الخطيب: "فمدينة سلا ... معدن القطن والكتان[2] "،وصدروا كذلك المنسوجات الصوفية[3]، والزرابي والأحزمة المزخرفة[4] ،وصدروا أيضا لأراغون السلال والحصير والعطور[5] ،والشمع، والعبيد الذين كان يجلبهم التجار المرينيين من السودان الغربي عبر قوافل إلى ميناء سبتة حيث كان يتواجد التجار الأراغونيين لشرائهم ثم بيعهم في أراغون[6].

2 – الواردات:

أمّا عن صادرات مملكة أراغون للدولة المرينية فقد تنوعت أيضا حيث استوردت هذه الأخيرة بعض السلع تمثلت في الأواني النحاسية والثياب الحريرية[7] ،والأقمشة الرقيقة الصوفية والكتان وهذا ما يؤكده ابن الخطيب لما تحدث عن ميناء سبتة قائلا:"محط قوافل العصير والكتان والحرير[8] "،والأسلحة[9]،والسكاكين والأمقاص المذهبة[10]والرّماح والزوارق والسفن، والشمعدانات[11].

كما استوردت الدولة المرينية من مملكة أراغون بعض المنتوجات الزجاجية كالثريات، والأواني والأكواب والمرايا والمصابيح، كما استوردوا أيضا النبيذ والمشروبات الكحولية، وكان الجزء الأكبر من الخمور المستوردة موجه إلى النصارى الذين يعيشون داخل الدولة المرينية من تجار ووكلاء

[1] – كريمة بخدة، مدينة سبتة من الفتح الإسلامي إلى السقوط دراسة حضارية (92-818هـ/715-1415م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، جامعة ابن خلدون ،تيارت، 2016م، ص65.

[2] – ابن الخطيب: خطرة الطيف رحلات في المغرب والأندلس (1347-1362)، تحقيق وتقديم أحمد مختار العبادي، دار السويدي، ط1، بيروت، 2003م، ص101؛ ابن الخطيب: معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق ودراسة مُحَمَّد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، ص152.

[3] – عيسى الحريري، المرجع السابق، ص294.

[4] – مُحَمَّد المنوني، المرجع السابق، ص145.

[5] – مُحَمَّد بن ساعو، المرجع السابق، ص159.

[6] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص81-82.

[7] – مُحَمَّد زنيبر، المرجع السابق، ص378.

[8] – ابن الخطيب، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، ص146.

[9] – مُحَمَّد زنيبر، المرجع السابق، ص378.

[10] – عيسى الحريري، المرجع السابق، ص295.

[11] – مُحَمَّد بن ساعو، المرجع السابق، ص162.

وقناصل، غير أنّ جزءًا من هذه الخمور تم اقتناءها من طرف المسلمين وهو ما جعل السلطان أبي الحسن المريني يعاقب النصارى الذين يبيعون الخمر للمسلمين[1] ،وباع التجار القطلانيين أيضا داخل الدولة المريينة الصمغ، والقرفة والقرنفل، وخشب البرازيل وأكسيد الزنك، وقد وصلت قيمة التجارة الأراغونية مع الدولة المرينية عبر ميناء سبتة عام 1309م/708هـ، نحو ستين ألف دينار[2].

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين:

1 – العوامل الطبيعية:

كان للعوامل الطبيعية التي عرفتها دولة بني مرين أثر واضح على التجارة الخارجية، فقد عرقلت هذه الظروف العملية التجارية، ومن أبرز هذه العوامل الرياح القوية التي أتت على الأخضر واليابس، وأتلفت المحاصيل الزراعية وذلك سنة 689هـ/1290م، على عهد السلطان يوسف، كما نتج عن هذه الرياح قحط في المغرب المريني استمر إلى سنة 690هـ/1291م[3]، ولم يكن تأثير الرياح على المحاصيل الزراعية وحدها، بل حتى السفن التجارية التي كانت بعرض البحر لم تسلم منها، حيث أدت هذه الرياح إلى غرقها وتلف البضائع التي تحملها[4]، كما أنّ أغلب السفن التي كانت تستغل في النقل التجاري شراعية تعتمد في حركتها على قوة الرياح، ممّا جعل هذه المراكب في بعض الأحيان لا تتحكم في حركتها فتأخذها الرياح إلى موانئ أخرى لم تكن قاصدة لها، هذا ينتج عنه نزاعات تتعلق بفساد السلعة وثمن الكراء، كما أنّ هدوء هذه الرياح مع ثقل المراكب يؤدي إلى بطء سير السفن وبالتالي يتعطل سير التجارة[5].

وكثيرا ما كانت العواصف التي تهب في عرض البحر تؤدي إلى دخول الماء إلى السفينة وتبلل السلع التي تحملها ممّا يؤدي إلى فسادها[6] ،كما كان التجار يضطرون أحيانا إلى رمي بعض

[1] – مُحَمَّد بن ساعو المرجع السابق، ص163-164.
[2] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص82.
[3] – الناصري، المصدر السابق، ج3، ص87.
[4] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص55.
[5] – مُحَمَّد بن ساعو، المرجع السابق، ص104.
[6] – نفسه.

البضائع في البحر لتخفيف من حمولة المركب، وإنقاذه من الغرق في حالة هيجان البحر[1].

بالإضافة إلى عامل الرياح، فقد أصاب المرينيين المجاعات والأوبئة، ففي عهد السلطان عثمان بن عبد الحق سنة 617هـ/1220م، تعرضت الدولة إلى مجاعة أدت إلى الغلاء والقحط وكثرة الفتن، فأدت بذلك إلى تراجع التجارة الخارجية[2] ،والمجاعة التي كانت سنة 676هـ/1278م حيث وصل القمح فيها عشر دراهم لصاع[3]،كما أصاب المرينيين سنة 693هـ/1293م مجاعة ووباء عظيم أدى إلى وفاة العديد من الناس وارتفاع أسعار القمح[4] ،وفي سنة 723هـ/1323م تعرضت الدولة المرينية إلى قحط شديد، وكذلك في سنة 724هـ/1324م كانت هناك مجاعة شديدة وغلاء عظيم، وفي نفس السنة تعرضت الدولة المرينية إلى إعصار عظيم نجم عنه سيول هلك فيها الناس، والمواشي والمحاصيل الزراعية[5] ،كما اجتاحها الجراد الذي أهلك المحاصيل الزراعية[6].

2 – القرصنة:

لقد نشطت حركة القرصنة المسيحية ضدّ المسلمين بشكل كبير خلال القرن 7هـ/13م، وهنا نخص بالذكر القرصنة الأراغونية على سواحل المغرب الأقصى، وهذا راجع إلى سيطرة هذه الأخيرة على التجارة المتوسطية، والدليل اعتداء القراصنة الأراغونيين على السفن المرينية هي الرسالة التي بعث بها السلطان المريني أبي الحسن علي إلى الملك الأراغوني بيدرو الرابع يخبره فيها بتعرض أسطوله إلى القرصنة من طرف الأراغونيين سنة 751هـ/1350م[7].

وفيما يخص المرينيين فقد كانت لهم أيضا أعمال قرصنة ضدّ السفن الأراغونية، ففي سنة 723هـ/1323م، بعث الملك الأراغوني خايم الثاني رسالة إلى السلطان المريني أبي سعيد عثمان يشكو فيها تعرض سفينة تخصهم إلى القرصنة من طرف المرينيين[8]كما هاجمت سفن من مدينة

[1] – مُحَمَّد الشريف، المرجع السابق، ص73.

[2] – ابن أبي زرع، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ص53–54.

[3] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص405.

[4] – الناصري، المصدر السابق، ج3، ص90.

[5] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص413.

[6] – ابن أبي زرع، الذخيرة السنية، ص54.

[7] – عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، ص211–212.

[8] – نفس المرجع، ص207.

سبتة سفنا قطلانية بالقرب من جزر البليار، وسواحل أراغون، وفي سنة 735هـ/1335م، هاجم جفن بالقرب سبتة جفنا بلنسيا كان يحمل بعض السلع[1]، وكنتيجة لتزايد أعمال القرصنة بين البلدين عمد كلا الطرفين إلى إبرام معاهدات تحد من هذه الظاهرة كالمعاهدة التي عقدت سنة 739هـ/1339م، بين السلطان المريني أبي الحسن مع وفد من ميورقة أهم ما جاء فيها توفير الحماية والأمن لتجار كلا الطرفين في أموالهم وأنفسهم وأجفانهم، ولا يتعرض أيّ أحد للآخر بأيّ ضرر[2].

3 – الحروب:

في الوقت الذي كانت فيه مدن الأندلس تقع الواحدة تلوى الأخرى في أيدي الممالك النصرانية الإسبانية، وكانت بلنسية تحت حصار الأراغونيين التي سقطت فيما بعد على أيديهم سنة 636هـ/1238م، لجأ سيد بلنسية إلى بعث رسالة إلى مختلف الحواضر الإسلامية المغربية طلبا لنجدة، فكانت ردة فعل الحفصيين والزيانيين تقتصر على إرسال كميات من الطعام والأسلحة والمال التي لم تجد طريقها إلى بلنسية في ظل الحصار الذي كانت تعيشه، وهنا اتجهت الأنظّار إلى دولة قوية قامت على أنقاض دولة الموحدين، وهي دولة بني مرين، وقد حملت هذه الدولة على عاتقها لواء الجهاد ضدّ النصارى الإسبان بعد سقوط دولة الموحدين، فقام على إثرها السلطان أبو يوسف المريني بأربع حملات إلى الأندلس أسفرت عن نتائج ضئيلة لكنها كانت بمثابة رسالة تهديد لمملكتي قشتالة وأراغون تؤكد أنّ المغرب المريني خطر كبير عليهم[3]، وعلى هذا الأساس تراوحت العلاقات بين المرينيين ومملكة أراغون بالعداء أحيانا والهدوء أحيانا أخرى، وهذا كان له واقع الأثر على العلاقات التجارية بين الطرفين بالإضافة إلى الجهاد الذي قاده المرينيين ضدّ النصارى الإسبان،كان سبب الحروب أيضا بعض النزاعات المتعلقة بالجانب التجاري كالمناوشات التي وقعت بين التجار الأراغونيين والمرينيين في البحر، ومن ذلك ما حدث عندما كان أبو القاسم بن فتح مسافرا، فصادف شيطيا لتجار أراغونيين فأخذه وأسر التجار الذين كانوا على متنه، كما أنّ

[1] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص102.

[2] – انظر الملحق رقم 03، ص116.

[3] – فؤاد هلال، مشيخة الغزاة بين بني الأحمر وبني مرين 670-783هـ/1271-1381م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسط تخصص تاريخ وحضارة بلاد الأندلس، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م، ص42.

الخطيب أبا العباس لقي أيضا في عرض البحر جفنا لتجار أراغونيين فأخذه بما فيه، ولقد كان لهذه الأعمال الدور الكبير في تدهور العلاقات الوديّة والتجارية بين البلدين[1].

وبعد تحالف مملكة أراغون مع مملكة قشتالة ضدّ الدولة المرينية وقعت معركة بحرية بين الطرفين في شوال 740هـ/ مارس 1340م، وهذا عندما حاول القائد الأراغوني جيلافيت غروبلس (Gilfert Grouply) عبور بحر الزقاق للاتصال بقائد الأسطول القشتالي ألفونسو جفري (Alfonso Jeffrey) في مياه برشلونة، وقد تصدى له الجيش المريني في معركة عنيفة انتهت بغرق الأسطول الأراغوني ومقتل قائده وانسحاب فلوله إلى برشلونة، هذا النصر مكن المرينيين من السيطرة على بحر الزقاق، وقد أثرت هذه المناوشات على صفو العلاقات التجارية بين البلدين [2].

كما أنّ الدولة المرينية بحد ذاتها كانت تعيش اضطرابات وانقسامات داخلية، وهذا بسبب محاولة بعض المناطق الاستقلال عنها، وهنا أثرت المشاكل الداخلية على واقع التجارة الخارجية لدولة بني مرين فانشغلت بالفتن الداخلية، ولم تلتفت لعلاقاتها التجارية مع مملكة أراغون القطلانية وبالتالي قل حجم المبادلات التجارية مع هذه الأخيرة[3].

4 – تدخل السلطة في ميدان التجارة:

إنّ تدخل السلطة الحاكمة في الأمور التجارية يضر بالتجارة الداخلية والخارجية، وهذا ما يؤكده ابن خلدون في قوله: "في أنّ التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية" فهو يرى أنّ الحكام إذا ما زادت نفقاتهم، وكثرت حاجتهم إلى المال قاموا بالزيادة في الضرائب ومسمياتها، وهذا ما أرهق كاهل التجار وجعلهم يخفضون قيمة استثماراتهم التجارية داخل تلك الدولة[4] ،ولم يقف تدخل الدولة إلى هذا الحد فقد احتكرت الدولة المرينية تصدير بعض السلع إلى مملكة أراغون وميورقة مثل القمح، والسلاح والخيل والجلود المملحة والمدبوغة، وذلك بموجب معاهدة 739هـ/1339م بين أبي الحسن المريني (732–749هـ/1331–1348م)، ووفد من ميورقة[5].

---

[1] – ابن الحاج النميري، المصدر السابق، ص101–104.

[2] – إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية، ص341.

[3] – مجدي يسن عبد العال، المرجع السابق، ص80.

[4] – ابن خلدون، المقدمة، ص146–147.

[5] – محمّد المنوني، المرجع السابق، ص143.

كما أفتى بعض الفقهاء بعدم جواز المتاجرة مع النصارى لأنّ ذلك سيساعدهم على تقوية قدراتهم ومحاربة المسلمين، فهذه الممنوعات أعاقت التجارة بين مملكة أراغون والدولة المرينية[1]،ولم يقتصر التحريم الديني والمنع السياسي على الجانب الإسلامي فقط فالكنيسة المسيحية بدورها أصدرت قرارات بمنع الاتجار مع المسلمين بجملة من السلع كالخشب والحديد والأسلحة والحبوب والحبال، ومن جانبها كانت الدول النصرانية بما فيها مملكة أراغون تحظر بيع هذه المواد للمرينيين[2]، كما أن الكنيسة حرمت بيع المعادن لهم[3].

وفي الأخير نستنتج أنّ العلاقات الأراغونية المرينية كانت علاقات عسكرية سياسية أكثر منها تجارية بالمقارنة بالزيانيين والحفصيين، ويرجع ذلك إلى أنّ المرينيين قاموا بحمل لواء الجهاد ضدّ النصارى (مملكة أراغون وقشتالة)، لكن هذا الأمر لم يمنع من وجود علاقات تجارية بين الطرفين نظمت بمجموعة من الاتفاقيات التي حددت طبيعة المبادلات التجارية، وحاولت الحد من أعمال القرصنة، وتوفير والحماية للتجار من كلا الطرفين، كما حاولت مملكة أراغون في هذا الصدد أن تجلب الدولة المرينية إلى صفها في إطار علاقاتها العدائية مع مملكة قشتالة، وكانت هنالك مؤسسات عملت على سير التجارة وتسهيلها، فوجدت بذلك الفنادق والأسواق والقيساريات والتربيعات والرحيبات وكان يقصدها التجار الأراغونيين لبيع وشراء السلع، دون أن نهمل الدور المهم الذي لعبته الموانئ خاصة ميناء سبتة الذي كان محط نزول السفن الأراغونية المحملة بالسلع.

وقد تعرضت التجارة بين مملكة أراغون والدولة المرينية لبعض العراقيل والمتمثلة في العوامل الطبيعية وما تجره من خسائر فادحة على الاقتصاد، وبالتالي عرقلت سير التجارة بين البلدين، ولا ننسى القرصنة الظاهرة الأكثر انتشارا في الحوض المتوسطي رغم وجود العديد من المعاهدات التي نصت على تحريمها إلا أنها كانت تزداد من كلا الطرفين، وهذا الأمر كان له بالغ الأثر على سير التجارة بين مملكة أراغون والدولة المرينية.

[1] – محمّد الشريف، المرجع السابق، ص76.

[2] – محمّد بن ساعو، المرجع السابق، ص137.

[3] –نفس المرجع، ص162.

الخاتمة

وفي الأخير خرجنا بمجموعة من النتائج التي استخلصناها من خلال ما قدمناه من مباحث ومن هذه النتائج:

أنّ الأوضاع التي سادت شبه الجزيرة الأيبيرية خلال القرن 5هـ/11م هي التي عملت على قيام مملكة أراغون في الشمال الشرقي، وقد توسعت هذه المملكة بعد ضمها للعديد من المناطق وعلى رأسها جزر البليار، فأزالت بذلك جميع العقبات التي كانت في طريقها، ووجدت المجال مفتوحا أمامها لمواجهة دول المغرب، والتي ربطت علاقات تجارية معها.

كما نستنتج أيضا أنّ القرن 7هـ/13م كان فترة حاسمة في تاريخ المغرب الإسلامي حيث عرفت سقوط دولة الموحدين التي لم يكد يختفي نجمها حتى ظهرت على إثرها ثلاث دويلات عرفت تنافسا شديدا فيما بينها لخلافة عرش الموحدين، ولم ينتهي هذا القرن حتى حجزت كل واحدة لنفسها مكانة في بلاد المغرب الإسلامي.

ويمكن أن نقول أنّ الدارس لموضوع العلاقات التجارية لدولة ما في العصر الوسيط فإنّه سيجد نفسه مضطرا لدراسة الحالة السياسية لأنّهما مرتبطان ببعضهما، ومن هذا المنطلق فإنّ لموضوعنا المتعلق بالعلاقات التجارية أبعاد سياسية، فمملكة أراغون لم تكن ترغب في التجارة وحدها بل كان هدفها الأول والأخير هو التوسع وفرض السيطرة، والتجارة هنا لم تكن سوى ذريعة لتغطية مطامعها هذا من ناحية مملكة أراغون، أمّا من جهة دول المغرب فإنّ هذه العلاقات كانت ضرورة حتمية اقتضتها الظروف التي كان يعيشها العالم الإسلامي بصفة عامة ودول المغرب بصفة خاصة، وهذا ما نلمسه في المعاهدات والرسائل التي تبادلها الطرفان والتي كثيرا ما كانت تمنح امتيازات كثيرة لمملكة أراغون في مقابل الإجحاف الكبير في حق هذه الدويلات خاصة الحفصية التي كانت شبه خاضعة لمطالب الأراغونيين، وهذا الأمر إن دل على شيء فإنما يدل على الوهن والضعف الذي كانوا يعيشونه، وما زاد أمرهم سوءا هو التناحر والتخاصم الذي كان بينهم الأمر الذي اغتنمه الأراغونيين حتى يجدوا لأنفسهم موطأ قدم داخل هذه الدويلات، وحتى يتسنى لهم التدخل في شؤونهم.

إضافة إلى هذا فإنّنا نستنتج أيضا أنّ النماء والثراء الاقتصادي الذي وصلت له دول المغرب خلال القرنين 7-8هـ/13-14م جعلها نقطة جذب استقطبت مملكة أراغون التي كانت

ترغب في التوسع، فموقعها الاستراتيجي الممتاز الذي تزخر به والذي يجمع بين إطلالتها على المتوسط حيث أكسبها شريطا ساحليا طويلا، وتربة خصبة جادت عليها بأنواع المحاصيل، وبين ارتباطها بإفريقيا السوداء حيث يوجد الذهب العنصر الذي تفتقده أوروبا بصفة عامة ومملكة أراغون بصفة خاصة بالإضافة إلى وجود العبيد، هذا التكامل الجغرافي الذي حظيت به بلاد المغرب جعلها تنوع من صادراتها لمملكة أراغون، كما كانت أيضا تجلب منها ما تحتاجه من سلع في إطار مبادلاتها التجارية.

ووفق هذه المبادلات والعلاقات التجارية فإنّه وجدت العديد من الأسواق التي كان يبيع فيها الأراغونيين منتجاتهم مما جعل سلاطين دول المغرب يقومون بإنشاء الفنادق لتسهيل إقامة هؤلاء الأجانب خاصة السلاطين الحفصيين الذين لا حظنا اهتمامهم بهذا الجانب من خلال إنشائهم للعديد من الفنادق، وقد كانت هذه الفنادق تشتمل على جميع وسائل الراحة ومتطلبات الحياة بما فيها الدينية، حتى أنّه كانت لكل جالية فندقها الخاص، كما وجدت القناصل أيضا لتسهيل عملية التبادل التجاري فهو كان بمثابة الوسيط التجاري بين الطرفين.

وقد دفعت التجارة الخارجية لدول المغرب إلى الاهتمام بإنشاء السفن وإقامة الموانئ حتى تسهل عملية التبادل التجاري خاصة وأنّها تتمتع بطول شريطها الساحلي ،وعليه فقد تعددت وتنوعت الموانئ لدى كل دولة من دويلات المغرب واكتسى كل ميناء أهمية تميزه عن غيره من الموانئ الأخرى والتي كانت محط السفن التجارية من كل الأقطار، كما تعددت أيضا دور الصناعة بالمدن المغربية لصناعة السفن المستخدمة في نقل البضائع والسلع.

وأخيرا نستنتج أنّ العلاقات التجارية بين مملكة أراغون ودول المغرب الإسلامي خلال القرن 7و8هـ/13 و14م قد واجهتها العديد من العراقيل والتي تمثلت في ظاهرة القرصنة الظاهرة الأكثر انتشارا في البحر المتوسط إبان العصور الوسطى والتي نجم عنها مشاكل عديدة بين الطرفين خاصة مع المرينيين الذين حملوا على عاتقهم مهمة الجهاد في الأندلس بعد رحيل الموحدين دفاعا على ملك المسلمين بها، كما أنّ العوامل الطبيعية هي الأخرى لعبت دورها في عرقلة التبادل التجاري وما انجر عنها من فساد المحاصيل الزراعية وقلتها، دون أن ننسى الضرائب (الجباية) التي أدت إلى تراجع التجارة الأراغونية داخل بلاد المغرب، ولكن رغم وجود هذه العراقيل إلاّ أنّها لم تكن حائلا في سبيل تواصل العلاقات التجارية.

الملاحق

الملحق رقم (01)

عقد صلح وتجارة بين السلطان الحفصي ابن اللحياني وخايمي الثاني ملك أراغون

في 21 فيفري 1314م/5 ذي القعدة 714هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أمضى هذا العقد بسم الله وعونه تعالى الخليفة الإمام أمير المؤمنين أبو زكريا يحي بن اللحياني أيده الله تعالى بنصره وأمده بمعونته صاحب حضرة تونس حرسها الله، قيلام أولمار السفير الوافد على حضرة تونس حرسها الله من قبل مرسله الملك الأجل الأثير الخطير الشّهير الرفيع ملك أراغون وبلنسية وسردانيا وكورسيكا وأميرال عام للكنيسة برومة وقمط برشلونة ابن الملك الأجل الأثير الخطير ببطره.

انعقد هذا الصلح في هذا الكتاب لمدّة عشرة أعوام شمسية متوالية أوّلها تاريخ هذا الكتاب على شروط يأتي ذكرها بعد:

– **الفصل الأول**: يكون الصلح شاملا لبلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى وبلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشّهير الرفيع جاكمو المذكور، برّا وبحرا، شرقا وغربا، بعدا وقربا، ما كان منها الآن بأيدينا أو بأيديهم أو يدخل بعد هذا في طاعتنا أو طاعتهم مدّة الأمر المذكور.

– **الفصل الثاني**: إن كل مسلم يسافر من الحاضرة العلية مهدها الله تعالى أو من بلاد الراجعة إلى نظرها وتدبيرها يكون منا بأمر الله تعالى في نفسه وماله لا يلحقه ضر ولا تمتد إليه يد عادية.

– **الفصل الثالث**: إن الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور يمنع من يريد الخروج من جميع بلاده إلى بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى بسبب القطع في جفن من الأجفان على أي نوع كان صغيرا أو كبيرا، ولا يصل أحد من بلاده ولا ممن هو في عمله وتمت طاعته إلى أحد ممن هو في مرسى من مراسي بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى مسلمين كانوا أو غير مسلمين واردين عليها أو صادرين عنها الضرر.

– **الفصل الرابع**: إن كل من يلحقه ضرر من أهل بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى في نفسه أو ما له من أحد من أهل بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور، فعليه أن يبحث عن قضيته وينصفه ممن تعدى عليه بعد ثبوت ذلك وأن يكون كل من يصل من بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى إلى بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور أو إلى جزيرة من جزره أو إلى موضع من المواضع التي تحت طاعته المعتادة لنزولهم أمينا في نفسه وماله وعلى أن لا يعين أحد يريد ضررا ببلد من بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى.

– **الفصل الخامس**: إن كل جفن يعطب لأحد من أهل بلاد الحاضرة العلية في موضع من بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور أو مسلم يكون من أهل بلاد الحاضرة العلية مهده الله تعالى في جفن يعطب للنصارى فعلى أهل ذلك الموضع الذي يكون فيه العطب أن لا يتعرض أحد منهم أحدا من المسلمين بشرا ولا يحولوا بينهم وبين ما يلفظه البحر من سلعهم أو من حطامهم.

– **الفصل السادس**: إن كل جفن يكون في مرسى من مراسي بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى صغيرا أو كبيرا لأهلها أو لغير أهلها مسلمين كانوا أو نصارى، فحكمهم حكم بلاد الحاضرة العلية في الدعة والأمان وعلى أن لا يشتري أحد من أهل بلاده ممن يقطع على أهل بلاد الحاضرة العلية شيئا من سلعهم ولا من رجالهم وأنه إن وجد بأيديهم شيء من ذلك بعد عقدها الصلح فإنهم يطالبون بالبراءة من ذلك ومتى دخلت قطعة أو جفن أو أسطول أو اجتازت من غير مقره من بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى بمرسى من مراسي بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور أو جزيرة من جزره أو ساحل من سواحله فلهم أن يجددوا أزودتهم بدراهمهم ويستقون الماء ولا يمنعون من ذلك.

– **الفصل السابع**: إن كل نصراني يسافر من بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الرفيع جاكمو المذكور إلى بلد من بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى أو إلى مرسى من مراسي المعتادة لنزولهم فيكون أمينا في نفسه وماله ولا يلحقه ضرر ولا تمتد إليه يد عادية.

– **الفصل الثامن**: إن يمنع من يخرج من أهل بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى بسبب القطع في جفن من الأجفان على أي نوع كان صغيرا أو كبيرا على أحد من أهل بلاد الملك الأجل الأثير

الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور ولا يصل من بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى ولا ممن هو في عملها وتحت طاعتها إلى أحد ممن هو في مرسى من مراسي بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور نصارى كانوا أو غير نصارى واردين عليها أو صادرين عنها.

– **الفصل التاسع**: إن كل من يلحقه ضرر من أهل بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور في نفسه وماله من أحد من بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى فعليه أن يبحث عن قضيته وينصفه ممن تعدى عليه بعد ثبوت ذلك وأن يكون كل من يصل من بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور إلى بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى أو إلى موضع من المواضع التي تحت طاعته المعتادة لنزولهم أمينا في نفسه وماله أن لا تعين الحاضرة العلية أحدا يريد ضررا ببلد من بلاد الملك الأجل الأثير الشهير الرفيع جاكمو المذكور.

– **الفصل العاشر**: إن كل جفن يعطب من بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور في موضع من بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى أو نصراني يكون من أهل بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور في جفن يعطب للمسلمين فعلى أهل ذلك الموضع الذي يكون فيه العطب المذكور أن لا يتعرضوا أحدا من النصارى بشر ولا يحولوا بينهم وبينهم ما يلفظه البحر لهم من سلعهم أو من حطامهم.

– **الفصل الحادي عشر**: إن كل جفن يكون في مرسى من مراسي بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور صغيرا أو كبيرا لأهلها نصارى كانوا أو مسلمين فحكمهم حكم بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور في الدعة والآمان وعلى أن لا يشتري أحد من أهل بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى ممن يقطع على بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور شيئا من سلعهم ولا من رجالهم وأنه إن وجد بأيديهم شيء من ذلك بعد عقد هذا الصلح فإنهم يطالبون بالبراءة من ذلك ومتى دخلت قطعة أو جفن أو أسطولا أو اجتازت من غير مضرة من بلاد الملك الأجل الأثير الخطير الشهير الرفيع جاكمو المذكور بمرسى من مراسي بلاد الحاضرة العلية وساحل من سواحلها فلهم أن يجددوا أزودتهم بدراهمهم ويسقون الماء ولا يمنعون من ذلك.

– **الفصل الثاني عشر**: أنه يؤخذ منهم العشر فيما يبيعون من السلع ونصف العشر فيما يجلبونه من الذهب والفضة وكل سلعة يجلبونها ولا يتهيأ لهم بيعها ولا صرفها فلهم أن يحملوها لأي بلد يريدون حملها إليه دون عشر يلزمهم فيها.

– **الفصل الثالث عشر**: أن كل ما يصلون به من قمح وشعير لا عشر عليهم فيه وإن الواجب عليه هو جائز معتاد وما يشتريه أهل المراكب بأكرية مراكبهم أو غيرها من السفن التي تكون لا يؤخذ منهم في ذلك نصف العشر.

– **الفصل الرابع عشر**: أن ما يبيعونه من السلع بالديوانة على أيدي التراجمة بالشهادة فضمان ثمنه على الديوان بالعقود التي ينص عليها العقد.

– **الفصل الخامس عشر**: يكون لهم قنصل واحد أو اثنان يطلب لهم حقوقهم من الديوان وغيره ويحكم فيما يكون بين النصارى والقطلانيين والأراغونيين في مالهم وما عليهم في البرّ والبحر.

– **الفصل السادس عشر**: يكون لهم في العمل خبزهم ويمشي لهم أجرة العادة به ويسكنون في فندقهم على عادتهم ويكون لهم كاتب يختصّ بهم لا يشاركهم في ذلك غيرهم.

– **الفصل السابع عشر**: متى احتيج إلى مراكبهم لحمل خمر أو غيره يؤخذ لهم الثلث بتمامه.

– **الفصل الثامن عشر**: إن جاء أحد منهم بدنانير أو دراهم ودفع عشرها ولم يشتر منها شيئا أو اشترى ببعضها وبقي البعض فتكتب له براءة بما بقي من ذلك تكون بيده يستظهر بها في بلاد الحاضرة العلية مهدها الله تعالى ولا يؤدى فيها نصف عشر ولا شيء مما يشتريه بها حسبما تقتضيه البراءة وجرت به العادة.

– **الفصل التاسع عشر**: لا يعطى للحمالين على حملهم البضائع القادمة عن طريق البحر إلا ربع الأكرية المحددة للعربات التي ستحمل السلع إلى مدخل حلق الوادي.

– **الفصل العشرون**: إن تم العثور عند التجار على جملة ما من سلع دخلت البلاد خفية بصورة غير شرعية فلا يؤخذ منهم إلا ما اعتادوا دفعه في حالات عادية ولا يعاقبون على ذلك ولا تحجز فنادقهم.

– **الفصل الواحد وعشرون:** يؤخذ على البضائع التي يبيعونها الوزن المناسب لأداء الرطل.

– **الفصل الثاني والعشرون:** إن باع أحدهم سلعة وتسلمها المشتري فلا يمكن إعادة بيعها بثمن أعلى أو أقل أو التراجع في ثمن البيع بالزيادة أو النقصان.

– **الفصل الثالث والعشرون:** إن كل البضائع التي يقع بيعها للبلاط وأخذت أعشارها فلا يمكن أن يوظف عليها أداء الخزن.

الخاتمة:

الشهود والموقعون على المعاهدة:

لقد شهد على إشهاد الرسول وهو بحال صحة وطوع ورضى بترجمة من ترجم ذلك عنه من المسلمين وبحضور كاتب القطلانيين برناط بلفهين وكاتب البيشلنيين لامولارتات وقنصل القطلانيين جاقم ربستاني وقائد المرتزقة المسيحيين بحضرة تونس برناط دي فونس وحضور الترجمان جهون جيل، وكتب ذلك بتاريخ الرابع من ذي القعدة سنة 714هـ والموافق للحادي والعشرين من شهر فيفري 1314م[1].

[1] – عمر سعيدان، علائق الحفصيين ببلاط أراغون، ص81–86.

الملحق رقم (02)

معاهدة الأمير الزياني أبي سعيد عثمان وملك أراغون ألفونسو الثالث

في 686هـ/1286م

نص المعاهدة:

البند الأول: بكل اعتقاد ومحبة يريد الملك عثمان أن تكون بينه وبين الملك أذفونش (ألفونسو) صداقة كما كانت مع والد هذا الأخير وجده: بطرس (بيدرو الثالث) وجقمة (خايمي الأول)، ويتعهد الملك عثمان أن يعطي الملك المذكور أذفونش نصف المداخيل التي يحصل عليها من موانئه الحالية (أي التي كانت تابعة له آنذاك) والتي ستكون في حوزته مستقبلا، ويمنح الملك أذفونش فندقا للمسيحيين في مدينة وهران، وعلى ملك تلمسان أن يدفع نصف مداخيل كل الموانئ الأخرى التي يملكها وسيملكها إلى المشرف الذي يعينه الملك أذفونش في مدينة وهران، وهذا يشمل مداخيل كل المسيحيين الذين يصلون مختلف هذه الموانئ، وهذا الفندق الذي منح للملك أذفونش ليقيم فيه المشرف المذكور يكون حرا، ومعفى من الضرائب.

وبالإضافة إلى ذلك يتعهد ملك تلمسان المذكور لملك أراغون بتسديد ضريبة خمسة آلاف دينار كان عليه أن يدفعها للملك بطرس عندما أرسل جقمة بيريز (Jacques Peres) قائدا إلى تلمسان.

البند الثاني: ويستطيع الملك أذفونش إذا احتاج مواد غذائية من أراضي ملك تلمسان أن يشتريها بحرية، بنقوده، بكل صداقة، وتكون هذه المواد الغذائية التي يحتاجها الملك أذفونش لاستعماله الخاص معفاة من الضرائب.

البند الثالث: يخضع كل المسيحيين بأراضي ملك تلمسان مهما كان أصلهم ومقاطعتهم لقانون أراغون الذي يمثله القائد الذي يرسله ملكها لمملكة تلمسان، ويستطيع كل المسيحيين الموجودين في هذه المملكة الدخول والخروج برخصة من القائد المذكور، حتى لو منع ملك تلمسان ذلك شفهيا أو كتابيا.

البند الرابع: يعطي ملك تلمسان المذكور لهذا القائد الذي يرسله ملك أراغون مبلغا قدره ثمانون بيزيتة فضية في اليوم، ويعطى لكل فارس تابع للقائد خمسة وعشرين دينار أي بيزيتين ونصف، ولكل حامل سلاح خمسة عشر دينار ولكل رام من الفرسان أيضا خمسة عشر دينار، ويدفع لهم حسابهم على أساس الدينار الذهبي الذي يعادل ثمان بيزيتة وفي حالة عمل السرية يوفر ما يكفي من الجمال والبغال للقائد وعائلته والشعير لحيواناته.

البند الخامس: يوفر ملك تلمسان حصانا مجهزا لكل فارس ويعوض الخيول التي تموت أو تضيع أثناء أداء المهمة ويوفر للقائد المذكور ولأفراد عائلته العدد الكافي من الخيول.

البند السادس: ويوفر للقائد المذكور ولأتباعه محلات للسكن.

البند السابع: يخصص للأسقف الذي يأتي مع القائد راتب فارس.

البند الثامن: يستطيع القائد مغادرة تلمسان بعد قضاء مدة العمل المتفق عليها بحرية وبأمان مع كل من يريد الذهاب معه، ويتعهد ملك تلمسان المذكور أن يعطيه وسريته رخصة لمغادرة البلاد بكل أمان وحرية، ويأخذون كل ما تحصلوا عليه من أرباح دون أية عرقلة.

البند التاسع: هؤلاء الرجال أحرار في شراء غذائهم وحاجاتهم في مملكة تلمسان بكل أمان ودون أية عرقلة ما لم تكن لهم أهداف تجارية، ولا يدفعون الضرائب.

البند العاشر: يتعهد ملك تلمسان بمساعدة ملك أراغون بسرية كلما احتاج لذلك وطلبه.

البند الحادي عشر: يضع ملك تلمسان المذكور سفينة مجهزة بالمواد الغذائية وكل الحاجات تحت تصرف القائد المذكور ورجاله عند عودتهم، ويدفع لهذه السرية مبلغا من المال يحدده حسب رغبته يعد ويتعهد ملك تلمسان للملك أذفونش المذكور والقائد الذي يرسله هذا الأمير باحترام وتنفيذ كلما سجل بوضوح كليا وجزئيا، وللاطمئنان أكثر فإنه يقسم على ذلك شخصيا بالشريعة ويقسم على ذلك أيضا أخوه أبو عون، ومُحَمَّد بن أبي يحي، ومُحَمَّد بن فارس بن زيان، وعلي ابن مقن الفج، وعبد الملقار بن حسين، وعمر بن عموق، وعلي بن حسن الرشدية[1].

[1] – لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص245-247.

الملحق رقم (03)

نص معاهدة تلمسان 5 شوال 739هـ/15 أفريل 1339م

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا مُحَمَّد وعلى آله وسلم تسليما.

يعلم من وقف على هذا الكتاب العزيز أو سمع أنه كتاب مهادنة ومساهمة ومعاهدة ومصالحة عقده بحضرة مولانا أمير المسلمين بنعمة الله أبي الحسن علي بن مولانا أمير المسلمين أبي سعيد بن مولانا أمير المسلمين أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق أعلى الله أمره كما رفع قدره، وعن أمره وإذنه في ذلك الزعماء المذكورون بعد وهم: نملريق بيسقند دالا ربونة ونملريق دالا ربونة صاحب طالبيرة، ودالما وداقسطل ولوراكيط دي توتزا، إرسال السلطان الأسمى الأكرم الأصدق دون جقمان بنعمة الله سلطان ميورق وكونت دار شاليون وقطاليا (سردانيا) ومولى منبشليق النائبون عنه بحكم كتابه وعهد تعريفه إليهم المطبوعين بطابعه المعلوم عقد أمضاه السلطان أبو الحسن المذكور والتزامه كما التزمه الإرسال المذكورون عن سلطانهم دون جقمان المذكور على بلاد كل واحد من السلطانين المذكورين ورعيته وجميع ما في حكمه لمدة من عشر سنين شمسية أولها أول شهر ماي القريب مجيئنا لتاريخ هذا الكتاب وعلى شروط تذكر وهي أن يتردد المسافرون من كل واحدة من الجهتين إلى الأخرى محمولين على الأمان في نفوسهم وأموالهم وأجفانهم برّا وبحرا في المراسي وغيرها فلا يعرض أحد من كلتا الجهتين لأهل الأخرى بضرر ولا يؤذيهم في ورد ولا صدر وأي جفن تكسر أو رمت به الريح أو البحر من أجفان الفريقين في ساحل من سواحل الجهتين فالأمان شامل للجفن وعمرته وما احتوى عليه من الأموال والتجارات والعدد يدفع ذلك لمستحقه ولا يمنع من مستوجبه وعلى أن لا يحمل النصارى المذكورون من بلاد المسلمين المذكورة زرعا ولا سلاحا ولا خيلا ولا جلدا مملوحا ولا مدبوغا وما عدا ذلك من التجارات فهو لهم مباح على ما جرت به العادة من المغارم المعروفة والملازم المألوفة لجميع بلاد مولانا السلطان أبي الحسن المعتاد لهم بها على سائر الزمن وكل ما يجلبونه فلا يزاد عليهم فيه زائد ولا يكلفون غير ما استقرت به العوائد وليمنع من الجهتين من التعرض لها ويعود على هذا العقد من نقد ويقر على حكمه بالرفض من

إفساد المراسي أو ترويع المسافرين أو غير ذلك من وجوه الإفساد والأضرار ومن فعل شيئا من ذلك فسلطانه يشتد عليه في غرم ما أتلفه ورد ما أخذه ويعاقبه في نفسه بما يحتم عليه ويجعل عقابه ردعا لغيره ودفعا لفساده وغيره وليتقدم لولاة السواحل من الجانبين بالتأكيد في هذا الأمر والحماية لهذا العقد وليعلن هذا الصلح من الجهتين الإعلان التام حتى يكون هذا العقد محوطا والعهد مضبوطا بحول الله تعالى وعلى صحة هذا العهد كتب مولانا أبو الحسن علامته المعلومة وأمر بطابعه المعروف ووضع الإرسال الموكلون المفوض إليهم المذكورون طوابعهم وكتب من يحسن الكتابة منهم خط يده وكمل ذلك كله في يوم الخميس الخامس لشهر شوال من عام تسع وثلاثين وسبعمائة وموافقة الخامس عشر أفريل العجمي سنة 1339م وكتب في التايخ المؤرخ به[1].

[1] – بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص248–249.

الخرائط

الخريطة رقم: 01

توسعات مملكة أراغون بعد اتحادها مع كونتية قطلونية



حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، ط1، القاهرة، 1987م، ص 175.

الخريطة رقم: 02

المغرب في عصر بني مرين وبني عبد الواد وبني حفص



حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ص167.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر العربية والمعربة

1 – ابن الأبار (مُحَمَّد أبي عبد الله) ت 685هـ/1260م

– الحلة السيراء، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، دار المعارف، الطبعة2، القاهرة، 1985م.

2 – ابن الأحمر (أبو الوليد إسماعيل النصري) ت 807هـ/1408م

– تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تحقيق هاني سلامة، مكتبة الثقافة الإسلامية، الطبعة1، بور سعيد، 2001م.

– روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكية، الرباط، 1962م.

3 – اينهارد

– سيرة شارلمان، ترجمه عادل زيتون، دار حسان، الطبعة1، دمشق، 1989م.

4 – الإدريسي (الشريف أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد العزيز) ت 548هـ/1154م

– نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، الجزء1، المكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م.

5 – ابن بطوطة (أبو عبد الله مُحَمَّد) ت 779هـ/1377م

– رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تقديم وتحقيق مُحَمَّد عبد المنعم العريان، راجعه وأعد فهارسه مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، الطبعة1، بيروت، 1987م.

6 – البكري (عبد الله بن عبد العزيز) ت 487هـ/1094م

– المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ.

7 – التجاني (أبو مُحَمَّد عبد الله بن أحمد) ت 708هـ/1309م

– رحلة التجاني، تقديم حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.

8 – التنسي (مُحَمَّد بن عبد الله) ت 899هـ/1494م

– تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، حققه وعلق عليه مُحَمَّد آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.

9 – الجزنائي (أبي الحسن علي)

– جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الطبعة2، الرباط، 1991م.

10 – ابن الحاج النميري (أبو القاسم برهان الدين) توفي بعد سنة 774هـ/1373م

– فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، إعداد مُحَمَّد ابن شقرون، دار الغرب الإسلامي، الطبعة1، لبنان، 1990م.

11 – الحميري (مُحَمَّد عبد المنعم) توفي أواخر القرن 9هـ/15م

– الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة2، 1984م.

12 – ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله مُحَمَّد) ت 776هـ/1374م

– أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق وتعليق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، الطبعة2، لبنان، 1956م.

– معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق ودراسة مُحَمَّد كمال شحاتة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م.

– خطرة الطيف رحلات في المغرب والأندلس 1347–1362، تحقيق وتقديم أحمد مختار العبادي، دار السويدي، الطبعة1، بيروت، 2003م.

– ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه مُحَمَّد عبد الله عنان، الجزء2، مكتبة الخنائجي، الطبعة1، القاهرة، 1981م.

13 – ابن خلدون (عبد الرحمن بن مُحَمَّد) ت 808هـ/1405م

– تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000م.

– رحلة ابن خلدون، تعليق مُحَمَّد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، الطبعة1، لبنان، 2004م.

14 – ابن خلدون (أبو زكريا يحي بن مُحَمَّد) ت 780هـ/1378م

– بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، الجزء1، مطبعة بيير فونطانا، الجزائر، 1903م.

– بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد وما حازه أمير المسلمين مولانا أبو حمو الشرف الشاهق الأطواد، تقديم ومراجعة بوزياني الدراجي، الجزء2، دار الأمل، الجزائر، 2007م.

15 – ابن الدلائي (أحمد بن عمر بن أنس العذري) ت 478هـ/1087م

– نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك في جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، دون تاريخ.

16 – ابن أبي دينار (مُحَمَّد بن القاسم الرعيني القيرواني) ت 1110هـ/1698م

– المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، الطبعة1، تونس، دون تاريخ.

17 – ابن أبي زرع (أبو الحسن عبد الله الفاسي) ت 726هـ/1325م

– الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة، الرباط، 1972م.

– الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1972م.

18 – الزركشي (أبو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم) عاش في القرن 9هـ/15م

– تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق وتعليق مُحَمَّد ماضود، المكتبة العتيقة، الطبعة2، تونس، 1966م.

19 – الزهري (أبي عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر) توفي أواسط القرن 6هـ/12م

– كتاب الجغرافية وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ، تحقيق مُحَمَّد صادق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، دون تاريخ.

20 – السبتي (مُحَمَّد بن القاسم الأنصاري) عاش في القرن 9هـ/15م

– اختصار الأخبار عمن كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دون دار نشر، الطبعة2، الرباط، 1983م.

21 – ابن سعيد المغربي (أبو الحسن علي بن موسى) ت 685هـ/1286م

– المغرب في حلى المغرب، حققه وعلق عليه شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة4، القاهرة، دون تاريخ.

– كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري، الطبعة1، بيروت، 1970م.

22 – ابن الشماع (أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد) ت 833هـ/1430م

– الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق الطاهر بن مُحَمَّد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م.

23 – ابن الصباح (الحاج عبد الله الأندلسي) عاش في القرن 9هـ/15م

– نسبة الأخبار وتذكرة الأخيار (رحلة حجازية)، تحقيق جمعة شيخة، المطبعة المغاربية، تونس، 2012م.

24 – ابن عبد الظاهر (محي الدين بن أبي الظاهر) ت 692هـ/1292م

– تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، الشركة العربية للطباعة، الجمهورية العربية المتحدة، 1961م.

25 – العبدري (مُحَمَّد أبو عبد الله الحاجي) ت 720هـ/1320م

– الرحلة المغربية، تقديم سعد بوفلاقة، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الطبعة1، الجزائر، 2007م.

26 – ابن عذاري (أحمد بن مُحَمَّد المراكشي) كان حيا عام 712هـ/1312م

– البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج.س كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، لبنان، 1983م.

27 – الغبريني (أبو العباس أحمد) ت 714هـ/1315م

– عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق وتعليق عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة 2، بيروت، 1979م.

28 – أبي الفداء (عماد الدين إسماعيل بن مُحَمَّد) ت 732هـ/1331م

– تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه وطبعه رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1830م.

29 – ابن القطان (أبي مُحَمَّد حسن بن علي) ت 628هـ/1231م

– نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة 1، بيروت، 1990م.

30 – القلقشندي (أبي العباس أحمد) ت 821هـ/1418م

– صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الجزء 5، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915م.

31 – ابن القنفذ (أبو العباس أحمد بن الحسن) ت 810هـ/1408م

– الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق مُحَمَّد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م.

32– ابن القوطية (أبو مُحَمَّد بن عمر) ت 367هـ/977م

– تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، الطبعة 2، القاهرة، 1989م.

33 – ابن الكردبوس (أبو مروان عبد الملك التوزري) عاش خلال القرن 6هـ/12م

– تاريخ الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971م.

34 – كاربخال (مارمول) عاش في القرن 10هـ/16م

– إفريقيا، ترجمة مُحَمَّد حجي، دار المعرفة، الرباط، 1984م.

35 – ليون الإفريقي (الحسن بن مُحَمَّد الوزان الفاسي) ت 957هـ/1550م

– وصف إفريقيا، ترجمة مُحَمَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

36 – المراكشي (عبد الواحد بن علي) ت 669هـ/1270م

– المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق مُحَمَّد سعيد العريان، القاهرة، 1963م.

37 – المقري (أحمد بن مُحَمَّد التلمساني) ت 1041هـ/1631م

– نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، الجزء1، دار صادر، بيروت، 1988م.

38 – مؤلف مجهول، عاش في القرن 4هـ/10م

– أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بينهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، الطبعة 2، بيروت، 1989م.

39 – مؤلف مجهول، عاش في القرن 6هـ/12م

– الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1986م.

40 – مؤلف مجهول، عاش في القرن 8هـ/14م

– الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، حققه سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد، الطبعة1، الدار البيضاء، 1979م.

41 – المكناسي (أبي عبد الله مُحَمَّد) ت 919هـ/1513م

– الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، مطبعة الأمنية، الرباط، 1952م.

42 – مكي (الطاهر أحمد)

– ملحمة السيد، دار المعارف، المطبعة 3، القاهرة، 1983م.

43 – الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد) ت 1297هـ/1897م

– الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م.

44 – ياقوت الحموي (شهاب الدين أبي عبد الله) ت 626هـ/1228م

– معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م.

ثانيا: المراجع

أ: المراجع العربية والمعربة

1 – أرسلان (شكيب)

– الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، مكتبة الحياة، لبنان، دون تاريخ.

2 – إسماعيل عبد الرزاق (محمود)

– الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن4 هـ، دار الثقافة، الطبعة2، المغرب، 1985م.

– الأدارسة في المغرب الأقصى(172–375) حقائق جديدة، مكتبة الفلاح، الطبعة1، الكويت، 1989م.

3 – البارودي (رضوان)

– دراسات وبحوث في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007م.

4 – برنشفيك (روبار)

– تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة 1، لبنان، 1988م.

5 – بشاري (لطيفة)

– العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين/13-16م، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011م.

6 – بوتشيش (إبراهيم القادري)

– تاريخ الغرب الإسلامي، دار الطليعة، الطبعة 1، بيروت، 1994م.

7 – بوعزيز (يحي)

– مدينة وهران عبر التاريخ، عالم المعرفة، الطبعة 3، الجزائر، دون تاريخ.

8 – بلوط (عمر)

– فنادق مدينة تلمسان الزيانية، مؤسسة الضحى، الطبعة 1، الجزائر، 2011م.

9 – التازي (عبد الهادي)

– التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، الجزء5، مطابع فضالة، المحمدية، 1986م.

– التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم (عهد بني مرين والوطاسيين)، الجزء 7، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، دون تاريخ.

– الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، الجزء 2، دار المعرفة، الطبعة 1، الرباط، 2001م.

10 – جرجي (زيدان)

– فتح الأندلس، تقديم ودراسة محمود علي مكي، دار الهلال، 1984م.

11 – الجيلالي (عبد الرحمن)

– تاريخ الجزائر العام، الجزء 2، دار مكتبة الحياة، الطبعة 2، بيروت، 1965م.

12 – حجي (عبد الرحمن علي)

– التاريخ الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة، دار القلم، الطبعة 2، بيروت، 1981م.

13 – حساني (مختار)

– تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية، الجزء2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م.

14 – حسن حسين (عبد الوهاب)

– خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية، الطبعة 3، تونس، دون تاريخ.

15 – حوالة (يوسف بن أحمد)

– الحياة العلمية في إفريقية المغرب الأدنى منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس هجري، الجزء1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة1، مكة المكرمة، 2000م.

16 – دومينيك (فاليرين)

– بجاية ميناء مغاربي (1067–1510)، ترجمة علاوة عمارة، الجزء1، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، دون تاريخ.

17 – أبو رميلة (هشام)

– علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس، دار الفرقان، الطبعة1، الأردن، 1984م.

18 – رمضان (طه عبد المحسن)

– الحروب الصليبية في الأندلس، مكتبة لأنجلو، القاهرة، 2001م.

19 – زنيبر (مُحَمَّد)

– المغرب في العصر الوسيط الدولة– المدينة– الاقتصاد، تنسيق مُحَمَّد المغراوي، مطبعة النجاح، الطبعة 1، 1999م.

20 – سالم (السيد عبد العزيز)

– تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م.

21 – سالم (السيد عبد العزيز) والعبادي (أحمد مختار)

– تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، لبنان، 1969م.

22 – السرجاني (راغب)

– قصة الأندلس من الفتح إلى السقوط، مؤسسة إقرأ، الطبعة 1، القاهرة، 2011م.

23 – سعيدان (عمر)

– علائق الحفصيين ببلاط أراغون في عهد جاكمو الثاني، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، 1985م.

– علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر ميلادي دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل، منشورات سعيدان، الطبعة1، تونس، 2002م.

24 – سوادي (عبد مُحَمَّد) وصالح (عمار الحاج)

– دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي الأحوال الجغرافية، الفتوح الإسلامية، قيام الإمارات والدول، الحضارة الفكرية، الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المكتب الإسلامي، الطبعة1، القاهرة، 2004م.

25 – الشامي (يحي)

– موسى بن نصير الفاتح الذي لم تهزم له راية، دار الفكر العربي، الطبعة1، بيروت، 2005م.

26 – الشريف (مُحَمَّد)

– سبتة الإسلامية دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي (عصر الموحدين والمرينيين)، تقديم مُحَمَّد بن عبود، منشورات جمعية تطاون، الطبعة 2، الرباط، 2006م.

27 – الشطاط (علي حسن)

– تاريخ الإسلام في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة، دار قباء، القاهرة، 2001م.

28 – شلبي (محمود)

– حياة طارق بن زياد فاتح الأندلس، دار الجيل، الطبعة 1، بيروت، 1992م.

29 – الطيبي (أمين توفيق)

– دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية، دار إقرأ، الطبعة 1، طرابلس، 1990م.

– دراسات في تاريخ مدينة سبتة الإسلامية، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، الطبعة 1، طرابلس، 1989م.

30 – عاشور (سعيد عبد الفتاح)

– تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م.

31 – العبادي (أحمد مختار)

– في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، دون تاريخ.

– دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ.

32 – عباس الحريري (مُحَمَّد)

– تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، دار الرشاد، الطبعة 2، 1987م.

33 – عمر موسى (عز الدين)

– الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، دون بلد نشر، دون تاريخ.

34 – عنان (مُحَمَّد عبد الله)

– دولة الإسلام في الأندلس من الفتح إلى بداية عهد الناصر، مكتبة الخنائجي، الطبعة 4، القاهرة، 1997م.

– دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، مكتبة الخنائجي، الطبعة 4، القاهرة، 1997م.

– عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخنائجي، الطبعة 4، القاهرة، 1997م.

– نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، مكتبة الخنائجي، الطبعة 4، القاهرة، 1997م.

35 – عويس (عبد الحليم)

– دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة للنشر والتوزيع، الطبعة 2، القاهرة، 1991م.

36 – الفقي (عصام الدين عبد الرؤوف)

– تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984م.

37 – فيلالي (عبد العزيز)

– تلمسان في العهد الزياني، الجزء1، موفم للنشر، الجزائر، 2002م.

38 – كولان (ج.س)

– الأندلس، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة لجنة دائرة المعارف الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1980م.

39 – لوتورنو (روجيه)

– فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1967م.

40 – مارسيه (جورج)

– بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، مراجعة مصطفى أبو ضيف، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991م.

41 – محمود (منى حسين)

– المسلمين في الأندلس وعلاقتهم بالفرنجة، دار الفكر، القاهرة، 1986م.

42 – مُحَمَّد حسين (عبد المنعم)

– مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م.

43 – المطوي (مُحَمَّد العروسي)

– السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

44 – مكي (الطاهر أحمد)

– دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة، دار المعارف، الطبعة3، القاهرة، 1987م.

45 – ممدوح (حسين)

– الحروب الصليبية في شمال إفريقيا وأثرها الحضاري سنة 668-792هـ/1270-1390م، دار عمار، الطبعة 1، عمان، 1998م.

46 – مؤنس (حسين)

– معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، الطبعة 5، القاهرة، 2000م.

– تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، مكتبة مدبولي، الطبعة 2، 1986م.

– أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة 1، القاهرة، 1987م.

47 – المنوني (مُحَمَّد)

– ورقات عن حضارة المرينيين، مطبعة النجاح، الطبعة 3، الدار البيضاء، 2000م.

48 – ناجي (محمود)

– تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1970م.

49 – النشار (مُحَمَّد أحمد محمود)

– علاقة مملكتي قشتالة وأراغون بسلطنة المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1997م.

– دراسات في تاريخ إسبانيا والبرتغال، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة 1، القاهرة، 2007م.

ب: المراجع الأجنبية

1 – M.L (De Mas Laterie)

– Traitès De Paix De Commerce Avec Les Arabes D'afrique Septentrionale Au Moyen Age, Paris, 1866.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1 – بختي (حمزة)

– الأهمية الاقتصادية للمرافئ بالمغرب الأوسط في العهد الزياني (633–962هـ/1235–1555م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2014م.

2 – بخدة (كريمة)

– مدينة سبتة من الفتح الإسلامي إلى السقوط دراسة حضارية (92-818هـ/715-1415م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016م.

3 – بصديق (عبد الكريم)

– البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين 6-9هـ/12-15م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط الإسلامي، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2018م.

4 – بوتشيش (أمينة)

– بجاية دراسة تاريخية وحضارية بين القرنين6 و7هـ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008م.

5 – بودواية مبخوت

– العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتواه دولة في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009م.

6 – بوعامر (مريم)

– الهجرة الأندلسية إلى المغرب الأدنى ودورها في الازدهار الحضاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م.

7 – بن حاج (ميلود)

– الصراع الإسلامي النورماني في الأندلس في عهد عبد الرحمن الثاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2008م.

8 – حمزة (عبد الصمد)

– أهل الذمة في الدولة الزيانية (633–962هـ/1235–1554م) دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1 (أحمد بن بلة)، 2017م.

9 – دحروج (إلهام حسين)

– مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية (442–665هـ)، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة، 2000م.

10 – سالم عطية (أمال)

– السفارات في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين (ق13–14م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الوسيط، تخصص الغرب الإسلامي تاريخ وحضارة، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2016م.

11 – بن ساعو (مُحَمَّد)

– التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن 7–10هـ/13–15م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م.

12 – شقدان بسام كامل (عبد الرزاق)

– تلمسان في العهد الزياني 633–962هـ/1235–1555م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2002م.

13 – هلال (فؤاد)

– مشيخة الغزاة بين بني الأحمر وبني مرين 670–783هـ/1271–1381م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، تخصص تاريخ وحضارة بلاد الأندلس، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م.

14 – عبد الله حسن (عامر أحمد)

– دولة بني مرين تاريخها، وسياستها تجاه مملكة غرناطة الأندلسية والممالك النصرانية في إسبانيا (668-869هـ/1269-1465م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة النجاح، فلسطين، 2003م.

15 – عبد العال (مجدي يسن)

– العلاقات التجارية بين دولة بني مرين والجهوريات الإيطالية (جنوة-بيزا-البندقية) 656-869هـ/1258-1464م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الآداب، جامعة الزقازيق، 2005م.

16 – عدلي (مُحَمَّد علي)

– أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة اليرموك، 1997م.

17 – عشي (علي)

– التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات (2-10هـ/8-16م)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة باتنة (1)، 2017م.

18 – علوي (مصطفى)

– تلمسان من خلال كتب الرحالة والجغرافيين المغاربة والأندلسيين من القرن 7-9هـ/13-15م، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015م.

19 – قدور (منصورية)

– ندرومة دراسة تاريخية وحضارية بين القرن 7-10هـ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012م.

20 – مال الله عزيز الأعرجي (نضال مؤيد)

– الدولة المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني 685-706هـ/1286-1306م، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الموصل، 2004م.

21 – مبطي المسعودي (جميلة)

– المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621هـ حتى سنة 893هـ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000م.

22 – مُحَمَّد عبد جبودة (مريم)

– التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555-980هـ/1160-1572م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب شعبة التاريخ الإسلامي، جامعة الزقازيق، 2008م.

23 – مشرف (لخضر)

– الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأوسط على العهد الزياني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،تخصص تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، جامعة الدكتور مولاي الطاهر،سعيدة، 2015م.

24 – بن مصطفى (إدريس)

– العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة (ق7-10هـ/13-16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014م.

– العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية في عهد الدولة الزيانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007م.

25 – هيصام (موسى)

– الجيش في العهد الحمادي (405-547هـ/1014-1152م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2001م.

26 – وجدي (خلف الله)

– توسعات مملكة أراغون في البحر المتوسط من قيام المملكة حتى نهاية عهد خايمي الثاني (1035–1327م/426–727هـ)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2018م.

رابعا: الدوريات والمقالات

1 – بلعربي (خالد)

– الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، العدد 6، 2009م.

2 – بورملة (خديجة)

– الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط من خلال الكتابات الجغرافية العربية، دورية كان التاريخية، العدد 34، 2016م.

3 – جبار (ناصر)

– فنادق التجار المسيحيين في الدولة الحفصية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2010م.

4 – بن زغادي (مُحَمَّد)

– قراءة في تاريخ مدينة هنين، دورية كان التاريخية، العدد 28، 2015م.

5 – طوهارة (فؤاد)

– النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني(ق7–9هـ/13–15م)، مجلة جيل، العدد 2، 2014م.

– المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني(ق7–9هـ/13–15م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد 16، 2014م.

6 – هاشم عباس (خليل)

– جوانب من العلاقات المغربية الأراغونية في النصف الأول من القرن 8هـ/14م، مجلة أهل البيت، العدد 9، دون تاريخ.

خامسا: الملتقيات والندوات

1 – ذنون طه (عبد الواحد)

– التبادل التجاري بين الموانئ الجزائرية والأندلس في القرنين الخامس والسادس للهجرة، أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، المنعقد يومي 07–08 ديسمبر 2009م، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر (2).

2 – عزاوي (أحمد)

– الأسطول، التجارة، القرصنة فيما بين القرنين 6 و8هـ(12–14م)، سلسلة ندوات رقم 07، البحر في تاريخ المغرب، تنسيق رقية بالمقدم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، دون تاريخ.

3 – عميروش (نعيمة)

– الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، أعمال الملتقى الدولي، الموانئ الجزائري عبر العصور "سلما وحربا"، المنعقد يومي 07–08 ديسمبر 2009م، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر (2).

4 – نشاط (مصطفى)

– الارتزاق المسيحي بالدولة المرينية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 48، الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق مُحَمَّد حمام، جامعة مُحَمَّد الخامس، المملكة المغربية، 1995م.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة : 1-6

المبحث الأول : 7-29

الخريطة الجغرافية والتاريخية لمملكة أراغون ودول المغرب الإسلامي

المطلب الأول: مملكة أراغون

1 – دراسة جغرافية

2 – دراسة تاريخية:

أ – ظهور كونتية أراغون

ب – قيام مملكة أراغون وتوسعاتها

المطلب الثاني: دول المغرب الإسلامي

1 – دراسة جغرافية

2 – دراسة تاريخية:

أ – الدولة الحفصية

ب – الدولة الزيانية

ج – الدولة المرينية

المبحث الثاني: .....30 -55

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والحفصيين

المطلب الأول: العوامل المساعدة على تنشيط الحياة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل

2 – المنشآت التجارية:

أ – الأسواق

ب – الفنادق والقنصليات

3 – المراكز البحرية والسفن التجارية

المطلب الثاني: السلع المتبادلة بين البلدين

1 – الصادرات

2 – الواردات

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – الكوارث الطبيعية

2 – القرصنة

3 – الجباية

المبحث الثالث: 81-56

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والدولة الزيانية

المطلب الأول: عوامل تنشيط الحركة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل

2 – المؤسسات التجارية:

أ – الفنادق

ب – الأسواق

ج – القيسارية

3 – الموانئ التجارية والسفن

المطلب الثاني: المبادلات التجارية

1 – الصادرات

2 – الواردات

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – القرصنة

2 – الحروب

3 – الكوارث الطبيعية والأوبئة

المبحث الرابع: 82-104

العلاقات التجارية بين مملكة أراغون والدولة المرينية

المطلب الأول: عوامل تنشيط الحركة التجارية

1 – المعاهدات والرسائل

2 – المؤسسات التجارية:

أ – الأسواق

ب – الفنادق

3 – الموانئ التجارية والسفن

المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية

1 – الصادرات

2 – الواردات

المطلب الثالث: عراقيل التجارة بين البلدين

1 – العوامل الطبيعية

2 – القرصنة

3 – الحروب

4 – تدخل السلطة في الميدان التجاري

الخاتمة: 105-107

الملاحق: 108-117

الخرائط: 118-120

قائمة المصادر والمراجع: 121-142

فهرس الموضوعات: 142-145